

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

المدخل إلى علم السياسة

لطبة السنة الأولى علوم سياسية وعلاقات دولية
السداسي الأول



إعداد/ د. نبيل بويبية
السنة الجامعية 2022/2021

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	
5		مقدمة
9	مفهوم السياسة وعلم السياسة	الفصل الأول
10	تعريف السياسة	المبحث الأول
10	السياسة لغة	أولا
11	السياسة اصطلاحا	ثانيا
11	طبيعة السياسة	ثالثا
12	ممارسة السياسة	رابعا
12	غاية السياسة	خامسا
13	تعريف علم السياسة	المبحث الثاني
13	منظورات تعريف علم السياسة	أولا
16	السياسة كفن	ثانيا
16	السياسة كعلم	ثالثا
18	السياسة كفلسفة	رابعا
19	نشأة وتطور علم السياسة	المبحث الثالث
19	العصور القديمة	أولا
20	العصور الوسطى	ثانيا
21	العصور الحديثة	ثالثا
23	العصر المعاصر	رابعا
24	مناهج البحث في علم السياسة	الفصل الثاني
25	الظاهرة السياسية والعلم	المبحث الأول
29	المنهج الفلسفي	المبحث الثاني
30	المنهج التاريخي	المبحث الثالث
32	المنهج المقارن	المبحث الرابع
32	المنهج الامبريقي	المبحث الخامس
36	صلة علم السياسة بالعلوم الأخرى	الفصل الثالث
38	علاقة علم السياسة بالتاريخ	المبحث الاول
40	علاقة علم السياسة بعلم الاقتصاد	المبحث الثاني

43	علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع	المبحث الثالث
44	علاقة علم السياسة بالجغرافيا	المبحث الرابع
45	علاقة علم السياسة بعلم النفس	المبحث الخامس
46	علاقة علم السياسة بالانثربولوجيا	المبحث السادس
47	علاقة علم السياسة بعلم الأخلاق	المبحث السابع
49	علاقة علم السياسة بالقانون	المبحث الثامن
51	علاقة علم السياسة بعلم الإدارة	المبحث التاسع
52	علاقة علم السياسة بعلم الإعلام	المبحث العاشر
53	علاقة علم السياسة بالفلسفة	المبحث الحادي عشر
54	علاقة علم السياسة بالإحصاء	المبحث الثاني عشر
54	علاقة علم السياسة بالرياضة	المبحث الثالث عشر
56	تحديد موضوع علم السياسة	الفصل الرابع
57	علم السياسة هو علم الدولة	المبحث الأول
66	علم السياسة هو علم السلطة	المبحث الثاني
73	علم السياسة علم شامل ديناميكي	المبحث الثالث
76	مجالات علم السياسة	الفصل الخامس
77	المؤسسات السياسية	المبحث الأول
80	الأحزاب السياسية	المبحث الثاني
85	القوى الضاغطة	المبحث الثالث
86	الرأي العام	المبحث الرابع
88	النظرية السياسية	المبحث الخامس
98	العلاقات الدولية	المبحث السادس
110		الخاتمة
129		قائمة المراجع

مقدمة

الطلبة الأعزاء يسعدني في البداية تهنئتكم على افتكاك تأشيرة العبور للجامعة.
وأهنتكم مرة ثانية على التحاقكم بمجال العلوم السياسية
الطلبة الأكارم....

تتعامل العلوم السياسية مع الترتيبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة
التي من خلالها يحكم الناس حياتهم، مما يجعلنا قادرين على تفسير الماضي وفهم الحاضر، وحتى رسم
صور للمستقبل.

كمجال للدراسة، فإنها تغطي عدة مجالات، من تطور الفكر السياسي إلى مشاكل التنمية في
الدول النامية، ومن أداء الحكومات على المستوى المحلي والوطني إلى تفاعل الشعوب والدول على الساحة
الدولية.

الطلبة الأعزاء....

ستكون العلوم السياسية مجالاً للتعرف على مفكرين عظام من أفلاطون حتى الوقت الحاضر،
ومشاكل المدن، والحرب والسلام، والنظم السياسية الديمقراطية والسلطوية، والاقتصاد السياسي
الدولي، وحقوق الإنسان، والمرأة والسياسة، والأحزاب السياسية وأشكال المشاركة السياسية التي تشمل
مجموعات المصالح والحركات الاجتماعية والقانون الدستوري والدولي والسياسات العامة.

باختصار، من خلال برامج العلوم السياسية، يتم إعداد الطلاب للمستقبل كقادة في القطاعين
العام والخاص وكذلك في مجال الأنشطة غير الربحية، انها تزود الطلبة بقدرات جديدة للقرن الحادي
والعشرين تؤهلهم للفرص الوظيفية بالإضافة إلى المواطنة النشطة مدى الحياة.

لماذا العلوم السياسية مهمة كتخصص؟

منذ أكثر من 80 عامًا، وبالتحديد سنة 1936، كتب هارولد لاسويل، أستاذ العلوم السياسية البارز، كتاباً
رائعاً بعنوان السياسة: من يحصل على ماذا، متى، كيف؟ ألهم كتابه علماء السياسة الآخرين لطرح سؤال
آخر مهم للغاية، وهو: لماذا؟.

على مر السنين، ظلت هذه الأسئلة محورية منهجياً ومعرفياً. إذا كنت مهتماً باستكشافها بعمق، فإن
العلوم السياسية هي التخصص المناسب لك.

لهذا ينطوي التحقيق في السياسة على معالجة الأسئلة المحيرة التي تواجه الناس في جميع أنحاء العالم.
فمثلاً:

➤ لماذا بعض الحكومات مستقرة والبعض الآخر غير مستقر؟

➤ كيف تؤثر المؤسسات الحكومية الرسمية والمؤسسات السياسية غير الرسمية على قدرة القادة
على الحكم بفعالية وباستقلالية؟

- ما هي العوامل التي تسبب الحروب أو تساهم في الحل السلمي للنزاعات؟
- كيف تؤثر الهويات الوطنية وهويات الدول على سياساتها الخارجية والأمنية؟
- كيف تؤثر السياسات العامة على حياة المواطنين وكيف يمكن أن يؤثر المواطنون على تلك السياسات؟

- ما هي الطرق التي تؤثر بها الاختلافات في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد، مثل العرق أو الدين أو الجنس أو الدخل أو المستوى التعليمي، على مواقفهم وسلوكهم السياسي؟
- ما هي العوامل السياسية (و غير السياسية) التي تسهل أو تعرقل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة؟

إن الهدف من تخصص العلوم السياسية هو تزويدك بالأطر التحليلية و المفاهيم والنظريات وأدوات التحقيق التي ستمكنك من تطوير إجاباتك على هذه الأسئلة والأسئلة المهمة الأخرى التي من المحتمل أن تطرأ في المستقبل.

لهذا يعتبر مقياس مدخل لعلم السياسة من المقاييس الأساسية والقاعدية في تخصص العلوم السياسية، ونطلق في هذا المقياس من اعتبار مدخل إلى علم السياسة مادة قائمة بذاتها، حيث تهدف دراستها إلى تمكين الطالب بعد اكتسابها من الحصول على مؤهلات تساعد في الاستيعاب والقدرة على فهم للظاهرة السياسية بشكل سليم.

اما المعارف المسبقة المطلوبة لدراستها فهي المعارف المكتسبة والتكوين القاعدي للطالب في الفلسفة والاقتصاد والتاريخ المعاصر والمفاهيم الادارية والقانونية والتكوينات ذات الصلة التي تساعد على دراسة العلوم السياسية.

محتوى المادة:

وسيقسم المقياس إلى سداسيين

ندرس في السداسي الاول خمسة محاضرات موزعة كالتالي:

المحاضرة الأولى نتناول فيها تعريف السياسة وعلم السياسة ويتضمن أربعة عناصر وهي:

- 1- السياسة كفن
- 2- السياسة كعلم
- 3- السياسة كفلسفة
- 4- تعريف علم السياسة
- 5- تطور علم السياسة

أما المحاضرة الثانية فستتناول موضوع ومنهج علم السياسة بشكل مفصل

وفي المحاضرة الثالثة سندرس علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى
لنتناول بعد ذلك في المحاضرة الرابعة: موضوعات علم السياسة والمتمثلة في:

1-الدولة

2-السلطة

3-القوة والقدرة

لنختم السداسي بالمحاضرة الخامسة التي سندرس فيها مجالات علم السياسة وهي:

1 -الفكر السياسي والنظرية السياسية

2 -المؤسسات السياسية

3 -علم الاجتماع السياسي

4 -العلاقات الدولية

الفصل الأول

مفهوم السياسة وعلم السياسة

الفصل الأول: مفهوم السياسة وعلم السياسة

المبحث الأول: تعريف السياسة:

تعتبر الظاهرة السياسية الموضوع الرئيسي الذي يتمحور حوله علم السياسة، وعليه فقبل التغلغل في دراسة جزئيات هذا العلم كان من الضروري الخوض التعاريف المقدمة لظاهرة السياسة في حد ذاتها .

أولاً: السياسة لغة:

إن أصل مفهوم كلمة السياسة مشتق من التسميات اللاتينية فإذا نظرنا للكلمة في اللغات الغربية نجد أنه يطلق عليها Politics بالإنجليزية Politique بالفرنسية، و إذا مانظرنا لترجمات اللتينية للكلمة نجد مايلي:

1- بوليس Polis ويقصد بها المدينة، وهي الدولة أو الوحدة السياسية في اليونان القديم، فقد اشتهرت باسم "دولة المدينة"

2- بوليتيكا Politica ويقصد بها المدنية النظرية أو الاشياء السياسية كالحكومة والسيادة والجمهورية.

3- بوليتيك Politike ويقصد بها السياسة كفن أي ك ممارسة عملية.
وعليه فإن مفهوم "السياسة" في الأصول اللاتينية يرتبط بثلاث عناصر أساسية وهي:

- الوحدة السياسية: وهي الدولة التي بدأت بالمدينة، وهي أساس السياسة،
- النظرية السياسية
- الممارسة السياسية.

وإذا ما نظرنا للغة الفرنسية نجد أن كلمة بوليتيكا قد استخدمت في القرن الثالث عشر في كتاب برونيتو لاتيني (كتاب كل الأشياء) بمعنى حكومة المدينة، لكن التسمية تحولت فيما بعد إلى كلمة بوليتيك (Politique) وأصبحت تعرف في الأكاديمية الفرنسية بأنها تشمل كل ما يتعلق بإدارة الشؤون الخارجية وبحكومة الدولة.¹

أما في اللغة العربية أصل مصطلح "السياسة" من ساس، يسوس، سياسة، بمعنى القيام بأمر الناس، والذي يقوم بهذه المهمة يسمى سائس ويجمع بكلمة ساسة، وقد استخدم المصطلح ايضا عند العرب بمعنى الرئاسة والريادة والزعامة أو القيادة.

¹ - سليمان عصام، مدخل إلى علم السياسة، ط 3، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1989، ص ص7-9.

وفهم المصطلح في الإسلام بمعنى القيام على أمر المسلمين بما يصلح دنياهم وأخراهم أو بمعنى حفظ الدين وسياسية الدنيا به¹

ثانيا: السياسة اصطلاحا:

لم يتفق العلماء على تعريف موحد حيث نجد العديد من التعريفات عند الكتاب الغربيين، إلا أن هناك عامل مشترك يجمع هذه التعريفات مع بعضها البعض فجميعها تتمحور حول مصطلح (الحكم) Government، ويقسم مفهوم الحكم عند الغربيين الناس إلى فئتين - فئة حاكمة وفئة محكومة - وهذا ما يترتب وجود علاقة قانونية في إطار الدولة بين الطرفين. وتسمى هذه العلاقة علاقة السلطة بين الحكام والمحكومين

ويتميز مفهوم الحكم عند الغرب بالتركيز على احتكار السلطة وما يترتب عليها من قوة قهرية Coercive Power من قبل الحكام كما يترتب على ذلك أيضا الالتزام بالطاعة من قبل المحكومين، وهذه الطاعة تعني خضوع المحكومين لكل التشريعات والقرارات الصادرة من فئة الحكام عبر القنوات أو المؤسسات السياسية المختلفة ومن ثمة تسمى الطاعة بالالتزام السياسي Political obligation وقد تطور استعمال كلمة سياسة فعرفها معجم الأكاديمية بما يلي: «Politique» وهي كلمة تشمل كل ماله صلة، بالأحداث السياسية والشؤون العامة، والتحدث بالسياسة الداخلية والخارجية، كما يرتبط معنى الكلمة بإدارة العلاقات الخارجية لدولة وفن حكم الدولة².

ونظرا لدور الهام التي تلعبه السياسة في الوسط المجتمعي فإنه من الضروري التعرف على طبيعتها وممارستها وغايتها.

ثالثا: طبيعة السياسة:

يعتبر المجتمع الإطار الحاضن الرئيسي لنشاط السياسي باعتبار أن الإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش منعزلا، فالإنسان بمفرده لا يمكنه القيام بأي شيء وهذا ما رآه هوبز، عندما وصف الإنسان في الحالة الطبيعية، فقال أن حياته منعزلة، تعيسة، خشنة، بدائية وقصيرة. وقد قال أرسطو أن الإنسان الذي يعيش خارج المجتمع هو بهيم أو إله.

وعليه فالسياسة هي نشاط بشري، يقوم به الإنسان بشكل جماعي دون سائر الكائنات الحية. فالعيش في جماعة مع الآخرين ضرورة تتطلبها الحياة الانسانية والمجتمع لا بشكل إطار النشاط السياسي وحسب، إنما يعتبر المادة التي يعطيها هذا النشاط شكلا معينة³.

¹ - عطوة عبد العال أحمد، المدخل إلى السياسة الشرعية، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1993، ص ص 13-26.

² - HOFFMAN, John et GRAHAM, Paul. *Introduction to political theory*. Routledge, 2015.p 23

³ - سليمان عصام، مرجع سابق، ص 10

فالسّياسة تعني خلق المؤسسات التي يقوم عليها المجتمع وتنظيمه وتحقيق وحدته وتدعيمها، واعطاءه بنيات وهيكلية محددة، وسن القوانين التي يركز عليها وتطبيقها. كما تعني تطوير وتعديل كل هذا وفقا لتطورات الزمانية والمكانية، وبهدف تحقيق الغاية التي تطمح السياسة اليها. فبواسطة السياسة يمكن تعزيز وجود المجتمع ومن خلاله وجود الفرد كما يمكن أن يغير الإنسان مجتمعه، وذلك وفق إعتبارات محددة تفرضها معطيات الواقع الاجتماعي¹.

رابعا: ممارسة السياسة:

إذا ما نظرنا في تعريف السياسة و طبيعتها نجد أنها نشاط بشري مجتمعي وهو ما يدفعنا إلى التساؤل حول الأشخاص الذين يقومون بهذا النشاط، أهو المجتمع بجميع أفراده أم أن هناك فئات محددة تحتكر هذا النشاط ؟

الجواب: أن السياسة ليست حكرا على الطبقة الحاكمة فقط، إذ يمكن ممارستها من قبل فئات أخرى فالصراع على الحكم أو السلطة يوجد في كل مجتمع كما يوجد أشخاص وفئات تعمل على التأثير في اتخاذ القرارات، من خلال بعض الممارسات التي قد ترتبط بالسياسة، ولكن عموما السياسة ليست عمل لكافة أفراد المجتمع. إذ أن هناك الكثير من الناس لا يهتمون بالعمل السياسي، على الرغم من الإنعكاسات السلبية والإيجابية التي قد تحدثها القرارات السياسية على حياتهم².

من خلال ما سبق نستنتج مايلي:

- السياسة لا تمارس من قبل جميع فئات المجتمع.
- السياسة ليست حكرا على الطبقة الحاكمة فقط.
- تمارس السياسة في المجتمع ثلاث فئات.
- أ. الفئة الحاكمة: وهي التي تمتلك سلطة توقيع القرار.
- ب. الفئة المعارضة: وهي الفئة التي تسعى بشتى الطرق للوصول لسلطة كالأحزاب السياسية
- ت. الفئة المؤثرة: وهي فئة تقوم بأعمال من شأنها التأثير على سياسة السلطة الحاكمة كالمنظمات المجتمع المدني والجمعيات والشركات الكبرى.

خامسا: غاية السياسة:

¹ - محمد فتح الله الخطيب، مبادئ العلوم السياسية، دار الفكر العربي، 1998، ص 8.

² - سليمان عصام، مرجع سابق، ص 10 - 11.

إذا نظرنا إلى طبيعة السياسة نجد أنها نشاط بشري لا يخرج عن حدود المجتمع، وهذا النشاط ينشأ ويستمر لإعتقاد الأفراد أن هناك أمور كثيرة تجمعهم، فالإنسان لا يستمر بالعيش داخل جماعات منظمة، إلا إذا كان ذلك فيه خيرا ومصلحة تربطه بالجماعة وتجبره على إستمرارية العيش.¹

وهذا ما يعرف بالمصلحة العامة أو المشتركة وهي لا تخص الأفراد بذواتهم، ولا الجماعات المكونة للمجتمع، ولا حتى الدولة كونها دولة، انما تخص بالخير المجتمع بكامله، ولأن الأفراد ضمن هذا المجتمع فإنهم يستفيدون من هذه المصلحة العامة. فعندما تعي الجماعة ذلك يظهر المجتمع السياسي، لأن السلطة التي تعبر عن حقيقته، عائدة لغاية مجتمعية تعلو الغاية الخاصة فتصبح الغاية الأساسية للسياسة، هي الحفاظ على وجود المجتمع متماسك، أي المجتمع السياسي، لأن كل الجماعات والأفراد يستمدون وجودهم وقوتهم من وجوده المجتمع، وإدراك المجتمع و الأفراد بوجود المصلحة المشتركة وأهميتها للجميع، لا يعد كافيا، بل يجب إيجاد ضامن ملموس لهذه المصلحة، وهذا الضامن لا يتأمن إلا بوجود الوظيفة السياسية التي تعمل على الحفاظ على المجتمع من خلال تأمين الوفاق الداخلي والازدهار وتحقيق الأمن الداخلي و الخارجي²

المبحث الثاني: تعريف علم السياسة:

برغم البساطة التي يبدو عليها علم السياسة إلا أنه يفتقد إلى التحديد الدقيق الذي يجب أن يتوافر للعلم بصفة عامة، سواء على مستوى المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في التحليل أو المجال الذي يتحرك فيه، فليس غريبا إذن أن نجد صراعا واضحا، واختلافا ظاهرا بين علماء السياسة يتجلى بصفة خاصة في طريقة تناولهم للموضوع الواحد من منظورات مختلفة، ثم الوصول إلى نتائج متضاربة في تحليلاتهم مناقشاتهم السياسية.

وهنا ندساء هل نتوقع أن يستمر هذا التباين والتضارب هكذا بين علماء السياسة لفترة طويلة؟ لا شك أن علماء السياسة أنفسهم ليست لديهم مثل هذه الرغبة، ولا نتصور في الوقت ذاته أنهم لا يجتهدون في البحث عن علاج لهذه الظاهرة.³

وقد دونت عدت تعاريف للعلم السياسة من قبل مفكري السياسة الكبار نذكرها كل حسب الحقبة الزمنية التي جاءت فيها.

أولا: منظورات تعريف علم السياسة:

أ. المنظور الأول: عند فلاسفة اليونان القدامى:

يعتبر اليونان ميلاد السياسة أو كما اطلق عليها اليونانيون مجتمع المدينة. وقد عرف نمط الحياة السياسية في اليونان القديمة انها كانت متميزة وتقف في تعارض واضح مع أساليب الحياة الأخرى في

¹ - WOLFF, Jonathan. *An introduction to political philosophy*. American Chemical Society, 2006.p 43

² - سليمان عصام، مرجع سابق، ص 11.

³ - محمد علي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، لبنان، 1985، ص ص 13-14

القبيلة أو الأسرة. كما فرق فلاسفة اليونان القدامى بين هذا النمط وبين النظم الكبرى التي سادت في مصر وفارس، حيث لا توجد المواطنة الفعالة التي يطالب بها اليونانيون.

وقد عبر أرسطو بقوة عن وجهة نظر اليونان، فالسياسة في رأيه هي كل ما من شأنه أن يحقق الحياة الخيرة في مجتمع له خصائص متميزة أهمها الاستقرار والتنظيم الكفء، والاكتفاء الذاتي، أما علم السياسية فيجب أن يركز على دراسة طبيعة الحياة الخيرة كما تظهر في المدن اليونانية، ويمكن التوصل إلى ذلك من خلال فهم تجربة هذه الحياة، إلى جانب نقد وتمحيص ومناقشة القوانين والنظم السياسية المختلفة التي شجعت على ظهور هذه المدن.

وقد أثرت النظرة الأخلاقية التي عالج أرسطو من خلالها علم السياسة والتي استوعبت كافة الشؤون السائدة في المجتمع على اتجاه التفكير السياسي لعدة قرون لاحقة. ومع ذلك، لا نجد عالم واحد تكاملت نظريته للمجتمع والعلاقات الاجتماعية اعتمادا على هذه البدايات اليونانية القديمة، ذلك لأن اتجاه أرسطو في الدراسة اعتمد على المدينة، أو المجتمع المحلي الصغير، باعتباره التنظيم النهائي المكثفي ذاتيا والمعبّر عن الحياة الإنسانية، كما افترض أيضا أن الفرد سوف يجد ويحقق ذاته تماما من خلال المواطنة في هذا التنظيم والاندماج والتكامل معه⁽¹⁾

ب. المنظور الثاني: السياسة في العصور الحديثة بمفهوم الدولة

لقد سعى عند عدد كبير من الدارسين إلى تطوير منظور محدود أكثر مما سبق بحيث يمكن أن يصلح من الناحيتين التطبيقية والواقعية، وكان التعريف الذي اقترح في هذا المجال لعلم السياسة يتلخص في أنه العلم الذي يهتم بدراسة "الدولة" ومن ثم فإن الأنشطة والنظم التي توصف بأنها سياسية هي تلك التي يتحدد انتماءها أساسا إلى الدولة.

والجدير بالذكر أنه تعذر التوصل إلى تعريف دقيق يحظى بموافقة عامة وذلك راجع لصعوبات التي إعتضت محاولات تحديد هذا الكيان الذي يطلق عليه مصطلح الدولة، فقد طبق المصطلح تطبيقات متباينة على المستويات السياسية، والقانونية، والفلسفية.⁽²⁾

وعلى الرغم من أن علماء السياسة يستخدمون هذا المصطلح في مناقشاتهم بصفة مستمرة، إلا أنه لم يكتسب حتى الآن دلالة واضحة تكفي لكي تكون أساسا لقيام دراسة علمية منظمة حول مفهوم الدولة.

وعلى الرغم أيضا من أن أي مجتمع سياسي يمكن أن نطلق عليه مصطلح الدولة. ويحتاج ذلك غالبا إلى تحديدات أخرى كما هو الأمر بالنسبة لدولة المدنية، والدولة القومية، والدولة الحديثة - فإن هذه التسمية لا تضيف أمورا كثيرة إلى فهمنا للسياسة،³

ج. المنظور الثالث: السياسة في العصور الحديثة بمفهوم القوة

¹ - محمد علي محمد، مرجع سابق، ص ص 14 - 15.

² - Merriam, Political Power, New York; McGraw Hill, 1934, p 7_13.

³ - محمد علي محمد، مرجع سابق، ص ص 16-17.

وتعود بجذوره هذا الإتجاه إلى التفكير الذي ساد القرن السادس عشر عند ميكافيلي، فيؤكد على أن السياسية هي "القوة" Power، وبهذا المعنى تصبح دراسة السياسة هي دراسة علاقات القوة بين الناس من حيث صورها وأشكالها والنظم التي تكون معبرة بنائيا ووظيفيا عن هذه الصور والأشكال. ويميل أصحاب هذا الاتجاه إلى النظر إلى علم السياسة على أنه مفرغ من أي محتوى أخلاقي، فالسياسة حسبهم هي السيطرة، وعلى علماء السياسة أن يتقبلوا ببساطة دورهم الجديد وهو ملاحظة الواقع ووصفه وتحليله.

غير أن هناك بعض المشكلات التي تثيرها هذه الصياغة لموضوع علم السياسة، خاصة إذا نظرنا إلى القوة من منظور شامل، حيث نجد أن كل سلوك إنساني يرتبط بها بصورة أو بأخرى خلال عمليات التواصل والتأثير المتبادل. ولهذا فإن ظاهرة القوة، على هذا النحو توجد متخللة كافة الأنشطة الاجتماعية. وطالما أن شبكة علاقات القوة ترتبط ارتباطا وثيقا بكل أجزاء ومكونات بناء المجتمع، فإنه من العسير على الدارسين أن يميزوا بين العلاقات السياسية والعلاقات التي تخرج عن النطاق السياسي.¹

غير أنه بإمكاننا تحليل الموضوع بالاعتماد على الخبرة المباشرة في الحياة الاجتماعية، فنحن كأعضاء في المجتمع على صلة مباشرة بهيئات أو تنظيمات تمارس أنشطة متعددة كالحكم، والقضاء، والتشريع، وجباية الضرائب، وحفظ الأمن، ولا شك أن هذه التنظيمات لها تأثيرها الواضح على أنماط حياتنا. وهذه التنظيمات لا توجد في فراغ أو أنها تؤدي وظائفها في عزلة، وإنما تتداخل وتتفاعل، وترتبط بعضها ببعض داخل بناء للسلطة والنفوذ أو التأثير يطلق عليه مصطلح الحكومة Government كما أن الذين يقومون بأداء الوظائف أو المهام لا يمارسون سلوكهم بصورة غير متوقعة، وإنما سلوكهم كموظفين رسميين محكوم إلى حد بعيد عن طريق نسق من القواعد نطلق عليه مصطلح القانون. ووظيفة هذه القواعد هي تحقيق الصلة بين أنماط سلوكهم والبناء الأشمل للمجتمع ككل. هذه ببساطة هي الخبرة التي يسعى علماء السياسة إلى فهمها ودراستها وتحليلها بكل أبعادها.

ومع أن التحليل السياسي يتخذ طريقة واضحة ومحددة، ويستعين بإجراءات ووسائل فنية بالغة الدقة والأحكام، إلا أن هذا المنظور المبسط، أو التصور العام للموضوع يكون دائما هو الأساس الذي ينهض عليه أي تحليل متعمق بعد ذلك.²

وباختصار، فإن الحكومة تشير إلى تنظيم أنشطة الأفراد والجماعات في مجتمع بعينه عن طريق جهاز يضم طائفة من الموظفين فضلا عن القواعد القانونية المقررة في هذا المجتمع. والحكومة بهذا المعنى ليست كيانا استراتيجيا جامدا، وإنما هي "عملية Process" في المقام الأول، ونشاط منظم، يمارس الناس الذين يحاولون مواجهة المشكلات التي تنشأ في الحياة الاجتماعية سلوكهم من خلالها داخل منظمات أو أنظمة مثل النظم القانونية، والهيئات أو المجالس التشريعية والهيئات الإدارية، وهي جميعا تؤدي وظائف

¹ -Social Contract. ed. E. Barker (World Classics). London Oxford University Press , 1956, p316 .

² -Leiserson , Problems of Methodology in Political Research Political Science Quarterly , Vol. LXV III , 1953 , p. 567.

مرتبطة أساساً بتلك المشكلات. على أن عملية الحكم تتجسد في أنظمة عامة دائماً، لكنها بالغة التعقيد، لأن السلوك السياسي يرجع بدوره إلى تأثير صور وأشكال متنوعة ومتباينة من التفكير والشعور، بعضها خلاق مبدع، وبعضها محافظ.

في ضوء ذلك نستطيع القول بأن السياسة هي فن، وعلم، وفلسفة يندمجون جميعاً في عملية الحكم. ولنا أن نتوقع بالطبع مزيداً من التنقيح والتعديل لهذا التصور كلما تقدمنا أكثر في تحليل هذه الأبعاد.¹

ثانياً: السياسة كفن:

ومن ثم يمكن القول إن فن الحكم أي انقسام المجتمع إلى حكام ومحكومين قديم قدم المجتمع الإنساني ذاته. والذين يعتبرون السياسة فن يعتقدون أن هناك مجموعة مهارات سياسية لا بد أن تتحق عند كل من يضطلع بمهمة ممارسة الحكم. وهذه المهارات تكسب من خلال الخبرة العملية. لكن الخبرة وحدها ليست كافية إذ يتعين أن تتوافر عند هؤلاء الأشخاص مميزات أو خصائص فريدة كالقدرة على الخيال الخصب الخلاق، وبعد النظر، والإلهام، والقدرة على بلوغ الغاية وتحقيق الهدف بنجاح من خلال اختيار أنسب الوسائل.²

ومعنى ذلك كله أن السياسة تحتاج إلى نوع من الحكمة العملية. ويؤكد الذين يتبنون هذا المنظور أن تعلم السياسة ومعرفة دروسها لا يتم عن طريق المنطق فحسب، ولكنه يحتاج إلى تطبيق الإلهام والاستدلال الحدسي، ومن ثم يجب على عالم السياسة أن يرى السياسة كفن لممارسة الحكم، بأن يعالج هذا الجانب بنفس عقلية الناقد الفني، أو الأديب حين يعني بمسائل مثل التوازن، والانسجام، والإلهام والتذوق. وإذا كان العلم يحتاج إلى عقلية تركيبية فإن الفن يحتاج إلى العبقرية، ونستطيع أن نجد في أقوال كبار رجال السياسة الذين عرفهم التاريخ، والذين تحدثوا بوحى من العبقرية السياسية، مصدراً غنياً للمعرفة السياسية، وأفكار مبدعة حول فن الحكم، حتى وإن بدت هذه الأفكار غير منظمة. إلا أن هذا الموقف يتطلب تبني نظرة منهجية خاصة نحو علم السياسة، فمن الضروري أن ندرك هذا العلم بوصفه يحتل مكاناً وسطاً بين الإنسانيات والعلوم الطبيعية.³

ومعنى ذلك أن دراسات علم السياسة لا يتعين عليها أن تتجه اتجاهها مطلقاً نحو جمع المعلومات حول الحكومة باستخدام الإجراءات العلمية الدقيقة، وإنما عليها أن تمنح قدراً من اهتمامها للطبيعة الإنسانية، وللحكمة والخيال السياسي، وأن تستخدم التعاطف الإنساني كأداة رئيسية من أدواتها، حتى وإن كانت تتحرك الآن نحو تأكيد الموضوعية العلمية.

ثالثاً: السياسة كعلم:

¹ - محمد علي محمد، مرجع سابق، ص ص 19-20.

² - WOLFF, Jonathan. *An introduction to political philosophy*. American Chemical Society, 2006.p44.

³ - Idem

أما فيما يتعلق بالبعد الثاني وهو السياسة كعلم، فإن مصدر تأكيده يرجع إلى أن الإعتقاد في أن حكم الناس ممكن فقط عن طريق المعرفة العلمية بدلا من الاعتماد على الصدفة والتخمين، ودون حاجة إلى اللجوء في إلى الحدس والمهارات الشخصية¹.

فإذا كان العلم هو بناء منظم من المعارف المحققة القائمة على الملاحظة والتجربة، وإذا كان قد تجمع لدينا الآن ركام ضخمة من المعلومات حول عملية الحكم منذ أن بدأ الإنسان ينظم معلوماته حول التجمع الإنساني، في نفس الوقت الذي أصبح من مسلم به أن دراسة المسائل السياسية للإنسان تعالج جانبا هاما من العلاقات الاجتماعية، فإن علم السياسة يحتل مكانة بين العلوم الاجتماعية²، ومع ذلك فإن هذه التعريفات العامة لا توضح بصورة كافية ومقنعة وضع علم السياسة داخل النطاق الكامل للعلوم الحديثة، بل أنها قد تكون مضللة أيضا إذا أوحى بأن الفروق في موضوع الدراسة هي التي تميز العلوم بعضها عن بعض.

وهناك كثيرون لا يقبلون أي نوع من الافتراق عن مناهج ونتائج العلوم الطبيعية والرياضية، ويؤكدون تبعا لذلك أن مصطلح العلم لا يجب أن ينطبق على دراسة المسائل السياسية بأي حال من الأحوال. ومع أننا لا نميل إلى التسليم بهذه الفكرة التي تنكر صفة العلم على السياسة، فإن لدينا في نفس الوقت اعتقادا بأن معالجة موضوعات السياسة بنفس الأسلوب الذي تعالج به موضوعات العلوم الأخرى في قدر من التعسف³.

وهنا يظهر أمامنا التساؤل الهام الذي مؤداه: ماذا نقصد إذن من استخدامنا لعبارة: علم السياسة ؟ إذا كانت الإجابة تعني أنه يجب أن نضع أمام أولئك الذين يشاركون في عملية الحكم بناءا من المعرفة العلمية المنظمة والمحققة تمكنهم من فهم أبعاد هذه العملية وتقدير نتائجها المختلفة، بحيث تصبح السياسة أكثر رشادة وعقلانية، وذات نتائج على درجة عالية من الصدق - فإن ذلك يتطلب بالطبع ضرورة تطبيق المنهج العلمي في تناول المسائل السياسية، بحيث لا يقتصر استخدام هذا المنهج على طائفة من الظواهر دون الأخرى. ومن المعروف أن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه المنهج العلمي هو أن البحث يجب أن يسترشد بالموضوع المدروس أساسا، لا أن تقوده آمال أو مخاوف أو تحيزات العالم، أو أية عوامل خارجية أخرى. وهذا بالضبط هو ما نقصده من وصفنا للبحث العلمي بأنه موضوعي. أما العناصر الرئيسية للبحث العلمي فتشمل: تحديد أو تعريف المشكلة المراد حلها، وجمع المعلومات الملائمة وصياغة الفروض، ثم تفسير البيانات في ضوء المشكلة المختارة، وأخيرا التحقق من صحة هذه الفروض⁴.

ومن المؤكد أننا حينما نطبق إجراءات الوصف، والمقارنة، والتصنيف على الظواهر السياسية، فسوف نحصل على نتائج صادقة ومفيدة حول طبيعة هذه الظواهر وأهميتها. ولدينا في علم السياسة

¹ - HOFFMAN, John et GRAHAM, Paul. *Introduction to political theory*. Routledge, 2015. P61.

² - محمد فتح الله الخطيب، مرجع سابق، ص ص 7 - 8.

³ - HOFFMAN, John et GRAHAM, Paul. op.cit.,p.67.

⁴ - ALMOND, Gabriel A. *Political theory and political science*. *American Political Science Review*, 1966, vol. 60, no 4, p. 869-879.

تراث هائل اعتمد في المحل الأول على الملاحظة الدقيقة والاستقراء التاريخي. ولا شك أن النتائج التي خلصت إليها هذه الأبحاث السياسية تنقصها الدقة الصارمة التي تتوافر في أبحاث العلماء الطبيعيين، ويرجع ذلك إلى أن الظواهر السياسية يصعب أن تخضع للمعالجة الكمية أو القياس الدقيق. كما أنه من العسير أيضا عزل العوامل العديدة المتشابكة والمتداخلة المؤثرة في هذه الظواهر، مما يعد بدوره أمرا مألوفا بالنسبة للعلوم التي تدرس الإنسان والمجتمع¹.

والواقع أن ممارسة الحكم مسألة يصعب معها تماما الاعتماد على علم دقيق يستند إلى نتائج مضبوطة، لكن علم السياسة كدراسة متطورة لا يزال مهتما بتنمية المناهج المستخدمة في الحصول على المعلومات وتقييمها، وإن كان لم يستطع أن يتوصل حتى الآن إلى شيء قريب من التعميمات والقضايا الاحتمالية التي يسعى إليها.

رابعا: السياسة كفلسفة:

فقد ذهب أفلاطون إلى أن حكم الناس لن يستقيم "ما لم يصبح الفلاسفة حكاما، أو إن يكتسب ملوك وأمراء العالم روح الفلسفة واصلاتها". والشئ الذي كان يهدف إليه أفلاطون من قوله هذا هو أن السياسة لا يمكن أن تفهم بعيدا عن الأسس الفلسفية التي تنهض عليها.

ولا شك أن هناك الآن اختلافات هائلة بين الدارسين حول طبيعة هذه الأسس منذ عهد أفلاطون، وإن كنا لا نستطيع الزعم بأن الحكومة يمكن أن توجد مستقلة أو متحررة من الالتزام الفلسفي، فنحن بحاجة دائما إلى طرح تساؤلات تتناول الأسباب التي من أجلها يحكم الناس، وما هو النظام السياسي الأمثل، وما الغايات التي يسعى إلى تحقيقها؟ هذه وغيرها تساؤلات يتعذر الإجابة عليها عن طريق البحث الإمبريقي الذي يقوم على الوصف، والتصنيف، وإنما يتعين أن نبحث عن إجابة على هذه التساؤلات فيما وراء الحياة السياسية، وسبيلنا إلى ذلك هو التأمل والتحليل الفلسفي².

فكأن الفلسفة السياسية تزودنا بالاستبصار الذي بدونه لا نستطيع تقييم النظم والسياسات السائدة في العالم السياسي الواقعي، وإذن فأهمية الفلسفة ترجع إلى كونها وسيلة الفكر النقدي، الذي يهدف أساسا إلى تحقيق التكامل بين مختلف جوانب الخبرة الإنسانية، واكتشاف إمكانيات واحتمالات الانسجام والتوازن، وعوامل ومظاهر الصراع والانشقاق، وهذا كله يجعل للفلسفة دورا حيويا في الحياة السياسية. وبدون المنظور الفلسفي للسياسة لن نكتشف الأهداف الكامنة وراء الأنظمة والأنشطة السياسية العديدة، أو الغايات التي يحققها السلوك السياسي، ولن ندرك أهمية الحكومة في الحياة الاجتماعية.

يبقى بعد ذلك أن نوضح حقيقة هامة وهي أن الأدوار التي يؤديها كل من العلم، والفن، والفلسفة فيما يتعلق بحكم الناس، ليست أدوارا منعزلة أو مستقلة بعضها عن بعض، وإنما يكمل بعضها بعضا.

¹ - Idem.

² - SABATIER, Paul A. Political science and public policy. *PS: Political Science & Politics*, 1991, vol. 24, no 2, p. 144-147.

فالفلسفة تقع عليها مهمة توضيح الأهداف أو الغايات التي نريد تحقيقها عن طريق السياسة وتحدد لنا نوع وطبيعة السلوك السياسي الذي ينبغي أن يكون. ومع ذلك فإن اختيار الوسائل لا يمكن أن يترك متحررا من القيود، أو أن يرجع كلية إلى الحدس أو الظن أو التخمين، فبدون الرجوع المستمر إلى المعرفة المضبوطة حول شروط الوجود ومتطلباته التي لا يقدمها لنا غير العلم، فإن الفلسفة دائما تواجه خطر فقدان الاتصال بعالم الواقع والممكنات، وتصبح معوق أكثر من كونها وسيلة للحياة النشطة. ولقد أدرك فلاسفة عديدون منذ أرسطو حتى ديوي، وهو يتهد وراسل هذه الحقيقة، وأظهروا اهتماما ملحوظا بتطوير العلم¹.

فالوضع المثالي إذن هو الاحتفاظ بعلاقة متبادلة ذات جانبيين. إذ على الفلسفة أن توجه العلم وتساعد في تحديد مساراته، ثم إن العلم بدوره يمنع الفلسفة من أن تحلق بعيدا عن أفاق الواقع، والنتيجة المترتبة على ذلك حياة سياسية منسجمة وفعالة. ومع ذلك، فلا يزال هناك دور عام يمارسه الفن، ويتمثل هذا الدور في تحقيق الصلة بين العلم والفلسفة وإيجاد التوازن بين الإسهام الذي يقدمه كل منهما.

المبحث الثالث: نشأة وتطور السياسة

تعتبر السياسة جوهره الماضي والحاضر حيث فسرت ومورست بشكل مختلف من عصر لآخر وهذا ما سنعرفه في التحليل الآتي.

أولا: العصور القديمة:

اقتصرت استعمال السياسة في العصور القديمة على التجمعات السكانية الصغيرة كالأُسرة والعشيرة والقرية وصارت تستعمل في دولة المدينة وقد صار اسمها مرتبط بالتطور الحضاري إذ ينسب إليها فضل في تطور العلم والمعرفة والثقافة وكذلك قيام الدول والإمبراطوريات والحضارات والمدنات وتطورت بذلك أشكال الحكم والسلطة والحاجة الملحة إلى قوانين وأنظمة ومجالس استشارية تعمل على تحقق مصالح المجتمعات، وقد أصبحت السياسة في هذا العصر مرتبطة بكل العلاقات الاجتماعية ومفاهيم الحرية والعدالة².

ثانيا: العصور الوسطى:

أ. الفكر السياسي المسيحي: تقوم الديانة المسيحية على العدل والمساواة بين البشر وإخضاع الجميع للسلطات العليا المتمثلة في الله، وأما السلطات القائمة في الأرض فهي أتت بأمر من الله، فمن يعص هذه السلطات فهو يعص الرب وحلت عليه اللعنة فالحكام لم يتواجدوا لمحاربة العمل الصالح بل لمحاربة الشر، وظهرت نظرية السيفين والتي تقول أن الله خلق سيفين لقيادة العالم الأول روجي وهو للبابا والثاني زميني وهو للإمبراطور³، ولقد حدث بعد

¹ - Idem.

² - FARR, James. The history of political science. *American Journal of Political Science*, 1988, vol. 32, no 4, p. 1175-1195.

³ - محمد فتح الله الخطيب، مرجع سابق، ص ص 12-13.

ذلك صراع بين السلطتين الدينية والدنيوية على الحكم، فظهر توجه يرى أن السلطة الزمنية مستمدة من الشعب وذلك من خلال عقد بين الأمير والشعب، ومن هؤلاء توماس الأكويني الذي أكد أن الطبيعة أو القانون الطبيعي جعلت لكل شئ مبدأ واحد فالجسم تديره العقل والأسرة يديرها الأب والعالم يديره الإله، وكذلك فإن الدولة يجب أن يديرها فرد واحد ويكون ملكا فالملكية أفضل من الاستقرائية والاستقرائية أفضل من الديمقراطية، ويجب أن ينتخب الملك من قبل الشعب ويساعده مجلس ارستقراطي منتخب وحدد توماس الأكويني وظائف الدولة في النقاط الآتية¹:

1/ تحقيق الأمن والعدالة في المجتمع وذلك من خلال التشريعات القانونية

2/ نشر الأخلاق بمساعدة الكنيسة

3/ حماية الدين ومساعدة الكنيسة

فعند توماس الأكويني الحكم أمانه في عنق جميع الأفراد ما دام أن هذا الحكم قائم على الانتخاب الحر وسلطة الحاكم مستمدة من الله بهدف تنظيم حياة الناس إلا أن هذه السلطة يجب ألا تكون مطلقة بل تجددتها مجموعة قوانين وهي²:

1/ القانون الأزلي، وهو القانون الذي يحكم به الله العالم وهو يسمو على الطبيعة البشرية ومع ذلك فهو ليس مستحيل الفهم للإنسان

2/ القانون الطبيعي: وهو القانون الذي يحكم العقل السليم والنفس الطبيعية

3/ القانون الإلهي: أو القانون المقدس، ويتمثل في الشرائع والأحكام عن طريق الوحي للرسل والأنبياء

4/ القانون الإنساني: ويسمى أيضا بالقانون الوضعي وهو قانون إنساني خالص يلاءم البشر

بسبب تعذر تطبيق القوانين الثلاثة السابقة

ويري توماس الأكويني أن القانون العادل هو الذي يجب طاعته أما القوانين المعارضة للقوانين الثلاثة السابقة فلا تجوز طاعتها بأي حال من الأحوال ولكنه يطاع إذا كان معارضا لحق ثانوي فرعي.

ب. الفكر السياسي الإسلامي³: لقد أقام النبي محمد ﷺ السلطة منذ أول يوم من نبوته حيث بدأ من عائلته والمقربون منه، ثم حاول نشرها في مكة المكرمة إلا أنه لقي رفضا كبيرا من قبيلة قريش فهاجر للمدينة وهناك نشر دينه وسلطته فأصبحت بذلك المدينة المنورة دولة يرأسها الرسول ﷺ ويساعده في ذلك الصحابة.

¹ - FARR, James , op.cit, p P34.

² - DRYZEK, John S. et LEONARD, Stephen T. History and discipline in political science. *American Political Science Review*, 1988, vol. 82, no 4, p. 1245-1260.

³ - محمود محمد علي محمد، السياسة: مفهومها وموضوعاتها في الفكر الاسلامي، الاسكندرية، 2017، ص 19

ويعتبر الإسلام أن الحاكم الفعلي للعالم هو الله سبحانه وتعالى. وقد أكد القرآن الكريم على المبادئ العامة للحكم والسياسة والمتمثلة في الشورى في قوله تعالى (وأمرهم شورى بينهم)¹ سورة الشورى - الآية 36. والعدل في قوله تعالى (إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)² سورة النساء - الآية 58. والأخوة في قوله تعالى (إنما المؤمنون أخوة)³ سورة الحجرات - الآية 10، والسلام في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة (سورة البقرة - الآية 207.⁴ والحرية في قوله تعالى (لا إكراه في الدين) سورة البقرة ، وقد اختلفت طرق تداول الحكم بعد الرسول ﷺ (فتضاربت بين الانتخاب و الوصاية و الإرث إذا كان الوريث يستحق الحكم.

ثالثاً: العصور الحديثة:

وتبدأ هذه المرحلة من القرن الخامس عشر إلى الوقت الحاضر ويمكن تقسمها إلى ثلاث عصور وهي عصر النهضة العصر الحديث والعصر المعاصر.

أ. عصر النهضة:⁵ وتميزت هذه الفترة بالحروب، انتعاش التجارة الدولية بفضل الاكتشافات الجغرافية (القارة الأمريكية) والرغبة في إقامة دولة أوروبية مسيحية واحدة، ولكن حدوث الصراع بين الكنيسة والسلطة الزمنية أدى إلى إضعاف النظام البابوي وتعزيز الحكم المطلق للملوك. ولقد ظهر في هذه المرحلة ما يعرف بالإصلاح الديني الذي قاده مارتن لوتر في ألمانيا ضد الكنيسة في روما على خلفية قيام الكنيسة ببيع صكوك الغفران إلى المسيحيين، فطالب بتطهير الكنيسة من الانحراف، واعتقد أن السلطة ضرورية لتصدي لأي مخالف، وأن الله بعثها للحفاظ على الأمن والسلام، ودعا مارتن لوتر إلى تركيز السلطة في يد الحاكم وفصل الدين عن الدولة، وضرورة إخضاع رجال الدين للسلطة ومحاسبتهم على أعمالهم وعدم مقاومة سلطة الحاكم إلا في حالة مخالفته لكلمة الله. وظهر جان بودان ليفسر نشأة الدولة من خلال نظرية السيادة ونظرية الأسرة، ويرى جان أن نواة نشأة الدولة هي الأسرة حيث تطورت الأسرة إلى قري ومدن ودولة، وعرف جان بودان السيادة بأنها السلطة المطلقة والدائمة على المواطنين، وأن الحاكم هو صاحب السلطة طول حياته، وعليه التزام أخلاقي أمام الله فقط أما المجتمع فليس له سلطة خرق القوانين (الإلهي والطبيعي)، وخرقها يعد خيانة عظمى في حق الله.⁶

وقد إهتم بودان بالتفسير العلمي للظواهر السياسية ودعا إلى أن تكون الوحدة الوطنية فوق جميع المذاهب الدينية والأحزاب السياسية واهتم أيضا بفكرة التسامح الديني ومنح للسياسة أهمية

¹ - القرآن الكريم، سورة الشورى - الآية 36.

² - المرجع نفسه، سورة النساء - الآية 58.

³ - المرجع نفسه، سورة الحجرات - الآية 10.

⁴ - المرجع نفسه، سورة البقرة - الآية 207.

⁵ - EASTON, David. The new revolution in political science. *American Political Science Review*, 1969, vol. 63, no 4, p. 1051-1061.

⁶ - Idem.

قانونية أكثر من غيرها، وحيد بودان النظام الملكي كما آمن بنشوء الدول ونموها وازدهارها وموتها متأثرا بنظرية ابن خلدون في ذلك وكانت لأفكاره أثرا على قيام الدولة الوطنية.

ولقد ساهم ميكافلي في تطوير دراسة الظاهرة السياسية، وتحصيل المعرفة السياسية الواقعية معتمدا في ذلك على التاريخ، وقد سعى لاكتشاف قوانين السياسة واقترح أسلوبا جديدا في فهم سير المجتمعات السياسية وذلك من خلال مراقبة الظواهر المطردة التي يكشفها التاريخ، ويعتبر ميكافلي أيضا أول من دعا إلى استقلالية علم السياسة عن العلوم الأخرى¹.

ب. في العصر الحديث: ظهر العديد من المفكرين الإصلاحيين والثوريين ومن أبرز هؤلاء مونتسكيو حيث ايد فكرة إخضاع الملكية للقوانين لضمان عدم استبدادها، ودعا مونتسكيو إلى فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وعدم تدخل أي سلطة في عمل السلطة الأخرى، وفصل بين علم السياسة والأخلاق، وحاول واكتشاف القوانين والنظريات التي تحكم الظواهر السياسية بالاعتماد على الملاحظة².

وجاء (توماس هوبز) وعارض إقحام الدين في السياسة، وعظم الملكية باعتبارها تحمي الناس من الفوضى وأوجب خضوع الكنيسة للسلطة السياسية.

وقد رفض (جون لوك) الحكم المطلق وشجع على الثورة ضده، ودعي كذلك لفصل السلطات. ودافع (جان جاك روسو) عن الحرية بقوله "يولد الإنسان حرا ولكنه مقيد بالأغلال في كل مكان" ودعا للوقوف ضد الحكم الاستبدادي وإقامة الديمقراطية المباشرة.

ومن المساهمين في تطوير السياسة المفكر (توكيل) الذي استطاع اكتشاف حقيقة الظواهر السياسية من خلال التحقيقات العلمية واستعمله لأسلوب المقابلات الشخصية مع الناس الأكثر علما وثقافة، وتقريب الآراء بعضها ببعض مما يعني إمكانية تطبيق المنهج العلمي التجريبي الذي ينطلق من التصورات والفرضيات من ثم إخضاعها للتجربة للتأكد من صحتها.

وذكر أغست كانت بأن المجتمعات البشرية مرت بمراحل كما يؤمن بإمكانية التحليل العلمي على ظواهر الاجتماعية والسياسية ودراستها دراسة موضوعية وأكد على أهمية العلوم الاجتماعية، خصوصا علم السياسية الذي اعتبره الأهم لمستقبل البشرية، ولكنه لم يحبز نشوء علم السياسة كعلم قائم بذاته ومستقل عن العلوم الاجتماعية، ومع ذلك فقد أسهم في تطور علم السياسة نظريا بإخضاعه للتحليل العلمي السياسي.

وقد ظهر إلي جانب المدرسة القانونية اتجاه آخر هو الاتجاه الواقعي في علم السياسة حيث برز الاهتمام بالعملية السياسية التي تشير إلى التفاعل المتبادل بين الوحدات الاجتماعية المختلفة المكونة للمجتمع أو النظام السياسي أو جماعة اجتماعية معينة، ولذلك أصبح علم السياسة في تطور مستمر

¹ - FINLAYSON, Alan. Political science, political ideas and rhetoric. *Economy and society*, 2004, vol. 33, no 4, p. 528-549.

² - Idem.

لتأكيد استقلاليته عن العلوم الأخرى خاصة علم الاجتماع السياسي والتوجه لدراسة الرأي العام وجماعات المصالح والهيئات التشريعية والجماهير لتفسير الظاهرة السياسية¹.

ولعل أول إشارة إلى السياسة ظهرت بشكل مستقل في الغرب عام 1874م حين تم نشر (السنوية السياسية) في باريس وفي عام 1901 ظهرت نشرة القرن العشرون السياسي من قبل (رنيه والبير) والتي استمرت إلى عام 1907 م، و(نشرة أوروبا السياسية التي صدرت بين (1895 و 1893) ثم ظهرت النشرة الوقتية، (الحياة السياسية في الخارج) عام 1890 م. وفي عام 1872م أنشأت المدرسة الخاصة للعلوم السياسية في فرنسا وقد نظم طليعة هذه المدرسة مؤتمرا باسم (مؤتمر السياسة عام 1900) في باريس.

رابعا: العصر المعاصر²: في نهايات القرن التاسع عشر تم الإعتراف بعلم السياسة كعلم قائم بذاته وعلى خلفية هذا الإعتراف شهد علم السياسة تطور كبير خصوصا علي صعيدي مفهوم علم السياسة ومنهجية البحث السياسي، وتعد الأنظمة الديمقراطية بمثابة الارضية الخصبة لنمو علم السياسة. وقد ادت الرغبة في إعداد الموظفين الإداريين والسياسيين إعدادا علميا جيدا إلى إنشاء فروع علم السياسة في الجامعات الخاصة في فرنسا وأمريكا إذ أنشاء (اميل بوتني) المدرسة الحرة للعلوم السياسية سنة 1872 في باريس، وقد انتشرت الجامعات والكليات والمعاهد ومراكز البحوث السياسية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وقد كان لمنظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) الدور الكبير في إنشاء (الجمعية العمومية لعلم السياسة) والتي عقدت مجموعة ندوات لمعالجة القضايا السياسية. وفي بداية الستينات ظهر تطور آخر لمفهوم علم السياسة وهو علم سياسة التنمية، حيث توجهت إليه العديد من البلدان النامية التي حصلت علي استقلالها، وقد نشر (الموند كولمان) عام 1960 م كتابا بعنوان (علم سياسة المناطق النامية) مقترحا علم سياسة التنمية كوسيلة لتحقيق التنمية السياسية وبناء الأمة وذلك بالتركيز علي الوظائف والأنشطة التي تقوم بها جميع النظم السياسية، وظهرت أيضا دراسات سياسية أخرى اهتمت بالتحليل السياسي ومناهجه وأدواته كالمدارس التجريبية والسلوكية وما بعد السلوكية، وقدمت هذه المدارس مجموعة نماذج مفسرة لعالم السياسة الوطني، و تستمر محاولات.

بناء أسس النظرية السياسية على ركائز واقعية وعملية وتجريبية بهدف توقع الأحداث السياسية وتحديد مساراتها بشكل أكثر دقة من السابق.

¹ - Idem.

² - DRYZEK, John S. et LEONARD, Stephen T. History and discipline in political science. *American Political Science Review*, 1988, vol. 82, no 4, p. 1245-1260.

الفصل الثاني

مناهج البحث في علم السياسة

الفصل الثاني: مناهج البحث في علم السياسة

تمهيد

تتوقف دقة وقيمة النتائج التي يتم التوصل إليها في أية دراسة على مناهج البحث الذي يتم إستخدامها، والعراقيل والقيود التي يفرضها موضوع الدراسة على هذه المناهج، ولم يتفق علماء السياسة حول المناهج الملائمة لدراسة هذا العلم، ويعكس ذلك تباين الآراء حول طبيعة السياسة ونوع المعرفة التي يسعى علماء السياسية إلى اكتسابها. ولا شك أن مناقشة هذه الآراء ذات أهمية خاصة في توضيح طبيعة علم السياسة وموضوعاته ومجالاته¹.

المبحث الأول: الظاهرة السياسية والعلم:

تحظى المناقشات التي تتمحور حول مدى علمية الدراسات السياسية باهتمام واسع من قبل علماء السياسة وهذا الإهتمام ما يدفعنا للتسائل:

- هل الحياة السياسية تخضع لنفس الشروط التي تخضع لها بقية الظواهر العلمية؟
- وبعبارة أخرى هل يمكننا أن نستخدم الملاحظات والتجارب فيما يتعلق بالمعلومات السياسية كما نستخدمها في العلوم الطبيعية؟

فإذا ما بدأنا بمصطلح العلم ذاته، سنجد أنه يشير من الناحية الاشتقاقية إلى كل ما يدخل في نطاق المعرفة كمقابل لما يدخل في نطاق الاعتقاد، ومن ثم فهو ينطبق على أية دراسة تقوم على المعرفة أكثر مما تقوم على الآراء.

ويستخدم المصطلح فنيا للإشارة إلى المعرفة المستندة إلى صدق المعرفة، وكلما كان من الممكن التعبير عن هذه المعارف بصورة موضوعية، مثل استخدام الصيغ الرياضية، أصبحت الدراسة علمية أكثر بالمعلومات السياسية.

لا شك أن محاولات المتخصصين في العلوم الاجتماعية قد أسفرت على مر السنين إلى التوصل إلى بعض المعارف المنظمة حول أنماط العلاقات الاجتماعية المتبادلة، وقد بلغت هذه المعارف درجة يمكن مقارنتها بتلك التي توصل إليها العلماء الطبيعيين، ومع ذلك فهناك معارف أخرى لا تتحقق لها هذه الدرجة من الدقة، بل هي تفتقر إلى التنظيم، ويكاد يكون من المتعذر التنبؤ بإمكانية خضوعها لقانون محدد في المستقبل نظرا لشدة تعقدها، وسرعة معدلات تغيرها، وتداخل الظروف المحيطة بها. ويصدق ذلك بالطبع على الحياة السياسية التي هي محور دراسات علم السياسة والذي يتناول بالتحليل العمليات السياسية، والعلاقات المتبادلة بين الناس والحكومة.²

فإلى أي حد يمكن أن تكون استجابات الناس للحكومة محددة ومتوقعة على نحو مضبوط كما هو الأمر بالنسبة للعلاقة بين متغيرات العلوم الطبيعية؟

¹ - محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 37

² - BIRD, Colin. *An introduction to political philosophy*. Cambridge University Press, 2019. P 18.

لا شك أن الاستجابات الإنسانية متنوعة ومتباينة، ولا يمكن حصرها على أساس قاعدة عامة مقبولة لا تتغير، وهذا في حد ذاته يشكل صعوبة أمام إمكانية إقامة علم موضوعي للسياسة.. وقد أكد أرسطو قديما على أننا لا يجب أن نتوقع الوصول إلى درجة كبيرة من الدقة في أي علم من العلوم ما لم يسمح موضوعه بهذا التوقع أو يبرره.

ومن القيود المفروضة على قدرة علماء السياسة على التوصل إلى صياغة نتائج صادقة، أن المعلومات أو البيانات التي يحصلون عليها غالبا ما تكون جزئية، فهم يدركون تماما أن هناك جوانب معينة من الموقف الذي يدرسونه ليست واضحة أمامهم. (صحيح أنه يمكن إجراء دراسة شاملة عن العملية السياسية التي تجسدت في سياسة عامة أو في قانون أو تشريع، ولكن يحدث بعد استكمال هذه الدراسة باستخدام أدق الوسائل أن يتضح لعالم السياسة أن تحليله ينطوي على بعض الثغرات.

فهو لا يستطيع بأية حال من الأحوال أن يستوعب في دراسته كل الأشخاص الذين كان لهم تأثيرهم على العملية السياسية، ويصعب عليه أيضا أن يلم بكل القرارات التي اتخذت في جلسات مغلقة داخل أو خارج نطاق الحكومة، ولم يتم تسجيلها بصورة منظمة، ويتعذر عليه كذلك أن ينفذ إلى الدوافع الكامنة التي تحرك سلوك بعض رجال السياسة أو المشرعين، وهكذا يدرك عالم السياسة تماما أنه نظرا لتعدد المواقف، وعدم القدرة على استكمال الشواهد اللازمة للدراسة، فإن هناك قدرا من عدم التأكد أو أن العامل الرئيسي المؤثر في الموقف المدروس لم يتم اكتشافه.

يضاف إلى ما سبق حقيقة أخرى وهي صعوبة اصطناع ظروف تجريبية ملائمة للدراسات السياسية، إذ يتعذر على العلماء الاجتماعيين استخدام الناس كأدوات، أو إخضاع الوحدات لنظام يخدم غرضهم، ولهذا فإن عالم السياسة مقيد في دراساته بحدود المعلومات أو البيانات المتاحة له، ولذلك يقف من هذه المعلومات موقفا يماثل موقف المؤرخ الذي يدرس ما يتوافر له من أحداث دون أن يتدخل هو من أجل اصطناع أحداث جديدة.¹

وإذا كان التجريب في العلوم الطبيعية يقوم على أساس أن المادة المدروسة تخضع للقياس الكمي، فإن هذا الأساس لا يتحقق بنفس الدرجة للدراسات السياسية.

حقيقة أن عالم السياسة يستطيع أن يزعم بأن هناك وحدات يمكن معالجتها كميا مثل: القوانين والمحاكم، والمنظمات السياسية، والآراء في الأحزاب السياسية، وأعضاء هذه الأحزاب، وأصوات الناخبين، لكن هذه الوحدات والعلاقات التي تقوم بينها يتعين أن توضع داخل إطار أشمل منها حتى نتمكن من فهم المعاني الحقيقية لها، وهذا السياق يتميز بالتفرد والخصوصية إلى أبعد حد، على نحو يتعذر معه القيام بتحليل كمي محكم ودقيق.²

ومن الصعوبات الهامة الأخرى التي تواجه العلوم الاجتماعية وخاصة في المجال السياسي أن المتخصصين في هذه العلوم هم جزء من الموقف الذي يحاولون دراسته وتفسيره، ومن ثم فإن أحكامهم

1- محمد على محمد، مرجع سابق، ص 43

2- المرجع نفسه، ص 44.

ووجهات نظرهم تـجـيء معبرة تماما عن قيمهم وتفضيلاتهم، وظروفهم الخاصة، بل يكاد يصعب تماما دراسة المسائل السياسية إذا اكتفينا بالمستوى الخارجي أو السطحي، إذ يتعين أن يوجد نوع من التعمق في فهم هذه المسائل، لا يتحقق بدون اندماج الباحث ومعايشته للمجتمع السياسي، ولهذا لا يستطيع دارس السياسة أن يعزل نفسه عن الموقف الذي يدرسه بصورة تمكنه من تطوير نظرة موضوعية. أو بعبارة أخرى إذا سلمنا بأن عالم السياسة يستطيع أن يتخذ موقف الملاحظ أو المشاهد نظرا لما لديه من تدريب وخبرة علمية، بدلا من أن يتخذ موقف المشارك، وبالتالي فهو يستطيع أن يكون موضوعيا في اتجاهاته نحو الظواهر السياسية فإن التحدي الذي يواجهه، أنه كلما حاول أن يبتعد عن الموقف، قلت المعلومات التي يحصل عليها، هذا فضلا عن مدى التزامه بالقيم السائدة، الأمر الذي يحدد درجة تحيزه في التحليل السياسي للنظم والظواهر والعمليات المختلفة.

هكذا يبدو لنا مما سبق أن تطوير دراسة علمية كاملة للسياسة مسألة تواجهها صعوبات عديدة. لكننا نود هنا أن نضيف إلى ذلك صعوبة أكثر أهمية تعد مسؤولية إلى حد بعيد عن تخلف العلوم الاجتماعية، وعدم قدرتها على ملاحقة العلوم الطبيعية، وتتمثل هذه الصعوبة في أن العلماء الاجتماعيين لم يحددوا تماما وعلى نحو دقيق ومتفق عليه الأهداف التي يريدون تحقيقها.¹

إن الغرض من أي علم هو بالطبع اكتساب معرفة منظمة حول الشيء المدروس، وتتوقف هذه المعرفة على طبيعة الموضوع وأهداف دراسته، وأولئك الذين يدرسون السياسية لا تزال لديهم أفكار متباينة حول ماهية السياسية، وأسباب دراستها، ونوع المعلومات التي تقدمها دراساتهم. فهناك عددا من العلماء الاجتماعيين يعتقدون أن مسؤوليتهم الحقيقية تتمثل في ضرورة تطوير نماذج تصلح لتحليل الأنساق الاجتماعية والسياسية.

ويستخدم مصطلح النموذج هنا بمعاني مختلفة تماما فالبعض يتصوره شيئا مماثلا للنموذج الطبيعي، والبعض الآخر يعادله بالنظرية الشاملة. لكن المتفق عليه أن النموذج يستخدم في تحديد العناصر الرئيسية للأنماط الاجتماعية المميزة للنسق ككل، فهو أداة تفيد في الوصف والتفسير، طالما أنه يساعد الباحث على فهم أي نظام خاص عن طريق الكشف عن مدى اتساقه أو تعارضه مع المقومات التي يتضمنها النموذج على ألا يتجاهل المناهج المألوفة للعلم، وإنما يتعين أن نتعلم كيف نجعل هذه المناهج ملائمة لاحتياجات موضوعنا.²

والواقع أن مطالبة السياسة بأن تدرج ضمن قائمة العلوم المضبوطة ترجع إلى محاولاتها صياغة تعميمات صادقة تفسر الوقائع السياسية.

فلقد اعتقد هوبز أنه من الممكن قيام هذا العلم وفقا لبعض القواعد المقررة، واستخدم فيكو Vico وهيوم عبارة علم السياسية، وظهرت أيضا هذه العبارة في المقالات الشهيرة التي كتبها سير فريدريك بولوك مقدمة لتاريخ علم السياسة، وسير جون سيللي مقدمة لعلم السياسة،

¹ - محمد علي محمد، مرجع سابق، 42.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وفي العصور الحديثة يؤكد أصحاب الاتجاه السلوكي أن السياسة يتعين أن تدرس شأنها شأن أي دراسة علمية موضوعية أخرى، وذلك في مقابل الاتجاه الذي ذهب إليه كثيرون ممن لاحظوا أنه من العسير قيام علم منظم للسياسة، فقد لاحظ الورد برايس Lord Bryce أنه بينما من الممكن جمع مادة واسعة ومنظمة بعناية، فإن طبيعة هذه المادة تجعل من العسير أن تصبح السياسة علما موازيا تماما للميكانيكا، أو الكيمياء، ومعنى ذلك أن هناك معوقات تحول دون تطوير علم موضوعي للسياسة. وليس هناك منهج واحد يكفي تماما لكي يقدم لنا معرفة كاملة أو فهما كليا للعالم المحيط بنا. وهذا بدوره يحتاج منا إلى أن نحصر نطاق اهتمامنا في فئة محدودة من الظواهر. ثم نكيف المناهج المستخدمة لمتطلبات البحث. ومعنى ذلك أن الدراسات التي نجريها سوف تكون محدودة بخصائص الظواهر المدروسة، وأهداف الدراسة، أو ما نأمل أن تحققه.

ونستطيع القول في هذا الصدد أن النشاط الإنساني يتسم بثلاث خصائص هي¹:

- 1- أنه موجه نحو تحقيق هدف معين
- 2- أنه تاريخي، فمع أن الحاضر ليس صورة متطابقة مع الماضي لكنه منبثق عنه، وقائم على أساسه
- 3- أنه بالضرورة سلوك اجتماعي، يحدث دائمة داخل إطار نظامي معقد.

ومن ثم فنحن لا نستطيع أن نفهم السياسة بدون وضعها داخل هذا النسق الثلاثي البعد. فعلى إذن أن ننظر إلى الحادثة السياسية بوصفها تدخل في بناء نظامي، ولها خلفيتها التاريخية، وتسعى إلى تحقيق هدف من الأهداف. وهذا بدوره يلقي الضوء على مدى تعقد الموضوع الذي نحن بصددته. فكأن دراسة السياسة تحتاج إلى استراتيجية منهجية خاصة، إذ من الأفضل أن نستعين بأكثر من طريقة واحدة في البحوث السياسية.

وليس معنى ذلك أننا سنبحث ونفسر الجوانب المختلفة للحياة السياسية في ضوء إطارات مرجعية متباينة وغير مترابطة - كالإطارات الاقتصادية، والاجتماعية، والجغرافية والبيولوجية - وإنما يتعين لكي نفهم السياسة فهما حقيقيا أن نستخدم أدوات مختلفة للدراسة والتحليل، ونحقق التوافق والتكامل بينها بصورة تخدم هدفا محددا.

وإذا كانت العلوم الطبيعية قد استطاعت أن تطور أدوات دقيقة لدراسة الظواهر الداخلة في نطاقها، فإن علم السياسة ليست لديه مثل هذه الأدوات التي تجعله قادرا على إجراء دراسات منظمة حول أهداف، وعمليات الدولة ونظمها المختلفة. ومن ثم فإن الاستعانة بالمنهج العلمي في الدراسات السياسية لا يمثل مطلبا حيويا.²

¹ - محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 43.

² - W. G. Runciman , social science and political theory, Cambridge, university press, 1995 , P 65.

والمنهج هو طريقة للبحث بهدف الوصول إلى نتائج محددة. وعند دراسة أية ظاهرة سياسية يجب أن يوضح تمامًا المنهج المستخدم، وهذا بدوره هو الذي يمكن الآخرين من تتبع الخطوات التي سارت عليها الدراسة بصورة تجعل في وسعهم التحقق من صدق نتائجها وصحة تعميماتها.¹

ولقد تطورت دراسات السياسة في وقتنا الحاضر بصورة دعت إلى ضرورة الاهتمام بمنهج البحث المستخدمة في فحص الظواهر والأنشطة وأنماط السلوك السياسية العديدة، وجدير بالذكر أن مناهج البحث السياسي قد حظيت باهتمام من جانب عدد غير قليل من الدارسين نذكر منهم أوجست كونت، وجون استوارت مل، وسير كورنيل لويس، والكسندر بين، ولورد برايس. ودارت مناقشات حديثة بين العلماء الاجتماعيين أسهمت في تطوير مناهج البحث السياسي، ونذكر من بين هؤلاء العلماء ماكس فيبر، وجون ديوي، وفليكس كوفمان، وليرو ستراوس، وإريك فيوجلان، وكارل بوبر.

وباستطاعتنا أن نحدد الطرق المستخدمة في البحوث السياسية على النحو التالي:

المبحث الثاني: المنهج الفلسفي:

تهتم الفلسفة بالخوض في جزئيات الظواهر الطبيعية، كما تهتم أيضًا بمختلف الروابط التي تجمع الإنسان مع أخيه الإنسان وكذلك الإنسان وغيره من المخلوقات والظواهر داخل هذا الكون، ولأن الفلسفة دلالات وإجابات حول هذا إذن فهي تساهم في تسهيل الدراسات السياسية.

فعن طريق الفلسفة نكتسب توجيهًا محددًا نحو الموضوعات، بل إن البحث السياسي الخلاق لا يمكن أن يتنكر لأهمية الفلسفة. وهناك فرع من الفلسفة وهو الأخلاق Ethics يتناول بالدراسة المنظمة قيم المجتمع ومثالياته، أي أنماط السلوك والغايات المرغوبة، ويحاول فحصها بطريقة نقدية لاختبار صحتها، ولكي يحدد ما إذا كان هناك تناقض في النسق كله يعوق الوفاء ببعض القيم، مما يدفع إلى البحث عن صياغات جديدة للقيم الاجتماعية، أو أساليب لإنهاء الصراع القائم وتحقيق حياة أفضل.

وهذا النوع من التأمل الفلسفي له أهميته في حد ذاته، كما أنه عظيم الفائدة بالنسبة لعلم السياسة لأنه يوضح المشكلات التي تحتاج إلى البحث، ويقدم لنا الحلول المناسبة لها.²

وإذا كانت نظرية المعرفة تعالج الصدق النسبي لمختلف نماذج المعرفة، وتسعى إلى الكشف عن قيمة كل منها فيما يتعلق بفهم الواقع فهما متكاملان، فإنها ولا شك تجنبنا الوقوع في خطأ استنتاج تعميمات مؤكدة حول وقائع ليست يقينية، ويستفيد عالم السياسة من المنطق في اختبار صحة تفكيره، وتقييم النتائج التي خلصت إليها أبحاثه، والتثبت من سلامة البناء النظري الذي استطاع أن يطرده.³

والواقع أن النظرية السياسية هي دراسة تتوسط الفلسفة العامة وعلم السياسة، ومن أهم أهدافها استخدام المفاهيم الفلسفية والأخلاقية الملائمة للحياة السياسية، ومن ثم فهي تعالج مسائل مثل الحقوق والواجبات، والمسؤوليات، سواء تعلقت بالسلطات العامة أو المواطنين، والمجال الحقيقي

¹ - BIRD, Colin. *An introduction to political philosophy*. Cambridge University Press, 2019, P 38.

² - محمد علي محمد، مرجع سابق ص 44.

³ - Leo, Strauss, *What is political philosophy*, free press 1999, P 82.

للنشاط الحكومي، والتنظيم الأمثل للحياة السياسية القادر على تحقيق الأهداف العامة. والأهم من ذلك كله أنها تحاول أن تصوغ نسقا متكاملًا للفكر مستخلص من نتائج دراستها لهذه الموضوعات حتى تخضع الحياة السياسية لمنظور متكامل، كما تعالج كذلك الفلسفة السياسية مناهج البحث السياسي.¹

وجدير بالذكر أنه منذ أفلاطون حاول عدد من كبار الفلاسفة تفسير طبيعة الظواهر السياسية في ضوء بعض الأفكار والمثاليات المشتقة من الاستدلال المجرد، والنتيجة المترتبة على ذلك تطوير مدخل فلسفي لدراسة السياسة، أسفر هذا المدخل عبر تطور الفكر الإنساني عن تلك المذاهب والنظريات السياسية التي كونت الرصيد الفكري لعلم السياسة.²

حقيقة أن بعض هذه المذاهب والنظريات بعيدة عن الواقع الذي نعيشه الآن، لكنها تعد منبعًا غنيا للنظرية السياسية المعاصرة.

ولقد كان رواد المنهج الفلسفي الكبار هم أفلاطون، وروسو، وهيجل، وبرادلي وبوزانكيث وسيدجفيك، من الفلاسفة المثاليين أساسًا. أما النتائج التي خلصت إليها أعمالهم، فقد كانت تشتق منطقيًا من بعض التصورات العامة غير المحققة تجريبيًا والتي كانت تقبل بوصفها قضايا عامة واضحة بذاتها، مثال ذلك أن أفلاطون قد خطط النظام السياسي الأمثل الذي ينطوي على أسس مثالية للسلوك الاجتماعي، والواقع أن علم السياسة وإن كان يتجه الآن اتجاهًا تجريبيًا، إلا أنه يتضمن بالضرورة بعدًا مثاليًا طالما أنه يهتم بالدولة كما هي كائنة، وكما ينبغي أن تكون في الوقت ذاته، وهنا بالذات تظهر أهمية المنهج الفلسفي.³

ومع ذلك كله فإن لهذا المنهج الكثير من جوانب الضعف، لعل أخطرها أنه يؤسس نتائج عامة على مقدمات غير محققة، أو بديهيات يسلم بها تسليمًا.

المبحث الثالث: المنهج التاريخي:

يعتبر التاريخ السلم الرئيسي الذي يوصل للخبرات التي عرفها الإنسان في الماضي، وما تحتاجه هذه الدراسة هو الشق الذي يعنى بخبرات الإنسان الذي تهتم بالسياسة، إذ يمكن لعالم السياسة أن يخوض في التفاصيل التاريخية ويجعلها معملًا له، في حال ما لم يساعده الواقع المعاصر على تعميم استنتاجاته.⁴

وهكذا يصبح التاريخ مصدرًا هامًا من مصادر المعلومات السياسية، إذ بدون معرفة الماضي يتعذر فهم الحاضر، الذي سوف يخلو تمامًا من المعنى إذا لم ندركه في سياق التطور والاستمرار التاريخي في ضوء ذلك اهتم علماء القرن التاسع عشر بدراسة التاريخ من أجل تتبع خطوط التطور، واكتشاف الأصول التي نبعت عنها النظم الاجتماعية الحديثة.

¹ - op.cit,p, P88.

² - Bay and Bhattacharys, Political theory, ideas and institution, Calcutta, world press, 1969, P 10.

³ - Idem, P13.

⁴ - محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 46.

ويعني علماء السياسة بتلك الدراسات التي اهتمت بتبع تطور النظم القانونية، ونماذج السلطة والحكومة والفلسفات السياسية وعلاقة الصراعات السياسية بالتطورات الاجتماعية الأخرى. ولكل نظام سياسي تاريخه الخاص، طالما أننا نسلم بأن النظم تخضع لنمو وتطور وحركة عبر الزمان.

ومن ثم فبدون المعرفة الحقة بأصول وتطور النظم السياسية لن نتحقق لدينا دراسة شاملة للسياسة.

والمنهج التاريخي قديم قدم كتابات أرسطو الذي ذهب إلى أن فهم أي شيء يتطلب فحص بداياته الأولى وتطوراتها اللاحقة.

وحقق هذا المنهج شيوعاً وازدهاراً في وقتنا الحاضر عن طريق كتابات سيلبي Seeley ولاسكي Laski. وقد ذهب سير فريدريك بولوك إلى أن المنهج التاريخي يسعى إلى تفسير النظم المختلفة في وجودها الواقعي واتجاهاتها، ويزودنا بمعرفة حول أصولها وتطوراتها المتوقعة،¹ ولهذا، فإن هذا المنهج يزود دارسي السياسة باستبصارات حول أحداث الماضي السياسية، ويقول لاسكي: إن دراسة السياسة هي جهد نبذله لتقنين نتائج الخبرة التي شهدناها تاريخ الدول.

وتكمن أهمية المنهج التاريخي في الحقيقة التي مؤداها أنه يمكننا من التوصل إلى بعض التعميمات على أساس الوقائع التي استخلصناها من تطور النظم السياسية، ثم هو يساعدنا في نفس الوقت على التحقق من بعض القضايا والأحكام على أساس هذه الخبرة التاريخية أيضاً.

وهكذا، فإن المنهج التاريخي يزودنا بإحساس تاريخي، وبمنظور تطوري، فالأحداث ليست منعزلة أو مستقلة بعضها عن بعض، ولكنها مترابطة في سياق زمني محدد.²

وعلى الرغم من هذه الأهمية الواضحة للمنهج التاريخي، إلا أن هناك بعض نقاط الضعف المتضمنة فيه:³

فقد سجل سيدفيك Sidgwick الملاحظة التالية: إنني لا أعتقد أن المنهج التاريخي هو الذي يستخدم أساساً في محاولتنا التوصل إلى حلول منطقية لمشكلات الحياة السياسية الملموسة. فكل جيل أو عصر تواجهه مشكلات نوعية خاصة به،

ويقول باركر Barker، إن الدولة لا تهتم بالعمليات التاريخية قدر اهتمامها بالقيم والأهداف الواقعية التي تتخطى حدود مقولة الزمان.

ومن هنا أخذت أهمية المنهج التاريخي تقل عند الذين يعنون بالدراسات السياسية الامبريقية، وأصبح هذا المنهج وثيق الصلة بالمنهج الفلسفي عند بعض الدارسين.

¹ - James Farr, The History of Political Science, American Journal of Political Science, Vol. 32, No. 4 (Nov, 1988), pp. 1175-1195 (21 pages), <https://doi.org/10.2307/2111205>.

² - Idem.

³ - BIRD, Colin. An introduction to political philosophy. Cambridge University Press, 2019, P43.

المبحث الرابع: المنهج المقارن:

لا يكتفى دارسو السياسة بدراسة الظاهرة السياسية في مجتمع معين بل قد يدفعهم الفضول إلى مقارنة نفس الظاهرة في مجتمعات مختلفة وذلك على سبيل إكتشاف بعض المبادئ السياسية. وهذا المنهج يعرف بالمنهج المقارن، وقد كان أرسطو أول من استخدمه، ثم تم تطور على يد العديد من الفلاسفة أمثال مونتسكيو، وبرائس، ودي توكفيل،¹ ويقوم هذا المنهج على دراسة النظم والأحداث، في الماضي أو الحاضر، وجمع المعلومات الضرورية عنها، ثم تحليلها ومقارنتها، بهدف استنباط بعض المبادئ السياسية العامة.²

ويقول جون استوارت مل: إن المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف، لكنهما يختلفان في عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف.³

مثال ذلك أننا نقارن دولتين لديهما نفس النظام القانوني والخلفية الثقافية، والتركيب السكاني، والموارد الطبيعية، ولكنهما يختلفان في عامل واحد هو وجود التخطيط في دولة واحدة فقط دون الأخرى. ومثل هذا الفارق هو الذي قد يفسر التفاوت بين الدولتين في المستوى الاقتصادي مثلا، وهذا بدوره قد يجعلنا نستطيع ان نصوغ قضية تفسيرية للعلاقة السببية بين التخطيط والرفاهية الاقتصادية، وجدير بالذكر أن هناك صعوبات تواجه تطبيق المنهج المقارن على هذا النحو، ترجع أساسا إلى تعقد وتعدد العوامل والظروف التي تحكم الحياة السياسية.⁴

وهكذا يمكن القول أن هذا المنهج هو امتداد للمنهج التاريخي الذي يسعى إلى إكتشاف قوانين عامة ونتائج مستخلصة من دراسة الأحداث الماضية والحاضرة.

المبحث الخامس: البحث الأميريقي:

وتعتبر الاميريكية وجهة نظر معرفية تعطي فرضيه الوصول لمعلومات صادقة من خلال الخبرة المباشرة. ومن خلال هذا يسعى البحث الاميريقي للعمل للوصول إلى هذه الخبرة عن طريق إستخدام وسائل تساعد على الملاحظة والتجريب⁵،

وتسعى الأميريكية إلى تصوير معرفتنا بالعالم على شكل تعميمات وقضايا مستخلصة من الأبحاث الواقعية فلا يكفي أن نصف الحوادث الفريدة، ولكن علينا دائما أن نكتشف المنطق الذي يفسر مجموعات من الحوادث، ويتمثل هذا المنطق في القوانين التي تحكم وقوع الأحداث، ويتزايد استخدام هذه الطريقة في بحوث العلوم السياسية المعاصرة، وبخاصة في مجال تحليل السلوك السياسي.⁶

¹ - محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 48.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - March, Andrew F. "What is comparative political theory?." *The Review of Politics* 71.4 (2009): 531-565.

⁴ - Jacobsen and Lipman, *An outline of political science*, barnes and nobel, nwouyork, p123.

⁵ - Trent, John E. "Should political science be more relevant? An empirical and critical analysis of the discipline." *European Political Science* 10.2 (2011): 191-209.

⁶ - Martin, Lisa L, and Beth A. Simmons. "Theories and empirical studies of international institutions." *International organization* 52.4 (1998): 729-757.

ويذهب الذين يتبنون هذا الاتجاه، إلى أنه برغم أهمية التحليلات الفلسفية، والتاريخية، والقانونية، إلا أن علم السياسية يجب أن يختص أساسا بالأنماط الملاحظة للسلوك السياسي سواء داخل المؤسسات الحكومية أو خارجها، ومهمته هي تحديد البناءات التي يتشكل من خلالها هذا السلوك، وأسبابه، والنتائج المترتبة عليه.¹

وهنا نجد تعاوناً وثيقاً بين علماء السياسة والاجتماع وعلم النفس، يظهر في تبادل المفاهيم والأفكار والمناهج وأدوات البحث.

ويظهر استخدام هذه الطريقة أيضاً في دراسة وظائف النظم السياسية المختلفة بهدف فهم دورها في الحياة الاجتماعية.

ويقوم البحث الأمبيرقي على أساس المنهج التجريبي، وهو من المناهج الرئيسية في الدراسة العلمية للظواهر السياسية. وهو لا يقصد به هنا بالطبع تلك التجارب المضبوطة التي يجريها المتخصصون في العلوم الطبيعية، إذ يتعذر إجراء هذه التجارب في مجال السياسة، فقد لاحظ سير جورج لويس Sir George Lewis أننا لا نستطيع أن نعزل جزء من المجتمع وننظر إليه بالطريقة التي نختارها عن عمد،²

إن الظروف كما يقول برايس التي تحكم العمليات السياسية يصعب التحكم فيها بدقة، أو تكرارها على نحو تجريبي.. ومع ذلك كله، فهناك بعض الدارسين من أمثال الأستاذ ميريام Merriam لا يستبعدون التجريب كلياً من مجال الدراسات السياسية، فالدولة في رأيه تنطوي على الكثير من الظواهر والنظم التي يمكن ملاحظتها أكثر من أي شيء آخر، فكل التنظيمات الحكومية، والعسكرية، والإدارية تخضع لإدارة الدولة، ومن ثم نستطيع أن نجري التجارب بالصورة التي نريدها، وبالمثل يعتقد كاتلن أنه من اليسير إجراء تجارب محدودة في المجال السياسي، إذ من الممكن تكرار التجارب خلال الزمن بصورة أو بأخرى.³

ويطالب آخرون من دارسي السياسة بأنه يجب أن يستبدل ذلك المنهج التجريبي الصارم، بمنهج آخر للبحث يستند إلى الملاحظة، حيث يمكننا ملاحظة الظواهر السياسية في وقوعها وتخلّفها، وتكرارها، لاستخلاص القوانين والتعميمات التي تهدف إليها دون اصطناع ظروف قد تشوه مع تسارع الأحداث، وتطمس معالم العلاقة المتبادلة بينها.

لكن الشيء الذي يجب أن نؤكد أنه الملاحظة المباشرة للنظم السياسية لن تكون ملائمة أو كاملة ما لم ترتبط بمعرفة تاريخية حول أصل هذه النظم وتطورها. هذا فضلاً عن أن سرعة معدلات تغير الظواهر السياسية تجعل من العسير الاعتماد على الملاحظة في استخلاص التعميمات.

¹ - Trent, John E. "Should political science be more relevant? An empirical and critical analysis of the discipline." *European Political Science* 10.2 (2011): 191-209.

² - Idem.

³ - Martin, Lisa L., and Beth A. Simmons. "Theories and empirical studies of international institutions." *International organization* 52.4 (1998): 729-757.

وعموما، فإن الاقتصار على الطريقة الإمبريقية في البحث يعرض عالم السياسة للوقوع في الكثير من الأخطاء التي أوضحنا أسبابها فيما سبق، لكنه يستطيع أن يتخطى كل الصعوبات التي تعترض دراساته إذا استكمل أبحاثه الإمبريقية بالتحليلات الفلسفية والتاريخية، ذلك أن مجرد تراكم الوقائع لا يمكن أن يؤدي إلى تكوين العلم، إذ يتعين أن ترتبط هذه الوقائع ببعضها من خلال النظرية، ومع أن النظرية بدورها يجب أن تظل على صلة مستمرة بالخبرات الواقعية، إلا أنها تنبثق أساسا من الاستمرار الذي يكشف عنه التحليل التاريخي، ومن النظرة الشاملة للحياة الإنسانية، وهي المهمة التي يتولاها التفكير الفلسفي. ومعنى ذلك كله، أن هذه الطرائق للبحث تكمل بعضها بعضا، ويتعذر الاستعانة بأي منها على حدة في إجراء دراسة متكاملة.

الفصل الثالث

صلة علم السياسة بالعلوم الأخرى

الفصل الثالث: صلة علم السياسة بالعلوم الأخرى

تمهيد:

الإنسان كائن إجتماعي بطبعه إذ يتصرف داخل الجماعة حسب النظام المحدد له وذلك وفق الوسائل المادية والمعنوية المتاحة له، وهذه الوسائل هي من تحدد مدى رقي الإنسان داخل الحضارة وهذا ما يهتم علم الاجتماع بدراسته، إذ يهتم بشكل عام بالحياة الإنسانية العامة ويركز خصوصا على الأحداث و المتغيرات التي تطرأ في حياة الإنسان.

فالحياة اليومية للإنسان تجعله منغمسا في علاقات إنسانية لا حصر لها، فهو عضو في جماعات مختلفة، يفكر ويشعر ويكتسب المعرفة، ويكون عاداته وتقاليده ومعتقداته من خلال الاتصال بالآخرين، ثم ينظم شؤونه وصلاته بالناس، ويحقق مصالحه عن طريق التحرك داخل ما يعرف بالمجتمع السياسي. وقد ظهرت العلوم الاجتماعية في بداية الأمر لدراسة كل هذه الجوانب المتداخلة للحياة الاجتماعية، وكانت في بدايتها علما اجتماعيا وحيدا، ثم ما لبثت بعد ذلك أن تشعبت إلى فروع، تخصص كل منها في جانب معين يحاول أن يركز على دراسته بطريقة منظمة.

ولا شك تفرع العلوم الاجتماعية أفادت في تقدم هذه الفروع وإكسابها مزيد الدقة والكفاءة والقدرة على التحليل، وأصبح تقسيم العمل الأكاديمي يمثل ضرورة عملية.

ومع ذلك، فإن لهذا التشعب نتائج غير وظيفية، فقد ترتب عليه تقسيم النشاط الإنساني إلى فئات ضيقة النطاق جدا، تقوم على عزل الجوانب المتشابهة بصورة تعسفية وافترضية بحتة، بحيث تصور البعض أن هناك إنسانا اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا....إلخ، دون إدراك للتكامل بين هذه الجوانب، ذلك الذي يتجسد في السلوك الإنساني.

هذا فضلا عن أن المجتمع ذاته لا ينقسم إلى هذه الأجزاء المنفصلة عن بعضها كما يفترض بعض المتخصصين في فروع العلوم الاجتماعية المختلفة.

والواقع أنه بتعين أن يدرك الذين يشتغلون بالعلوم الاجتماعية أنهم جميعا باختلاف تخصصاتهم يدرسون شيئا واحدا أو كيانا كليا متكاملا ويواجهون نفس المشكلات، وبوسعهم أن يختلفوا في طريقة المعالجة، أو في مداخل الدراسة، أو مناهج البحث، أو محاولات التفسير والتأويل، أو التأكيد على جوانب بالذات أكثر من الجوانب الأخرى، لكن الاختلاف والتباين في كل هذه الحالات لا يظهر إلا بين الباحثين فقط، وليس في الشيء الذي يدرسونه أو ينظرون إليه¹.

¹ - شينار سامية، بولجبال آية، et بوتعني فريد. تكامل المناهج الكمية والكيفية في العلوم الاجتماعية. مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، المجلد 5، 2021، ص 178، 190.

ولهذا نميل إلى القول بأنه رغم أن العلوم السياسية تبدو كميدان مستقل بذاته في الدراسة، إلا أنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنعزل عن مجموعة العلوم الاجتماعية الأخرى سواء فيما يتعلق بالمنهج المستخدمة، أو الأهداف العامة، أو الاهتمامات التي توجه أبحاثها.

وقد استفاد علم السياسة من العلوم الاجتماعية الأخرى من حيث المناهج والمادة والمعلومات التي تساعد علي التوضيح في الدراسة، كما استفادت العلوم الاجتماعية الأخرى أيضا من علم السياسة من خلال التحليل الواقعي للعلاقات بين المؤسسات والهيئات المختلفة في الدولة والمجتمع مما ترتب عليه حدوث تداخل في الاهتمامات العلمية المختلفة.

ويكفي هنا أن نشير الي أمثلة توضح هذه الصلة بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية الأخرى.

المبحث الاول: علاقة السياسة بالتاريخ:

لعل علاقة السياسة بالتاريخ، هي أول رابط بين السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى، فالتاريخ يعمل على الدراسة المنهجية المنظمة للأحداث و الظواهر الماضية، وهو ما يجعل لكل شيء تاريخ، فعلم التاريخ هو من يدرس ويربط مختلف الاحداث و الظواهر الماضية المرتبطة خصوصا بالاقتصاد والفكر والدين والأحوال الاجتماعية، كما يحدد أسبابها وعلاقاتها مع بعضها البعض، كما يهتم علم التاريخ بالبحث في تطورات الحاصلة في الدول ومؤسساتها وعلاقاتها ببعضها البعض¹.

وتعتبر الحوادث التاريخية من أهم الموضوعات التي يهتم بها علم السياسة لأنها المصدر الرئيس للأحداث السياسية الماضية، سيما في معرفة الفكر السياسي والنظرية السياسية قديما وحديثا، وظروف وعوامل النشأة والتطور، فالتاريخ هو سجل للوقائع والحركات السياسية، والعلاقات بين السلطة ورعاياها، والعلاقات الدولية، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك لا يمكن دراسة أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية، وتطورها وصولا إلى الوقت الحاضر².

إن التاريخ السياسي للأمم والشعوب هو سياسة الماضي، لأنه يتضمن المعالجة المنظمة للأحداث السياسية، سيما أن معظم التاريخ المدون هو تاريخ سياسي للملوك والحكام وعلاقاتهم مع بعضهم، وقليل منه هو تاريخ الشعوب وعاداتها وتقاليدها، وثقافتها وأحوالها المعاشية وحياتها العامة، وحتى هذا القليل يخضع الكثير منه للجانب السياسي، ولهذا السبب درس علم السياسة دراسة تاريخية من أجل استخلاص العبر منها، وتوظيفها لتحقيق أهداف سياسية معينة، غير أن التاريخ مليء أيضا بالأساطير، والزيف، وطمس الحقائق، لذلك لا بد أن يكون باحث السياسة حذرا في اقتباسه ومتجنباً للمبالغات فيه، ومنتهيا لدور الأهواء والرغبات³.

¹ - نور الدين التقاوي، محمد المنصوري. علم السياسة: محاولة في التقريب النظري. المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، المجلد 6 العدد 2، سنة 2017.

² - RIKER, William H. The two-party system and Duverger's law: an essay on the history of political science. *American political science review*, 1982, vol. 76, no 4, p. 753-766.

³ - عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال، بيروت، 1995، ص 67.

وإذا كان الفكر يقود السلوك، فإن الأفكار والنظريات السياسية التي نادى بها المفكرون كانت سببا في الثورات والحركات السياسية والإصلاحات كالثورة الفرنسية عام 1789 والتي كانت لأراء مونتسكيو وجان جاك روسو دورا مهما فيها، وكذلك الصراع بين الطبقات الحاكمة وبين الملوك والكنيسة، والدعوة للحرية والعدالة والديمقراطية والاشتراكية، وكل الأفكار التي هزت المجتمعات والدول، ومنها أيضا الثورة الروسية عام 1917، كما أن الأفكار العنصرية ودعاوى تفوق بعض الأمم على بعضها تأثرت بالتاريخ السياسي لتلك الأفكار، خاصة النازية والفاشية، ونظام التمييز العنصري، فضلا عن الحركات الاستعمارية التي تأثرت بالأفكار السياسية الداعية إلى التوسع، وامتلاك القوة والقدرة، والتي أدت إلى الحروب العالمية المدمرة، ولازالت الأنظمة الدكتاتورية الشمولية تنتهك مبادئ العدل والحرية، وحقوق الإنسان مقتدية بالنظم السياسية الممتدة في التاريخ¹.

إن التاريخ بمجمله يصنعه رجال الحكم والسياسة في قراراتهم التي ينفذونها سواء في إعلان الحرب أو صيانة السلم، أو في علاقتهم مع المواطنين، أو في معالجتهم للأزمات السياسية، الأمر الذي يبين مدى تحكم السياسة في التاريخ في الماضي والحاضر والمستقبل، ولكن لكي تكون القرارات سليمة ينبغي أن تنهل من التاريخ والجغرافيا والاقتصاد، وكل الظروف المحيطة بصنع القرار السياسي.

والتاريخ يضع لدى الباحثين السياسيين كما هائلا من التجارب التاريخية من أجل استحداث قوانين سياسية أو نظريات تحكم الواقع وتنبأ بالمستقبل، خاصة الاضطرابات السياسية والثورات والأزمات وبذلك يأخذ كل مفكر وعالم شيئا مما سبقه، ثم يضيف إليه استنتاجات جديدة، وهكذا تتطور النظريات السياسية باستمرار،

كما أن التاريخ السياسي يشكل موضع مقارنة بين النظم السياسية المختلفة مع النظم المعاصرة. ويعتقد البعض بأن التاريخ يعيد نفسه، والحقيقة أنه لا يعيد نفسه، وإنما تتماثل الظروف والعوامل مع مثيلاتها في الوقت الحاضر نسبيا، وبذلك يمكن التنبؤ بما سيحدث بشكل تقريبي.

إن مقولة إن التاريخ هو جذر السياسة، والسياسة هي شجرة التاريخ، لها ما يبررها، فالتاريخ في معظمه سياسي، والسياسة في حاضرها هي تاريخ بدون يومية، أو كما يقال بأن التاريخي هو سياسي وجهه للخلف، والسياسي هو تاريخي وجهه للأمام².

ولا يهتم علماء السياسة بالطبع بكل أبحاث المؤرخين، ولكنهم يحصرون نطاق هذا الاهتمام في حدود القصة التي يرويها التاريخ عن النشاط السياسي للإنسان وخبراته في هذا المجال بالذات، فيصبح التاريخ بهذا المعنى مصدرا أساسيا مصادر المعلومات السياسية، وركيزة يجب الاعتماد عليها لكي نكتسب منظورا أكثر تعمقا عند تحليل المسائل المعاصرة، إذ غالبا ما يهتم المؤرخون وعلماء السياسة بمعالجة أحداث واحدة.

¹ - DRYZEK, John S. et LEONARD, Stephen T. History and discipline in political science. *American Political Science Review*, 1988, vol. 82, no 4, p. 1245-1260.

² - Idem.

حيث نلاحظ أن هناك اعتمادا متبادلا بين علمي السياسة والتاريخ في المادة العلمية لأن علم التاريخ يهتم في موضوعاته بتاريخ الدول بينما يأخذ علم السياسة هذا الجانب بالذات من علم التاريخ مما يترتب عليه ذلك الفرع المشترك للعلمين وهو " التاريخ السياسي " الذي يستفيد منه علم السياسة في دراسة الدول¹.

ولكن نلاحظ في نفس الوقت أن علم التاريخ هو أوسع نطاقا في مادته من علم السياسة لأنه كعلم الاجتماع يهتم بجوانب حياة الانسان المختلفة إلا أن هذا الاهتمام ينصب على الماضي وخلافا علي ما يقوم به المؤرخ من جمع للحقائق والمعلومات بحسب تسلسلها التاريخي وعرضها عادة بصورة وصفية، نجد أن عالم السياسة لا يهتم بهذا التسلسل التاريخي بل يركز علي مقارنة الأوضاع السياسية في أوقات مختلفة بهدف الوصول إلى قواعد عامة أو نظريات².

المبحث الثاني: علاقة علم السياسة بعلم الاقتصاد:

نظرا للعلاقة المتينة التي تجمع علم السياسة بالإقتصاد، كانا يدرسان معا باسم "الاقتصاد السياسي"، وذلك إنطلاقا من إعتبار أن المهمة الرئيسية للحكومة تتمثل في الإشراف على الشؤون المالية والتجارية وجباية الضرائب العامة، ورغم العلاقة المتينة التي جمعت العلمين إلا أنهما انفصلا في الوقت الحاضر و أصبح كل منهم يدرس على حدى.

ويمكن تعريف الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس إنتاج وتوزيع واستهلاك الثروة، أو أنه يهتم بعبارة أخرى بدراسة الجهود التي يبذلها الإنسان لكي يشبع حاجاته ورغباته المادية، ولا شك أن هذه الجهود تظهر في إطار المجتمع السياسي وتخضع لقواعده وأسس.

ومن المسلم به أن الأهداف الاقتصادية لها نتائج سياسية بالضرورة، وهكذا يصعب أن نضع خطا فاصلا تماما بين الأنشطة السياسية والاقتصادي بل إن المرء حينما يحاول أن يفحص مسألة الدور الملثم للحكومة في الحياة الاقتصادية سيجد أن السياسة والاقتصاد يختلطان أحدهما بالآخر بصورة واضحة³.

ولقد أدى ذلك إلى ظهور بعض المحاولات تهدف إلى تفسير الحياة السياسية بصفة عامة في ضوء العوامل الاقتصادية.

ومعنى ذلك أنه يتعين على علماء السياسة أن يدركوا تماما نتائج البحوث الاقتصادية تتدخل بشكل واضح في تحديد السياسة العامة وتسهم في تقييمها.

وبالتالي يلتقي علم السياسة مع علم الاقتصاد في عدد من الجوانب تتمثل في الآتي⁴:

¹ - ALMOND, Gabriel A. Political Science: The History of the. *A new handbook of political science*, 1996, no 75-82, p. 50.

² - Idem.

³ - محمد فتح الله الخطيب، مرجع سابق، ص 18.

⁴ - ACEMOGLU, Daron. Constitutions, politics, and economics: A review essay on Persson and Tabellini's *The Economic Effects of Constitutions*. *Journal of Economic Literature*, 2005, vol. 43, no 4, p. 1025-1048.

1- تتأثر عمليات الإنتاج والتوزيع بنوعية الحكومة القائمة في الدولة رأسمالية، اشتراكية، مختلطة،

2- حل الكثير من المشاكل الاقتصادية لا يتم إلا عبر القنوات السياسية في الدولة.

3- تؤثر السياسات الحكومية في كثير من الأحيان على النشاطات الاقتصادية، ومن أمثلة ذلك السياسة الضريبية، والخدمات العامة، ودعم الدولة لمجالات الزراعة والصناعة.

4- تؤثر الظروف الاقتصادية السائدة في الأفكار والمؤسسات السياسية، ومن أمثلة ذلك ما أفرزه نظام الإقطاع من حكم استبدادي في العصور الوسطى، وما أفرزته الرأسمالية والإشتراكية من نظم سياسية متباينة في الغرب الحديث تمثلت في الليبرالية في الولايات المتحدة و غرب أوروبا وفي النظام الشمولي القائم على الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا سابقا.

5- ونلاحظ أيضا في الصلة بين علم السياسة والاقتصاد أن الأخير كان يسمى " الاقتصاد السياسي " ولا تزال هذه التسمية سائدة حتي اليوم في بعض الجامعات، كما أن هناك العديد من الدراسات اليوم في هذا المجال كفرع مشترك بين علمي السياسة والاقتصاد، فعلم الاقتصاد السياسي يتناول مهمة السلطة السياسية في الإشراف على الشؤون الاقتصادية في المجتمع، وكان الاقتصاد إلى وقت قريب أحد فروع علم السياسة لأن السياسة تسيطر على جميع النشاطات الإنسانية بما فيها النشاطات الاقتصادية، ولذلك أطلق عليه (الاقتصاد السياسي).

إن الدولة والسلطة السياسية في أي بلد صغيرا كان أو كبيرا، تحدد أهدافها السياسية في تبني النظام الاقتصادي المطلوب كأن يكون نظام رأسماليا أو اشتراكيا، أو نظاما مختلطا يجمع بين الاثنين، ولكن في جميع الحالات فإنها تتدخل في الشأن الاقتصادي عبر القوانين والتشريعات التي تحقق الهدف الاقتصادي في زيادة ثروتها وقوتها، وفي استغلال الموارد المختلفة لإشباع حاجات السكان من السلع والخدمات¹.

وهذا يعني أن وظيفة الدولة ليست فقط حماية أمن وسلامة المجتمع، وإنما رفاههم، وتوفير الفرص المتساوية أمامهم لتنمية مواهبهم وكفاءتهم بما يحقق العدالة والمساواة لمصلحة المجتمع والأفراد، ولا يمكن لأية دولة إهمال مبادئ الاقتصاد وأسس توزيع الدخل القومي ووسائل الإنتاج والسياسات المالية والنقدية²

غير أن وظيفة الدولة في النظام الاشتراكي تكون واسعة، إذ تتدخل في المواضيع الاقتصادية، استيرادا وتصديرا، إنتاجا وتوزيعا لتحقيق الهدف الاشتراكي، بل تفرض الحماية والتعريف الجمركية لحماية الانتاج الوطني، الأمر الذي يؤدي إلى لجم الطبقات الرأسمالية وتحديد دورها، وهذا يعني تقييد الحريات السياسية المرتبطة بالحرية الاقتصادية، فالنظم السياسية الاشتراكية السابقة في أوروبا

¹ - Idem.

² - عصام سليمان، مرجع سابق، ص 69.

الشرقية رفضت التعددية الحزبية وطبقت نظام الحزب الواحد والذي انهار مع نهاية الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات¹،

أما النظم الرأسمالية فقد منحت الحرية الاقتصادية للقطاع الخاص، ولا يتم التدخل في الشأن الاقتصادي إلا بشكل محدد، وبذلك تعددت الشركات والمصارف التي أصبح لها شأن كبير في الحياة الاقتصادية، وبالتالي شأن كبير الحياة السياسية سواء عبر الانتخابات الرئاسية أو التشريعية، أو عبر الضغط على الحكومات لسن القوانين التي تخدم مصالحها، فاقترنت بالديمقراطية والتعددية السياسية، وتداول السلطة².

غير أن نظم سياسية أخرى جمعت بين حسنات النظامين الاشتراكي والرأسمالي، واتبعت سياسات معبرة عن هذا التوجه، واختارت صناديق الاقتراع في تشكيل الحكومات بعد فوزها، وتطبيق برامجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وسياسة الدولة تلعب دورا كبيرا في المجال الاقتصادي إذ بإمكانها تنفيذ سياسة اقتصادية لتنمية البلاد، وتصنيعها واستثمار الثروات الداخلية عبر إمكاناتها أو الشركات الأجنبية وتشجيع الرأسمال الوطني والأجنبي لغرض الاستثمار، غير أن التضييق على أصحاب رؤوس الأموال ومنعهم من مزاوله النشاط الاقتصادي سوف يؤدي إلى هجرتهم إلى الخارج مع أموالهم، وشل الحركة الاقتصادية، وبالتالي الضغط على النظام السياسي، لإجباره على تعديل سياسته تجاههم³.

ومن الواضح أن الدول الضعيفة اقتصاديا تعول على الدول القوية اقتصاديا في الحصول على القروض والمساعدات، أو تلك التي تملك موردا واحدا رئيسا كالنفط، فتعتمد على الدول الكبرى لاستخراجه وتسويقه، ويرتبط اقتصادها بها عبر سياسة التبعية الاقتصادية لها، ومن ثم التبعية السياسية،

وبالمقابل فإن الدول المستقلة اقتصاديا والمكتفية ذاتيا، بشكل نسبي، نجدها دولا مستقلة سياسيا إلى حد كبير، ولذلك فإن العلاقات الدولية في جانب من حقيقتها هي علاقات اقتصادية ومصالح مادية وصراع وتنافس على الموارد الاقتصادية،

وليس العولمة إلا مظهرا من مظاهر هذا الصراع التي تجسد رغبة الدول الصناعية المقتدرة على إزالة كافة العقبات لتصدير سلعها ورؤوس أموالها وشركاتها إلى مختلف دول العالم، ولعل أبرز مثال على التأثير الاقتصادي لسياسات الدول في الداخل والخارج هو وجود اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، والذي يلعب دورا خطيرا في ترشيح وترجيح وفوز الرؤساء من خلال

¹ - EVANS, Geoffrey et WHITEFIELD, Stephen. The politics and economics of democratic commitment: Support for democracy in transition societies. *British Journal of Political Science*, 1995, vol. 25, no 4, p. 485-514.

² - Idem.

³ - عصام سليمان، مرجع سابق، ص 66.

الشركات والمصارف المالية التي تضغط على الأحزاب والحكومات، وهذا هو سبب انحياز الإدارات الأمريكية المتعاقبة للكيان الصهيوني باستمرار، وعدوانها على الشعب الفلسطيني¹.
وهناك من يقول بأن السياسة أكثر تأثيراً على الاقتصاد، ومن يقول بأن الاقتصاد أكثر تأثيراً عليها، ومن يقول بوجود تأثير متبادل بينهما، غير أن هذا القول يختلف باختلاف الدول ونظمها السياسية وقدراتها الاقتصادية.

المبحث الثالث: علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع:

يعتبر علم السياسة جزء لا يتجزأ من علم الاجتماع فعلم الاجتماع يهتم بجميع أنواع العلاقات البشرية أي أنه يهتم بشكل عام بالنشاط الانساني في المجتمع الذي يعيش فيه كالعادات والتقاليد والثقافة والقيم، وهذا ما يتيح له بالضرورة الإهتمام بالسلوك السياسي للإنسان².
ويعتبر علم الاجتماع أوسع نطاقاً من علم السياسة لأنه يحوي كل أنواع العلاقات البشرية في شتى مجالات الحياة كما يحوي أنواع النظم المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية وغيرها. بينما يركز علم السياسة على جانب واحد من العلاقات يتمثل في علاقة السلطة بين الحاكم والمحكومين، كما يركز على النظام السياسي بصفة خاصة دون النظم الأخرى³.
ومن ثم فإن علم السياسة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الاجتماع حيث لا يمكن الفصل بين الدولة والمجتمع،

وهناك فرع مشترك بين العلمين وهو "علم الاجتماع السياسي"، إلا أن علم الاجتماع يتميز بأنه أوسع نطاقاً من علم السياسة بسبب اهتمامه بكل أنواع العلاقات البشرية والنظم المختلفة وأهمها بالطبع النظام السياسي لما يتميز به من احتكار للسلطة السياسية والقوة القهرية.
ويشترك العلمان: الاجتماع والسياسة في تبني نظرة شاملة للتنظيم الاجتماعي، بل إن هناك طائفة من علماء السياسة يميلون إلى تحليل الظواهر السياسية في ضوء البناء الاجتماعي، بحيث يصبح الواقع السياسي تابعا للواقع الاجتماعي⁴.
واكتسب ميدان علم الاجتماع السياسي أهمية خاصة بعد أن تبلورت مفاهيم ومصطلحات جديدة كالنسق الاجتماعي والجماعة السياسية وبناء القوة، تلائم دراسة الواقع الاجتماعي السياسي الجديد.
وهناك اتجاهان نظريان أساسيان يعبران بصفة عامة عن مسار البحث في علم الاجتماع السياسي⁵:

¹ - BUKHARIN, Nikolai. *The politics and economics of the transition period*. Routledge, 2013.

² - SARTORI, Giovanni. *From the sociology of politics to political sociology. Government and Opposition*, 1969, vol. 4, no 2, p. 195-214.

³ - Idem.

⁴ - SEARS, David O. *Political psychology. Annual Review of Psychology*, 1987, vol. 38, no 1, p. 229-255.

⁵ - SARTORI, Giovanni, Op, cite p76.

الاتجاه الأول: تعبر عنه الدراسات التاريخية المقارنة التي حاولت الكشف عن الخصائص العامة للأنساق السياسية - الاجتماعية والتغيرات المختلفة التي طرأت عليها.

أما الاتجاه الثاني: فتمثله الدراسات التي تنطلق من الفكر الماركسي المحدث، تلك الدراسات التي رفضت المقولات الوظيفية التي تبناها أصحاب الاتجاه الأول.

وعموماً، فإن التعاون وثيق بين علم الاجتماع وعلم السياسة فيما يتعلق بالاستفادة من مناهج البحث، والنتائج ووجهات النظر.

وعلم الاجتماع يقدم لعلم السياسة معلومات اجتماعية مهمة كعوامل تماسك القيادة وقيامها، ومعرفة الرأي العام، خاصة اتجاهات المجتمع إزاء قضية سياسية، أو عدة قضايا، وإمكانات المجتمع المتاحة للقيام بتنفيذ مهمات سياسية معينة، كما يقدم المعلومات المتعلقة بالعادات والتقاليد والتيارات السياسية - الاجتماعية ومعرفة نشاطات جماعات المصالح وتنظيماتها¹.

ويقدم علم السياسة لعلم الاجتماع الحقائق المتصلة بمؤسسات الدولة وفعاليتها، ومدى تأثيرها على أفراد المجتمع، فضلاً عن الآراء والأيديولوجيات والنظريات السياسية، ولذلك فإن التأثير متبادل بين الاثنين، سيما وأن كل معرفة سياسية أو غير سياسية لا يمكن لها أن تعيش وتتطور إلا في الوسط الاجتماعي، والمجتمع هو الوعاء والقاعدة التي تعيش عليها الأفكار السياسية الجديدة وتتطور، وأي تغيير على المجتمع ينعكس على السياسة التي تفرز في كل مرة نظاماً جديدة تؤثر بدورها على المجتمع².

المبحث الرابع: علاقة علم السياسة بالجغرافيا:

يعرف علم الجغرافيا بأنه دراسة الأنشطة الإنسانية في سياقها المكاني، وذلك ضمن الأنماط والعلاقات فوق سطح الأرض. وعلى الرغم من أن الجغرافيين يبحثون على التأثيرات التي تحدثها البيئة الطبيعية على النشاط البشري، لكنهم يتوجهون لتصريح بأن تشكيل هذا العالم يعود بشكل معتبر للإنسان الحديث، كما يصب بعض العلماء إهتمامهم بالجانب الإقليمي من الدولة وإطارها النظامي وعلاقاتها المكانية، وهكذا ارتبطت الجغرافيا السياسية بعلم السياسة فأصبح هذا الموضوع يحظى باهتمام كبير عند المهتمين بدراسة الحكومات والعلاقات الدولية³.

فالجغرافيا على علاقة وثيقة مع السياسية وهي تؤثر وتتأثر بها. وكانت نشأة الدولة في بداية تكوينها وتطورها مرتبطة بالموقع الجغرافي والتضاريس والمناخ،

¹ - بوشحمة باديس. علم الاجتماع السياسي: الجذور التاريخية و الفلسفية. مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، 2014، ص ص 111-131.

² - المرجع نفسه.

³ - Faculty of Law and Politics, Department of International Relations, Nawroz University, Kurdistan Region, Iraq. DOI: <https://doi.org/10.25007/ajnu.v8n2a390>

وقد أشار إليها الفلاسفة القدماء كأبقراط وأرسطو، وهيرودت، وأكدها العالم العربي ابن خلدون موضحا أهميتها في قوتها وضعفها، وقال عنها القائد الفرنسي نابليون "إن سياسة دولة ما تعتمد على طبيعة جغرافيتها"، وقد نشأ علم الجغرافيا السياسية ليبين أن سياسات الدول وعلاقاتها الدولية بعضها البعض الآخر تتأثر على قدر كبير بالجغرافيا والموقع الجغرافي، فهي الأنشطة الإنسانية في سياقها المكاني والتي تتضمن الأنماط والعلاقات فوق سطح الأرض،

ولذلك فإن هذا العلم يبحث عن النشاط السياسي في داخل دولة ما وعلاقاتها الخارجية، وقد يضطر الباحث السياسي لاستخدامه كثيرا لتفسير مسائل سياسية مختلفة، كالحدود الاستراتيجية بين الدول، وضغط السكان، وأسباب التوسع الاستعماري ومناطق النفوذ، ومصادر المواد الخام، فضلا عن فهم وإدراك مسألة نشوء الديمقراطية المبكر في دول دون أخرى، وتمتع بعض الدول بمزايا دفاعية طبيعية لم تتوفر لغيرها¹.

إن الجغرافيا بفروعها المختلفة الطبيعية والبشرية والاقتصادية توفر لصانع القرار السياسي معلومات مهمة تعينه في سلوكه السياسي، خاصة في أوقات السلم والحرب والتحالف والحياد والصراع والتعاون في العلاقات الدولية.

ولكن يجب عدم المبالغة في تأثيرها لأن الفرد ليس مجرد قطعة من الأرض التي يعيش عليها، إذ أن بجانب تكيفه وخضوعه لظروف البيئة الجغرافية، فإنه الكائن الوحيد الذي استطاع أن يخلق البيئة الجغرافية التي تلائمها، فقد استطاع ومنذ أقدم الأزمنة تطويع الجغرافيا لصالحه من خلال إقامة الحواجز الجغرافية، وبناء السدود وتغيير مجاري الأنهار، وتجفيف المستنقعات، وبناء الأسوار والقلاع، وعمليات توزيع السكان، والتنمية الاقتصادية والبشرية، ومكافحة التصحر، وإقامة البحيرات الاصطناعية.

وإذا كانت السياسة الجغرافية تعنى بدراسة الوحدة السياسية (الدولة) في بيئته الجغرافية، والتفاعل بين المساحات الجغرافية والعمليات السياسية، فإن الجغرافيا السياسية هي دراسة الجغرافيا من وجهة نظر سياسية، سيما الحدود بين الدول والخرائط السياسية.

المبحث الخامس: علاقة علم السياسة بعلم النفس:

يهتم علم النفس بدراسة وتفسير الظواهر الخاصة بالإنسان ومن بين الظواهر الخاصة بالإنسان الظواهر السياسية، حيث يمكن لعلماء النفس من تحليل بعض الظواهر والتصرفات الصادرة عن القادة السياسيين، وكذا بعض التوترات والأزمات التي تحتاج لتفسير علم النفس.

إن أهمية علم النفس تكمن في فهم الطبيعة الإنسانية، وحاجات وغرائز الإنسان والعواطف والأحاسيس المتعلقة بالخوف والطمأنينة، والعنف والمسالمة والوداعة، وحب الخير أو الميل إلى الشر والعدوان،

¹ - Idem.

والأنانية والأثرة أو إنكار الذات، والاعتزاز بالنفس، والخنوع للغير والحب والكره والرفض والقبول، والاتكالية وعدم المبالاة، مقابل الجدية والسعي، وغير ذلك من الصفات التي تقود السلوك الإنساني¹، وبالتأكيد فإن كل الطبائع والحاجات والغرائز الإنسانية تحكم السلوك السياسي، ولذلك فإن علم النفس السياسي يهتم بمعرفة مدى تأثير العوامل النفسية المختلفة على السلوك السياسي، سلباً أو إيجاباً وكيفية توجيهه باتجاه مناسب².

إن التحليل النفسي للأفراد والجماعات والقادة والشعوب يفيد في معرفة السياسة الواجب اتباعها بناء على العوامل النفسية، فالنظم السياسية الديمقراطية والشمولية وغيرها ترتكز على الرأي العام في استمرارها، سواء في التعرف عليه أو الاستجابة له، أو توجيهه وفقاً لمشيئة الحكام، ولذلك يتم الاستعانة بوسائل الإعلام بكل أنواعها للتأثير على الرأي العام، سيما وقت الانتخابات، ويتم التركيز على جوانب معينة مرتبطة بنفسية الجماهير للحصول على رضاها، بل في أحيان أخرى يكيف الساسة أنفسهم وأفكارهم مع نفسيات شعوبهم من أجل الفوز في الانتخابات، والوصول إلى الحكم، وإدارة البلاد، ويعتمد بعضهم إلى إثارة المشاعر وتحريض الجماهير وتقديم الوعود المعسولة لهم لهذا الغرض.

وإذا كانت السياسة تستمد جذورها من علم النفس، أي من عادات وأفكار واتجاهات الإنسان، فإن الأهداف والمصالح القومية والوطنية والدينية تستمد من الشعور القومي أو الوطني أو الديني المتأثر بالعواطف والأحاسيس والمعتقدات الدينية، وذاكرات التاريخ، ومظاهر الفخر والاعتزاز بها، أو الرغبة في تجاوز الحالات السلبية والانقذارات والتخلف، ومن البديهي أن الانكسار النفسي أو البهجة يؤثران على السلوك الفردي والجماعي، ومن ثم السلوك السياسي في القول والفعل³.

وفي أوقات الأزمات أو الحروب تشن (الحرب النفسية) لإضعاف نفسية الخصم سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين عبر وسائل الدعاية والإعلام، ورمي المنشورات السياسية على القطعات العسكرية، وعلى السكان لثنيهم عن القتال، وإجبارهم على الاستسلام⁴.

المبحث السادس: علاقة علم السياسة بالانثروبولوجيا:

الأنثروبولوجيا هو علم الذي يهتم بدراسة الأجناس البشرية والتطورات التي تحصل لها كما يهتم بدراسة علاقة كل جنس بالمحيط الخاص به، وعليه يمكن القول أن الأنثروبولوجيا هو علم الإنسان⁵. وقد اهتم الأنثروبولوجيون بعلم أصل الجنس البشري وتطوره وأعرافه وعاداته وتقاليده ومعتقداته، وتم توظيف بعض الدراسات عن الأجناس والسلالات البشرية لغرض سياسي مثل الادعاء

¹ - HERMANN, Margaret G. Political psychology. In: *The Oxford Handbook of Political Leadership*. 1986.

² - HERMANN, Margaret G. Op, Cit, P 30.

³ SEARS, David O. Political psychology. *Annual Review of Psychology*, 1987, vol. 38, no 1, p. 229-255.

⁴ - Idem

⁵ - HERMANN , Op, cit, p 36.

بتفوق عنصر بشري على العناصر الأخرى، ومن ذلك ادعاء الأوروبيين لزمن طويل بأن الرجل الأبيض أكثر تفوقاً من الرجل الأسود، أو ما سمي برسالة الرجل الأبيض، وسياسة التمييز العنصري ضد السكان المحليين في الولايات المتحدة، وضد السود، وسياسة العزل العنصري في جنوب أفريقيا خلال تحكم البيض بالأكثرية السوداء، وما تدعيه إسرائيل أن اليهود هم شعب الله المختار، وما ادعته النازية من تفوق الشعوب الآرية على غيرها، سيما الألمان، والسياسة التي اتبعها هتلر وموسوليني في التوسع العنصري والتي أدت إلى الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن وجود أحزاب ومنظمات عنصرية في العالم تمارس الاضطهاد ضد الأقليات بدعوى أنثروبولوجية.

المبحث السابع: علاقة علم السياسة بعلم الأخلاق:

تتناول الأخلاق تقييم السلوك الإنساني، فالناس لديهم بعض الأفكار الأخلاقية حول الخير والشر، والصواب والخطأ وغالباً ما تكون هذه الأفكار غامضة غير منتظمة في نسق معرفي محدد، ومهمة الأخلاق هي أن تجعلنا نستطيع أن نتمثل بوضوح طبيعة الوعي الأخلاقي ومحتواه، وهذا هو الذي يفسر لنا تلك الصلة الوثيقة التي ربطت الأخلاق بالسياسة خلال التطور التاريخي للمعرفة الإنسانية، ولقد بدت هذه الصلة واضحة كل الوضوح في العصر الإغريقي حينما كانت السياسة لا تنفصل عن الأخلاق، بل كانت تمثل جزءاً من الأخلاقيات بصفة عامة، فالهدف الأسى لكل النظم السياسية عند أرسطو مثلاً هو تحقيق الحياة الخيرة للإنسان¹.

وتثير هذه العلاقة في وقتنا الحاضر مناقشة واسعة:

إذ يذهب عدد من الدارسين من أمثال هارولد لأزويل إلى أن السياسة تصبح دراسة متحررة من القيمة، فهي تتعلق أساساً بتحليل القوة والنفوذ والتأثير، ومن ثم فإن إدخال أي نوع من الأحكام القيمية في التحليل السياسي سوف يؤدي إلى تعويق الموضوعية العلمية.

وتذهب وجهة النظر المقابلة التي يتزعمها كتاب أمثال جاك ماريتين وإريك فيوجلن والفرد فيبر إلى أن أي دراسة علمية إنما ترتبط بالضرورة بالقيم، ولقد حاول فيوجلن في مؤلفه الشهير: علم جديد للسياسة أن يعيد صياغة مسائل علم السياسية في ضوء الجهود التي بذلها فلاسفة الإغريق والمسيحية القدامى الذين حاولوا وضع إطار نظري يوجه الإنسان في العالم ويكون بمثابة الأداة الرئيسية التي تساعد على فهم موقفه منه².

ومن خلال التقدم الإنساني وظهور المصالح والنزاعات بين الأفراد والجماعات تحولت الكثير من العادات والقيم الأخلاقية إلى قوانين تقرر الخطأ بالجزاء الاجتماعي، بينما أصبحت الحقوق والواجبات تقرر الخطأ بالجزاء السياسي، ومع ذلك بقيت العلاقة قوية بين الاثنين، فالتمييز بين مفاهيم الخير والشر ينسحب إلى علم السياسة لكي تكون المثل الأخلاقية مثلاً سياسية³.

¹ - SEARS, David O. Political psychology. *Annual Review of Psychology*, 1987, vol. 38, no 1, p. 229-255.

² - Idem.

³ - محمد فتح الله الخطيب، مرجع سابق، ص 19.

ان علم الأخلاق يرتبط بالفرد وسلوكه، وعلاقته مع الآخرين، ويعالج القيم التي تتحكم فيه، والالتزام الأخلاقي بالصواب، بينما يرتبط علم السياسة بمشكلة الحكم والسلطة، وقد حاول ميكياڤلي الفصل بين الأخلاق والسياسة، من منطلق سعي الحاكم لتحقيق النجاح في مسعاه السياسي مهما كانت الوسائل التي يستخدمها، وسار (هوبز) على خطاه في التمييز بينهما، غير أن هنالك اتجاه يرفض ذلك، ويدعو إلى ارتباط السياسة بالأخلاق، لأن النشاط السياسي هو بالأساس نشاط اجتماعي يرمي للمحافظة على المجتمع بوجود نظام للقيم الأخلاقية فيه، وهذا ينطبق على العلاقات بين الأفراد والسلطة، وبين الأفراد والهيئات في المجتمع الواحد، كما ينطبق على السياسة الدولية والعلاقات الدولية، وعليه، فإن ما هو خطأ أخلاقيا لا يمكن أن يكون صوابا سياسيا¹.

وإذا كانت العلاقات الأخلاقية تفترض حياة منظمة فإن هذه الحياة لا تتحقق إلا داخل الدولة، وليست في العلاقات بين الدول والمجتمعات الأخرى، وهذا يعني أن السياسة يجب أن تخضع للأصول الأخلاقية، وهي أساسا علم أخلاقي تتعلق بمشكلة التناسق الأخلاقي، أو الاتفاق بين الفرد وقرانه على ما يجب وما لا يجب فعله.

والأخلاق هي الالتزام بكل القضايا الإنسانية العادلة كالحرية والعدالة والمساواة والدفاع عن الوطن والشعب، ونبتذ كل أشكال الاستعمار والعنصرية والظلم والاستغلال، والحرب العدوانية، ولذلك فإن الواجب الأخلاقي يفرض على الإنسان الدفاع عن أرضه وبلاده وأمنه ضد العدوان، والمساهمة مع أبناء الشعب الآخرين في الخدمة العامة مهنيًا ووظيفيًا، وأي شيء تتطلبه المصلحة الوطنية العليا². إن الفساد السياسي في كثير من الدول، سواء أكانت دولاً متقدمة أم دولاً نامية إنما هو بسبب التدني الأخلاقي، سيما في سرقة أموال الدولة، وتقديم الرشاوي في الانتخابات، وهو في جميع الحالات يضعف الدولة، ويقلل من ثقة المواطنين بالنظام السياسي، ويفقد السلطة الحاكمة مصداقيتها، لدى الدول الأخرى.

ونستطيع القول بأن ثمة علاقة بين الأخلاق والسياسة فالدولة هي الموضوع الرئيسي لعلم السياسة، وهي بدورها نظام اجتماعي وإنساني بالضرورة يسعى إلى تحقيق الرفاهية للناس، وكما تهتم السياسة اهتماما بالغاً بالظروف الموضوعية للدولة فهي تعني أيضاً بما ينبغي أن تكون عليه الدولة، وهذا هو ما يربط السياسة بالأخلاق.

وطالما أن الدولة تؤدي وظائفها في إطار من القواعد والقوانين المقررة، فإن مشكلة الالتزام السياسي تكتسب أهمية خاصة في السياسة، والرغبة أو الإرادة التي تدفع الناس إلى طاعة القانون تظهر بصورة تلقائية حينما يعكس القانون التصورات الأخلاقية للمجتمع، والقانون لكي يكتسب قيمة عليه أن يشبع الحاجات الأخلاقية، وعند هذه النقطة بالذات ينطمس الخط الفاصل بين السياسة والأخلاق.

¹ - SARTORI, Giovanni. From the sociology of politics to political sociology. *Government and Opposition*, 1969, vol. 4, no 2, p. 195-214.

² - Idem.

ولقد عبر إيفور براون Ivor Brown عن هذه النقطة بوضوح حينما كتب يقول: إن النظرية الأخلاقية تصبح غير كاملة بدون النظرية السياسية، لأن الإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش في عزلة تامة، والنظرية السياسية عقيمة بدون النظرية الأخلاقية، لأن دراساتها ونتائجها يعتمدان أساسا على إطار القيم الأخلاقية عندنا، وتصورنا للصواب والخطأ¹.

غير أن هذه الصلة الوثيقة بين الأخلاق والسياسة لا يجب أن تبعدنا كثيرا عن إدراك الفروق والاختلافات القائمة بينهما فالاعتبارات الأخلاقية متباينة بين الأفراد، ومن ثم فهي محكومة بالمواقف المتغيرة، وليس هناك قانون يستطيع أن يستوعب كافة المسائل الأخلاقية، ذلك أن دائرة الأخلاق أوسع بكثير من دائرة القانون، ومن ثم يصعب ربط الأخلاق بالسياسة، ذلك أن الأولى أوسع نطاقا بكثير من الثانية.

المبحث الثامن: علاقة علم السياسة بالقانون:

يعرف علم القانون على أنه مجموعة القواعد القانونية المجردة والعامة، وهي تعمل على تنظيم حياة الفرد داخل المجتمع، وأي مخالفة لهذه القواعد يرتب جزاء، ويهدف علم القانون إلى تحقيق الأمن والإستقرار داخل المجتمع وخارجه كما يعمل على إعطاء الحقوق وفرض الواجبات على المواطنين. والقواعد القانونية باختلاف أنواعها وأشكالها ضرورية لانتظام المجتمع وتحقيق العدالة والمساواة وإلزام الأفراد على طاعتها، والتقيد بها وفقا لطبيعة النظام السياسي، وإيدولوجيته وأهدافه، وإذا استعرضنا كل القوانين سوف نجد أنها صادرة من الدولة سواء أكان دستورا أم قوانين عامة أم خاصة أم أنظمة وتعليمات، بمعنى آخر أن السلطة السياسية هي صاحبة الشأن في إصدارها تحقيقا لأهدافها في خدمة المجتمع في كل نواحي الحياة بغض النظر عن مضمونها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي².

وبما أن الدستور أعلى قاعدة قانونية في الدولة فإنه يتضمن كل النصوص التي تنظم شكل الدولة ومؤسساتها والحقوق والواجبات التي تخص الأفراد والجماعات، وقواعد العمل بها، ولذلك فإن القانون الدستوري هو قانون سياسي لتنظيم السلطة وفقا لرؤية المشرع التي هي فلسفة الحكم لما يجب أن يكون عليه المجتمع والسلطة، وكل التنظيمات السياسية للسلطات العامة ووظائفها سيما الجمعيات والأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح، وإجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية والبلدية فضلا عن تنظيم الاستفتاءات الشعبية وشروطها، وبناء على ذلك فإن القانون الدستوري يتطلب دراسة النظم السياسية وفقا لدساتيرها³.

وبذلك نلاحظ أن مجال علم القانون أوسع نطاقا من علم السياسة لأنه يهتم بجميع القواعد المنظمة لحياة الإنسان في جميع المجالات إلا أنه ليس من الممكن الفصل بين علمي القانون والسياسة لأن

¹ - Idem.

² - HOFFMAN, John et GRAHAM, Paul. *Introduction to political theory*. Routledge, 2015.

³ - Idem.

كل هذه القواعد المنظمة لحياة الناس لابد أن تمر عبر القنوات السياسية الرسمية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) في الدولة.

ومصدر هذه العلاقة هو أن الدولة - الموضوع الرئيس لعلم السياسة تعمل وتؤدي وظائفها من خلال القانون. ولقد حاول كبار فلاسفة السياسة مثل بنتام، وأوستن، وجيلنيك، وستامر صياغة مفاهيم قانونية وفقهية تتسق مع أفكارهم حول النظم السياسية¹.

ومن المسائل المعروفة أن القانون يميل إلى أن يصبح صورة تعكس نمطا اجتماعيا معيناً. وطالما أن القانون ينظم العلاقات الاجتماعية، فإن هذه الأخيرة حينما تتغير، يتعين أن تتعدل أيضا القواعد القانونية، وهذا بدوره ما يربط السياسة بفلسفة القانون، إذ لا يستطيع دارس السياسة أن يحلل ويصف الواقع السياسي دون أن يفهم طبيعة القانون ومدى اتساقه مع هذا الواقع المتغير².

ولكن نلاحظ من الجهة الأخرى أن علم السياسة لا يهتم بكل هذه القواعد التي يهتم بها القانون في شتي مجالات الحياة بل يركز بصفة خاصة على جانب القانون العام (وليس الخاص) لأنه ينظم العلاقات التي تكون الدولة طرفاً فيها.

وهنا يلتقي علم السياسة مع علم القانون في مجالين مشتركين أحدهما القانون الدستوري الذي يحدد نظام الحكم ومبادئه في الدولة كما يحدد سلطاتها العامة، والآخر القانون الدولي العام الذي ينظم علاقة الدولة مع غيرها من الدول.

وهنا نلاحظ في مجال القانون الدستوري أن علم السياسة أوسع نطاقاً من علم القانون لأنه لا يهتم فقط بالقواعد القانونية للنظام السياسي في الدولة بل يبحث أيضاً في الظواهر السياسية التي ليس لها قواعد قانونية، وفي عمل المؤسسات السياسية وتأثيرها بالقوى الاجتماعية المختلفة.

من جهة أخرى نلاحظ أن ميدان السياسة أوسع من القانون الدستوري لأنه يتضمن السياسة في الممارسة في الداخل والخارج بينما يقتصر القانون الدستوري على تعيين القواعد التي تنظم السلطة بالصورة المثالية، فضلاً عن تكفل السياسة بتحليل السلطة نفسها، وبالأحداث والوقائع السياسية الفعلية وتبدو أهمية القانون الدستوري في إضفاء الشرعية للسلطة السياسية في حالة الالتزام بالنصوص الدستورية، إذ أن سيادة القانون هي سيادة الدولة، كما أن قدرة الدولة على بسط سيطرتها على كل أجزاء الوطن وتحقيق حالة الأمن والاستقرار تعني قدرتها على تنفيذ وتطبيق الدستور على جميع المواطنين، سيما القضاء على التناقضات الاجتماعية والصراعات الداخلية، وتحقيق السلام الاجتماعي في الداخل، ولهذا السبب فإن أهمية القانون الدستوري تتعاضد في حالة الاستقرار³.

¹ - STRAUSS, Leo. *An introduction to political philosophy: Ten essays*. Wayne State University Press, 1989.

² - Idem.

³ - LOUGHLIN, Martin. *Public law and political theory*. Clarendon Press, 1992.

أما الميادين الأخرى للقانون فكلها مغلفة بالسياسة بشكل أو بآخر، فالقانون الدولي العام هو العلاقات الدولية مؤطرة بإطار القانون، أي أنه يتضمن القواعد القانونية والمعرفية التي تنظم تلك العلاقات في أوقات الحرب والسلم، وكيفية معالجة المشاكل الدولية، والتي هي جزء لا يتجزأ من السياسة. أما القانون الدولي الخاص فيعالج علاقات المواطنين خارج بلدانهم وعلاقات الأجانب في داخلها، سيما الإقامة والجنسية والتملك والحقوق والواجبات المترتبة عليها¹.

وهناك القانون الخاص الذي ينظم العلاقات بين الأفراد دون أن تكون الدولة طرفاً فيه بشكل مباشر، ويتضمن المعاملات كالقانون المدني، ولكن السلطة تتدخل في حالة الإخلال به، فمصالح الشرطة والأمن تلاحق المخالفين وتجلبهم للقضاء، وتوقيع العقوبات بهم، عبر السلطة القضائية والسلطة التشريعية.

وينظم القانون العام العلاقات بين الأفراد والسلطة، أي تكون الدولة طرفاً فيها، ومنه القانون الإداري وهو الفرع الذي ينظم المرافق والمؤسسات العامة في الدولة وكيفية إدارتها².

وهناك قوانين الجزاء المتعلقة بحماية الدولة من التجسس والخيانة والتآمر، أما قوانين العقوبات فهي التي تحدد العقوبات على المخالفين، ويجري تحديدها وفقاً للرؤية السياسية والعقيدية (الأيدولوجية) في تشديد العقوبات على المخالفين.

كما أن جميع القوانين والأنظمة والتعليمات تصدر من الدولة وفقاً للدستور، وتعديل وتلغى وتنفذ من قبل سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وعلى ضوء ذلك فإن عدم احتواء الظواهر السياسية بالقوانين اللازمة لضبطها يؤدي إلى كثرة الحركات السياسية والسلوك السياسي غير المنضبط، كالثورات والانقلابات العسكرية والتمردات، وبالتالي تكون الحاجة ماسة إلى مواكبة القوانين للتطور السياسي في البلاد، وعدم تخلفها، وذلك بتغييرها وتعديلها وفقاً للحاجات المستجدة والتطورات العامة في الحياة³.

المبحث التاسع: علاقة علم السياسة بعلم الإدارة:

تعرف الإدارة على أنها مجموعة من العمليات الخاصة تساعد على تنفيذ هدف محدد إي أن وظيفتها تتمثل في تحقيق الهدف، بأسهل الطرق و أقل تكلفاً وجهداً ووقتاً وذلك في حدود الصلاحيات المحددة لها، فهي التخطيط والتنسيق وإصدار الأوامر والتنظيم والرقابة⁴.

وعلاقة الإدارة بالسياسة نابعة من كون الأولى أداة من أدوات النظام السياسي لتحقيق الأهداف السياسية للدولة، فالسلطة التنفيذية لا تستطيع تنفيذ قراراتها إلا من خلال سلسلة من العمليات الإدارية من القمة إلى القاعدة، فكل قرار يحتاج إلى دائرة أو جهة كالوزارة والمؤسسة نزولاً إلى الهيئات

¹ - Idem.

² - FALLON JR, Richard H. The Supreme Court, habeas corpus, and the war on terror: An essay on law and political science. *Columbia Law Review*, 2010, p. 352-398.

³ - Idem.

⁴ - ACEMOGLU, Daron. Introduction to economic growth. *Journal of economic theory*, 2012, vol. 147, no 2, p. 545-550.

الإدارية الدنيا، ولذلك فإن التخصص والخبرة، واختيار الأسلوب الأنسب يلعب دورا رئيسا في اتخاذ القرار السياسي، ويتوقف نجاح العملية السياسية وفشلها على مدى فعالية ومدى كفاءة الجهاز الإداري القائم¹.

إن الإدارة وثيقة الصلة بالسياسة، فهي مرتبطة بفلسفة السلطة الحاكمة وأهدافها السياسية والاجتماعية، ففي النظم السياسية الاشتراكية تتدخل الدولة في تفاصيل كثيرة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتحتاج إلى شبكة واسعة من التنظيمات الإدارية لتطبيق برامجها المختلفة، وبالتالي إلى نشوء البيروقراطية التي تعيق أو تعرقل التطبيق. بينما لا تحتاج النظم الرأسمالية إلى التدخل إلا بشكل محدود، غير أن تنوع وتوسع نشاط الدولة في العصر الحديث منح مجالا واسعا للتدخل في مجالات استكشاف الفضاء وأعماق البحار، في ظل عجز القطاع الخاص في ارتيادها، سيما في الدول النامية² وظهرت اتجاهات لتحديد الإدارة وأبعادها عن السياسة في الغرب، ولكنها غير واقعية لأن الإدارة ترتبط بالمفاهيم السياسية السائدة في الغرب، فهي لصيقة بالمشاركة السياسية والتعددية والحرية والديمقراطية، وهي تتأثر بشكل أو بآخر بتوجهات السلطة السياسية، فقد تعتمد السلطة السياسية على اتخاذ قرارات سياسية في وقت قصير حين تجند أجهزتها الإدارية لها، أو تعتمد التأخير لحسابات سياسية معروفة.

المبحث العاشر: علاقة علم السياسة بعلم الإعلام:

يعتبر الإعلام أحد أهم الأسلحة الناعمة خصوصا في زمن الحرب، لدي فإن الدول تسارع لإستخدام الدعاية الإعلامية لغرض الترويج لسياساتها، وهو ما يحدث تأثير كبير على جماهير الداخل والخارج على حد سواء، وقد تلجئ الدعاية لتزييف الحقائق و تضخيم الأمور، أو نفي إدعاءات الخصوم، وقد ركزة هتلر في الحرب العالمية الأولى والثانية أجل كسب الحرب، على تضخيم الانتصارات وإبطال ونفي الأخبار الذي ينشرها الأعداء.

غير أن لفظ الإعلام، أصبح المصطلح المفضل بدل الدعاية لخدمة أهداف سياسات الدول، ومشاريعها بل يمكن القول إنه لولا الإعلام المذاع، والمقروء والمصور لما استطاعت الدول أن تعلن عن وجودها ونشاطاتها وسياساتها، لذلك فإن الأخبار السياسية والإعلامية بكل أشكالها تحتل جزءا كبيرا في سياسات الدول والتي تخصص لها مؤسسات كبيرة ووزارات لتنظيمها³.

وقد أنشأت وكالات الأنباء المحلية والعالمية، والقنوات الفضائية للتعبير عنها مستفيدة من وسائل الاتصالات المتقدمة، وتحرص الدول على امتلاك المزيد من وسائل الإعلام، ووجود مراسلين لها في كل مكان

¹ - MEDLAND, Sarah E. et HATEMI, Peter K. Political science, biometric theory, and twin studies: A methodological introduction. *Political Analysis*, 2009, vol. 17, no 2, p. 191-214.

² - Idem,

³ - REUTER, Ora John et SZAKONYI, David. Online social media and political awareness in authoritarian regimes. *British Journal of Political Science*, 2015, vol. 45, no 1, p. 29-51.

لتغطية الأحداث السياسية، بل إن رجال الصحافة والكتاب السياسيين يقدمون تحليلات سياسية كثيرة لكل الظواهر السياسية.

ولابد من الإشارة إلى أن الإعلام في الدول يأخذ مسارين هما¹:

1. الإعلام السياسي الموجه: وهو الذي يعبر عن وجهة نظر واحدة هي وجهة نظر السلطة التي لا

تسمح بتداول الرأي المغاير، وهو بذلك أشبه بالدعاية السياسية.

2. الإعلام السياسي الحر: وهو الذي يمتلك حرية التعبير عن وجهات النظر المختلفة سواء في

السلطة أو الشعب أو الحزب والجمعيات السياسية فيتناول بالبحث والنقد والتحليل كل

الجوانب السياسية الداخلية والخارجية،

ومع ذلك فلا يوجد إعلام سياسي حرا بالمطلق، لأن الدول التي تدعي الحرية والديمقراطية تتدخل

بشكل أو بآخر من خلف الستار لتوجيه الإعلام وجهة سياسية تخدمها، أو توجه أصابع الاتهام للبعض

بحجة الخروج على المصلحة الوطنية.

المبحث الحادي عشر: علاقة علم السياسة بالفلسفة:

تعتبر الفلسفة أم العلوم إذ أن لها صلة بجميع العلوم فهي تعمل على إيجاد حلول لجميع

الإشكالات العالقة المتعلقة بالعالم والطبيعة والإنسان والمجتمع، وتركز الفلسفة خصوصا على المنطق

والقيم والدين والأخلاق والعديد من المفاهيم الكثيرة التي لا يمكن حصرها فهي تعالج موضوعات حساسة

كالحرية والعدالة التي تدخل ضمن موضوعات علم السياسة²،

ولذلك فإن الفلسفة تزود السياسية باستبصارات حول العلاقة بين الإنسان والكون، وتوجيهها

توجيهها محددا حول مواضيعها، خاصة القيم الأخلاقية لتحقيق حياة أفضل للمجتمع الإنساني،

فالفلسفة هي التعمق في معرفة الواقع الاجتماعي من خلال تجاربه من أجل كشف القوانين

والعوامل المتحركة في الظواهر الاجتماعية وصولا إلى تغيير ذلك الواقع المعاش إلى واقع أفضل،

أما الفلسفة السياسية فهي دراسة الواقع السياسي والكشف عما ينبغي أن يكون عليه كي يصبح

مجتمعا فاضلا ومزدهرا، أي الانتقال مما هو كائن إلى ما سوف يكون.

وقد فسر الفلاسفة الظاهرة السياسية وفقا للأفكار والمثاليات المشتقة من الاستدلال المجرد،

أي من خلال التصورات الفكرية العامة الفاضلة للحياة السياسية التي تكونت لديهم، خاصة الدولة

وتطويرها نحو الأفضل.

وإذا كانت الفلسفة السياسية هي عالم القيم والمبادئ والغايات، فإن السياسة هي عالم الوقائع

والظواهر والحركات السياسية التي تهتدي بهدي الفلسفة من أجل تحقيق علاقات سياسية، أو واقع

سياسي منشود.

¹ - Idem.

² - DOWDING, Keith. *The philosophy and methods of political science*. Macmillan International Higher Education, 2015.

وفي الواقع لا يمكن لعلم السياسة إلا أن يتضمن بعدا مثاليا فلسفيا طالما أن السياسة تعالج السلطة والدولة في أفضل الحالات المرغوبة، فلا زالت الدولة المثالية والفاضلة هي الهدف في كل الحالات. وظل علم السياسة مرتبطا بالفلسفة لفترة طويلة، فكان يدرس ضمن نطاقها منذ عهد أفلاطون وأرسطو، ولكن الاتجاهات الجديدة اتجهت إلى استقلالية علم السياسة عنها وعن غيرها، كما تطورت الفلسفة والفلسفة السياسية، فلم تعد تمثل المثالية فقط، بل أصبحت هنالك فلسفات سياسية مادية وليبرالية واشتراكية وتوفيقية، إذ أن كل واحدة منها أو غيرها، تعبر عن أفكار مستمدة من الواقع وفقا للاجتهادات في تفسيره، والتوجه إلى تغيير الواقع نحو واقع أفضل¹.

المبحث الثاني عشر: علاقة علم السياسة بالإحصاء:

لقد أسهم التطور في علم الإحصاء في البدء بتطبيق عمليات القياس الكمي في الدراسات الاجتماعية، فأصبح علم السياسة يعتمد على علم الإحصاء في التحليل السياسي لكن درجة هذا الإعتماد كانت تختلف باختلاف موضوع الدراسة.²

ويقوم المنهج الإحصائي على جمع الحقائق والمعلومات التي يمكن حسابها وقياسها حيث تسجل في جداول ورسوم بيانية، ويستخدم هذا المنهج في العلوم السياسية في مجال إحصاء اتجاهات الرأي العام، وفي التصويت في المجالس التشريعية والمنظمات السياسية والدولية. ويعتبر هذا المنهج مهم أيضا في مجالات دراسة تنقل السكان والنمو السكاني، وفي دراسة الأحوال الاقتصادية كالعمل، والإنتاج الزراعي والصناعي، والتجارة الخارجية، والضرائب، والأمور المالية، وتأثير كل هذه الدراسات على الأوضاع السياسية، وقد ازدادت أهمية هذا المنهج اليوم خاصة بعد استخدام الأدوات الإلكترونية³.

المبحث الثالث عشر: علاقة علم السياسة بالرياضة:

إذا نظرنا للوهلة الأولى فإنه يبدو أن الرياضة تختلف كل الإختلاف عن السياسة فلا يعقل أن تكون هناك نقاط إلتقاء بينهما، ولكن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث تم إدخال السياسة في عالم الرياضة وذلك للإجذاب الجماهيري الواسع لدى بعض النشاطات الرياضية، إضافة إلى أن بعض الفرق الرياضية تمثل قطاعات اجتماعية مختلفة وجهات حكومية ومدن ومناطق.

ولذلك اهتمت السلطات الرسمية بتنظيم تلك الألعاب ورعايتها، وأنشأت لها وزارات للرياضة، أو هيئات رياضية، ودعمتها ماليا. وعلى النطاق الخارجي فإن المباريات الدولية تلقي اهتماما أكبر من الدول، فالفوز فيها فوز للدولة، ودعاية لها، وتحسين لسمعتها الدولية، كما أن تشجيع المواطنين لفرقهم الوطنية يوحدهم وطنيا في الساحة الرياضية، رغم اختلافهم في الأمور السياسية⁴.

¹ - Idem.

² - صالح زيان. علم السياسة وتحديات القرن الواحد والعشرون: نحو اعتماد مزيد من البحوث الكمية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 3، العدد 1، 2013 ص 8.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - ALLISON, Lincoln, et al. Sport and politics. *The politics of sport*, 1986, p. 1-26.

وترى بعض الدول أن انتصار فرقها الرياضية فوزا لسياستها، لذلك توظف ذلك لخدمة الأهداف السياسية في الشعارات والتهنئات السياسية.

وتشكل الألعاب الأولمبية فرصة للدول لإظهار نجاحها وبروزها، ولا ريب أن الدول الكبرى والمقتدرة سياسيا واقتصاديا تنجح في حصد الميداليات الذهبية والفضية أكثر من الدول الفقيرة والصغيرة، مما يعني قوة نظمها السياسية، ولذلك كانت دورة الألعاب الأولمبية عام 1936 م في برلين مناسبة لألمانيا النازية لإبراز قوتها وعظمتها في وجه الأمم الأخرى. وقد قاطعت دورة كأس العالم لكرة القدم في الأرجنتين عام 1978 م دول عديدة بسبب سياستها القمعية، وطرحت فكرة مقاطعة دورة موسكو للألعاب الأولمبية احتجاجا على الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، وقاطعت دول الكتلة الاشتراكية وبعض حلفائها دورة لوس أنجلوس احتجاجا على السياسة الأمريكية في نشر صواريخ (بيرشنگ) و(كروز) في أوروبا الغربية. وقد قاطعت الأقطار العربية كل المباريات التي كانت فرق الكيان الصهيوني طرفا فيها، تأكيدا على عدم الاعتراف به سياسيا وكانت مباراة التنس بين الفريق الرياضي الأمريكي والفريق الرياضي الصيني عام 1970 م في بكين دليلا سياسيا على انفتاح كل دولة منهما للأخرى، والتي مهدت فعلا لاعتراف الولايات المتحدة بالصين، وتبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما¹.

وقد اقتبست بعض النظريات الحديثة من المباريات الرياضية كنظرية اللعبة أو نظريات المباريات (Game Theory) وهي افتراض وجود طرفين أو أكثر تتعارض مصالحهم وأهدافهم، ولذلك فإن الصراع بينهم هو من أجل تحقيق هدف الربح وتجنب الخسارة، وتحسب نتائج المباريات وفقا لمعايير الخطوات ونوعها وحجم المعلومات المتاحة لكل طرف، وعدد الإستراتيجيات المتاحة لكل واحد منهم، وهنالك المباريات الصفيرية التي تكون ثنائية الأطراف (Zero Sun Games) أو التناحرية، إذ إن ربح أي طرف هو خسارة للآخر، ونظرية النهاية الصغرى للنهاية العظمى ويقصد بها حساب أسوأ الاحتمالات بالحصول على أقل ربح مضمون لكل طرف من أطراف الصراع الدولي².

¹ - Idem.

² - STRENK, Andrew. What price victory? The world of international sports and politics. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 1979, vol. 445, no 1, p. 128-140.

الفصل الرابع

تحديد موضوع علم السياسة

الفصل الرابع: تحديد موضوع علم السياسة.

تمهيد:

لقد ساهم تحديد موضوعات علم السياسة، في تعزيز وجود وإستقلالية علم السياسة عن بقية العلوم الاجتماعية، وذلك دون التوقف عن الإستعانة والإستفادة من هذه العلوم. ولقد إختلف علماء السياسة في تحديد الموضوع الأساسي ضمن موضوعات علم السياسة. فمنهم من قال بأن علم السياسة هو علم الدولة، ومنهم من قال بأنه علم القدرة السياسية، ومنهم من قال بأنه علم السلطة أو التوزيع السلطوي للقيم.

المبحث الأول: علم السياسة هو علم الدولة:

يعتبر حصر علم السياسة بالدولة، تعريف قديم جداً. إذ تمتد جذور هذا التعريف للعصر الإغريقي القديم، ومن ذلك العصر وإلى يومنا هذا، أعتبرت الدولة ولا تزال محور رئيسي للأبحاث السياسية، إذ كان أرسطو يعتبر أن السياسة هي حكم المدينة، أي المدينة - الدولة أو المجتمع السياسي الأساسي الذي يضم المجتمعات الأخرى.

هذا التعريف للسياسة برز أكثر فأكثر في القرون الوسطى مع بروز المفهوم الحديث لسيادة الدولة عند مكيا فيلي وبودان وهوبس، ومن ثم عند جون أوستن في القرن التاسع عشر. وقد تعزز مع ظهور مفهوم الدولة - الأمة، الذي لم يميز بين الدولة والمجتمع المدني، ولا بين الدولة والانسان، انما ينطلق من إفتراض تلازم الدولة والأمة¹.

إن الدمج بين علم السياسة وعلم الدولة حداً بالباحث السياسي، دي قيلنيق، إلى إطلاق تسمية، علم الدولة، على علم السياسة، على إعتبار أنها أدق من تعبير علم السياسة، لأنها تشير إلى موضوع هذا العلم، أي الدولة.

لقد ارتكز تعريف علم السياسة بأنه علم الدولة، على القول بأن التجمعات البشرية لا تبدأ باتخاذ صفة المجتمع إلا بعد أن تنشأ فيها مؤسسات، وبأن الظاهرة السياسية كظاهرة قدروية (نسبة إلى قدرة) لا يمكن أن تلاحظ إلا بعد أن تصبح ظاهرة مؤسسية، وبأن العلاقات الاجتماعية والسياسية لا أهمية لها إلا بقدر ما يمكن أن تتبلور في مؤسسات².

¹ - MERRIAM, Charles E. The present state of the study of politics. *American Political Science Review*, 1921, vol. 15, no 2, p. 173-185.

² - Idem.

والدولة هي أشمل التنظيمات الانسانية وأوسعها سلطاناً، وهي المؤسسة الواصلة بين جميع المؤسسات الأخرى القائمة في المجتمع القومي والمجتمع الدولي. فهي مؤسسة المؤسسات، كما يقول مارسيل بريلو. M. Prelot.

فهي تشمل جميع المؤسسات بدون أن تنضوي تحت أي منها، بل هي أصلب المؤسسات وأشدّها. وإذا ما وصفت وصفا تحليليا ظهرت كمنتظم لمؤسسات مترابطة، وهي تحتوي مؤسسات ثانوية وفئات محلية وخاصة.. وإذا كانت هناك مؤسسات دولية لم تتخذ بعد صفة الدولة، إلا أننا ندرسها كلها من خلال الدولة.... فالدولة هي الشكل الأهم والأبرز والأكمل للحياة الجماعية. وهي من صنع إرادة الانسان وعقله، وهي الظاهرة السياسية الأساسية، التي ينتظم في إطارها العمل السياسي¹.

فهي التي تنظم علاقات المواطنين بعضهم ببعض، كما تنظم علاقاتهم بها بواسطة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارة. وتنظم علاقاتها بالدول الأخرى، عبر العمل الدبلوماسي والمنظمات الدولية.

ويتناول علم السياسة الحقيقة السياسية، وفكرة القيم التي تنشأ عنها، والعلاقات السياسية، والتجمعات السياسية، والسلطة السياسية، والمؤسسات السياسية، والأحزاب السياسية، والأحداث السياسية، والأفكار السياسية، والقوى السياسية، والحياة السياسية، والثورات السياسية. وهذه كلها لا تدرس إلا في إطار الدولة، حسب رأي المدافعين عن القول بأن علم السياسة هو علم الدولة.

وقد جزم مارسيل بريلو بأن الظواهر التي تتخطى الدولة، ليست سوى تأكيد على وجود هذه الأخيرة، وهي مبنية عليها، وبأن القول بزوال الدولة يبقى مجرد تنبوء، في الوقت الذي يخلق فيه مجرى التاريخ حالياً العديد من الدول.

لقد غلب النهج القانوني على تعريف علم السياسة بعلم الدولة، على اعتبار أن هذا التعريف ينطلق من التلازم بين الدولة والمجتمع، أي من القول بأن التجمعات البشرية لا تكون مجتمعة إلا بعد أن تتجسد في كيان حقوقي، وأبرز المدافعين عن هذا الرأي، في القرن العشرين، هم من رجال القانون، وأشهرهم جورج جليلينيك في المانيا، مارسيل بريلو في فرنسا، جان دابين في بلجيكا، كما أن بعض علماء الاجتماع والسياسة في الولايات المتحدة الأميركية، أمثال روجيه سولتو، تبناوا المفهوم نفسه².

والجدير بالذكر أن علماء الاجتماع في الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية، اعتبروا أن موضوع علم السياسة هو دراسة مذهب الدولة وهو يشكل، برأيهم، جزءاً من مجمل التطور المجتمعي، المحكوم: بشكل أساسي بالقوى المنتجة و بعلاقات الانتاج.

¹ - LAITIN, David D. Comparative politics: The state of the subdiscipline. *Political science: The state of the discipline*, 2002, p. 630-59.

² - Idem.

ولا يركز القول بأن علم السياسة هو علم الدولة، في الديمقراطيات الشعبية وفي الغرب على نفس الأسس، ففي حين يشدد التحليل الماركسي على العلاقة بين الدولة وعناصر المجتمع الأخرى، كونها البنية الفوقية للمجتمع، معتبرا أن الدولة والحكام والسياسة ليسوا سوى عناصر ثانوية بالنسبة للبنية الاجتماعية - الاقتصادية، في حين يشدد التحليل السياسي في الغرب، على كون الدولة وحدة قائمة بذاتها، ذات قوة وسيادة، وعلى أن الأوجه الأخرى للحياة الاجتماعية والاقتصادية هي ثانوية بالنسبة لها. فالدولة هي مجتمع لا يدين بوجوده لأي مجتمع آخر، ويسود على كل المجتمعات القائمة في نطاقه، ويتمتع حكام الدولة بصفات خاصة لا يشاركونهم فيها قادة الجماعات. لذلك تمتاز الدولة بخصوصية، لا مثيل لها في المجتمعات الأخرى، تجعل منها الإطار الذي تنشأ وتنمو فيه كل الظواهر السياسية، حسب رأي المدافعين عن هذا المفهوم¹.

إن القول بأن علم السياسة هو علم الدولة يقودنا إلى البحث في مفهوم الدولة. والحقيقة أن هناك مفاهيم عدة لها، ولكنها تندرج كلها في نطاق مفهومين أساسيين: مفهوم قانوني تقليدي، وآخر سوسيولوجي.

فالتعريف القانوني للدولة يركز على فكرة السيادة، فالسيادة هي صفة ملازمة للسلطة التي هي فوق سلطة الآخرين، والتي لا تستمد وجودها من أي سلطة أخرى. فالسلطة ذات السيادة هي تلك القائمة في قمة هرم السلطات. والسيادة تستلزم إستقلال السلطة السياسية إزاء أي سلطة إجتماعية خارجة عن نطاق المجتمع المدني، وأولويتها على كل سلطة داخل هذا المجتمع في آن واحد فسيادة الدولة تعني من جهة استقلال سلطتها عن سلطات الدول الأخرى، وتعني من جهة أخرى أن الدولة هي فوق كل الجماعات البشرية المتواجدة في إطارها، وأن سلطتها تعلو سلطة كل من هؤلاء.

فالدولة تتمتع وحدها بصفة السيادة، بينما الجماعات هي تابعة بشكل أو بآخر للدولة، صاحبة السيادة؛ فهي تستمد وجودها القانوني من الدولة، وتخضع لسلطتها.

لقد نشأت نظرية سيادة الدولة في أواخر العصور الوسطى، غير أن جذورها تعود إلى القانون الروماني، وقد أخذت دفعة جديدة في القرن التاسع عشر تحت تأثير نمو التيارات القومية. ولكن بروز حركة التعاون الدولي، في القرن العشرين، وقيام تكتلات دولية أدت إلى تقويض مرتكزات هذه النظرية.

أما التعريف السوسيولوجي للدولة، فهو أكثر واقعية، ويرتكز على كون الدولة تتميز عن الجماعات البشرية الأخرى بميزتين²:

الأولى، هي تكامل الجماعات البشرية التي تشكل قاعدة الدولة، وتماسكها أكثر من أية جماعة بشرية أخرى قائمة داخل الدولة. وهذا يعني أن العلاقات الاجتماعية التي تربط مواطني الدولة بعضهم

¹ - STRETTON, Hugh. *The political sciences: General principles of selection in social science and history*. Routledge, 2013.

² - Idem.

ببعض هي أمتن من العلاقات القائمة بين أفراد الجماعات الأخرى، على الرغم من وجود بعض الحالات الاستثنائية التي تكون فيها الروابط الدينية، أو العرقية، أو العشائرية أقوى من الروابط الوطنية. الميزة الثانية، هي تملك الدولة التنظيم السياسي الأكثر كمالاً. فهي تمتاز عن غيرها من الجماعات البشرية المنظمة بدقة توزيع المهام والوظائف بين الحكام، و بين المؤسسات، وفق تسلسل محدد. كما تمتاز بوجود جهاز قضائي منظم وفعال يفرض العقوبات على المخالفين، ويجبرهم على إحترام النظام العام. إلى جانب ذلك، تملك الدولة القوة المادية الأقوى التي تمكنها من فرض تنفيذ القرارات¹. إن المقارنة بين المفهومين، القانوني والسوسيولوجي، تبين أن المفهوم الأول يركز على كون الفارق بين الدولة والجماعات البشرية المنظمة الأخرى هو نوعي؛ بينما المفهوم الثاني يركز على كون الفارق بين الاثنين كمي.

فالمفهوم القانوني للدولة يقول بأن الدولة هي ذات سيادة، أما الجماعات البشرية المنظمة الأخرى فلا تتمتع بالسيادة. بينما حسب المفهوم السوسيولوجي، الدولة والجماعات البشرية، تملك، على حد سواء، التنظيم السياسي، ونظام عقوبات، وقوة مادية لتنفيذ القرارات، ولكن هذه جميعها هي أكثر تنظيماً وفاعلية في الدولة منها في غيرها.

لقد درس موريس ديفرجيه أثر كل من المفهومين على تحديد موضوع علم السياسة، فاستنتج أنه إذا كانت الدولة لا تتميز عن الجماعات الأخرى إلا بدرجة التنظيم، فالسلطة في الدولة لا تملك خصائص تميزها عن السلطة في كل من هذه الجماعات. فمن الطبيعي، إذن، أن تدرس السلطة في سائر الجماعات، دون أن تحصر دراستها في الدولة. لكنه عكس ذلك، إذا تميزت الدولة عن سائر الجماعات البشرية بطبيعتها، أي بخصوصية والسيادة التي لا وجود لها خارج نطاق الدولة؛ يصبح من الطبيعي أن تدرس الدولة، بحد ذاتها، وعلى حدى... وهذا يقود إلى تعريف علم السياسة بأنه علم الدولة أو علم السيادة² ويلاحظ ديفرجيه أن الخلاف العملي بين مفهومي علم السياسة هو أقل بكثير من الخلاف النظري، لأن المدافعين عن القول بأن علم السياسة هو علم الدولة، يقولون بضرورة إهتمام علم السياسة بالعلاقات القائمة بين الدولة وسائر الجماعات البشرية، خاصة وأن مفهوم السيادة يفترض وجود هذه الجماعات تحت سلطة الدولة. وهكذا يتجاوز موضوع علم السياسة، واقعياً، الدولة، بمعناها الضيق، ليتناول الجماعات البشرية الأخرى.

كما أن المدافعين عن الرأي القائل بأن علم السياسة هو علم السلطة، يعترفون بأن الدولة تملك السلطة الأكثر تنظيماً وكمالاً... ومن الطبيعي إذن أن تدرس السلطة في الدولة بإسهاب أكثر مما تدرس في باقي الجماعات³

¹ - SARTORI, Giovanni. From the sociology of politics to political sociology. *Government and Opposition*, 1969, vol. 4, no 2, p. 195-214.

² - Ibid.p 213

³ - KURKI, Milja et WIGHT, Colin. International relations and social science. *International relations theories: Discipline and diversity*, 2007, p. 13-33.

إن تعريف علم السياسة نظرياً بأنه علم الدولة له ميزتان، هما الدقة والبساطة ؛ لأنه يحصر إهتمام علم السياسة بدراسة جهاز الدولة. ولكن تشوب هذا التعريف شائبتان¹:

الأولى هي إنطلاقه من فرضية وجود خصوصية للدولة (السيادة)، وعدم قدرته على برهان صحة هذه الفرضية واقعياً، بسبب حصره علم السياسة بمؤسسة الدولة، مما يحول دون إجراء دراسة مقارنة بين الدولة والبنى الاجتماعية الأخرى، يتم بنتيجتها تبيان ما إذا كان هناك فعلاً خصوصية للدولة، ومن ثم التعرف على مميزات هذه الخصوصية في حال وجودها. فالدولة كما سبق ورأينا، هي إحدى البنى الاجتماعية الأكثر تطوراً وكمالاً، ولكنها ليست البنية الوحيدة التي ينتظم الناس في إطارها. فهناك جماعات بشرية أخرى لها ديناميكيتها الخاصة. فإجراء دراسة مقارنة بينها وبين الدولة يجعلنا نتبين خصوصيات كل منها. هذا إذا كان هناك من خصوصيات تمتاز بها كل من الدولة وسائر الجماعات البشرية. وإذا كانت جميعها تشترك في خصوصيات واحدة، تمكننا الدراسة المقارنة من تحديد درجة هذه الخصوصيات في كل منها².

الشائبة الثانية، في تعريف علم السياسة بأنه علم الدولة، هي تحويل البحث السياسي إلى مجرد دراسة مؤسسية، أي تركيز البحث السياسي بالمؤسسات المكونة للدولة، فيحصر بذلك علم السياسة في دراسة القواعد القانونية التي تقوم عليها الدولة. وهذا ينطوي على خطر كبير، هو إغوجاج التحليل السياسي، بسبب إعطاء الأولوية للقواعد القانونية والتنظيمية، وتفسير الظواهر الاجتماعية بواسطة القواعد القانونية التي تحكمها، في حين أنه يجب تحليل وتفسير القواعد القانونية إنطلاقاً من فهم وتحليل البنى والظواهر الاجتماعية.

فالمؤسسات، والدولة كونها مؤسسة المؤسسات، قد إنبثقت من المجتمع، وهي ليست قوة مفروضة عليه من الخارج، إنما هي وليدة تطور العلاقات بين مختلف القوى الاجتماعية، وهي لم تنشأ إلا في مرحلة متقدمة من تطور المجتمع. والمؤسسات السياسية هي محور تنافس بين قوى إجتماعية وسياسية مختلفة، لذلك يجب إعطاء الأولوية، في الأبحاث السياسية، لدراسة هذه القوى، وليس للأطر المؤسسية التي تشكل المجال الذي تتفاعل فيه. وهذا ما يتفق وحركية الظاهرة السياسية القائمة على تفاعل هذه القوى.

العناصر المادية للدولة³:

المجتمع السياسي هو تجسيد لحالة إنسانية - جغرافية، ولذا فإنه يتكون من عناصر مادية تعكس حقائقه الجوهرية، وهذه العناصر هي الإقليم، والشعب، والسلطة.

أ) الإقليم أو الأرض: Le territoire

¹ - Idem.

² - SARTORI, Giovanni. From the sociology of politics to political sociology. *Government and Opposition*, 1969, vol. 4, no 2, p. 195-214.

³ - MERRIAM, Charles E. The present state of the study of politics. *American Political Science Review*, 1921, vol. 15, no 2, p. 173-185.

يعتبر الإقليم أول ركن من أركان تشكيل الدولة، إذ لا يمكن تخيل قيام دولة بدون إقليم . ويعرف الإقليم على أنه تلك الرقعة من اليابسة إضافة إلى المجال البحري في حال وجوده وما يعلوهما من الجو. وتنبع أهمية الإقليم من كونه " الدعامة المادية للسلطة الحكومية، والمجال الخاضع لهذه السلطة والحيز الجغرافي الذي تمارس الدول صلاحياتها عليه، وتطبق فيه نظامها السياسي.

ولذا فإن من الطبيعي جدا أن تكون أولى إهتمامات الدولة هي ترسيم حدود واضحة لإقليمها الوطني في مجالاته الثلاث، البرية، والبحرية، والجوية.

وإذا كانت معظم الدول، ولا سيما القديمة منها، تتمتع بحدود ثابتة ومُعترف بها من قبل الجماعة الدولية، فإن المشكلة لا تزال قائمة على مستوى بعض الدول الجديدة، أي تلك التي حصلت على استقلالها حديثا، حيث تتداخل الحدود بين بعضها البعض وتشكل مجالا لخصومات سياسية، ونزاعات مسلحة في غالب الأحيان¹.

وللإقليم قيمة وجدانية كبرى في نفوس الشعب الذي يقطنه. إذ غالبا ما يرتبط تحديد الهوية الوطنية لهذا الشعب بالمنطقة الجغرافية، أو الأرض التي يتواجد عليها منذ مراحل متباعدة في أي تاريخ، لا سيما وأن هذه الأرض تضم تراثه، وذاكراته، وتمنحه ذلك الشعور الخاص بالأمان والاستقرار الذي يحتاجه في مسيرته نحو التطور والتقدم، وإسهامه في الحضارة الإنسانية.

ونظرا لإرتباط الدولة بالإقليم، فقد أفرد القانون الدولي حيزا كبيرا لمناقشة صلاحيات الدولة على إقليمها لمعرفة الحدود التي تتوقف عندها هذه السلطة.

وفي الغالب فإن الحدود الطبيعية (كالجبال، والوديان، والأنهار)، هي التي تعتمد في ترسيم الفواصل بين دولة وأخرى،

وعندما تفصل صحراء كبرى بين دولتين أو أكثر فإنه يتم اللجوء إلى الأساليب الهندسية في ترسيم الحدود عن طريق تعيينها على الخرائط.

أما بالنسبة للحدود البحرية، فإن القانون الدولي العام لم يحدد بعد مسافة معينة للحدود المائية أو المياه الإقليمية التي يمكن أن تتراوح بين إثني عشر ميلا ومئتي ميل بحري بحسب قدرة الدول على حماية إقليمها المائي. وهنا، فإن المسألة الوحيدة التي تم الاتفاق عليها في ما يختص بالمياه الإقليمية هي أن للدولة السيادة الكاملة على الجوف القاري، أي تلك المنطقة الموجودة داخل المياه الإقليمية والتي يعتبرها الفقهاء إمتدادا طبيعيا للبر أو اليابسة².

وفي ما يتعلق بالمجال الجوي، فإن من المتعارف عليه بأنه للدولة السيادة على المنطقة من الجو التي تعلو مباشرة إقليمها البري والبحري (إذا لم تكن دولة حبيسة أي بعيدة عن شاطئ البحر ولا تمتلك

¹ - BARKIN, J. Samuel et CRONIN, Bruce. The state and the nation: changing norms and the rules of sovereignty in international relations. *International organization*, 1994, vol. 48, no 1, p. 107-130.

² - Idem.

منافذ عليه) وهذا ما يعرف في القانون الدولي بإسم المجال الجوي الداخلي أو الوطني، في حين تبقى طبقات الجو العليا، أو الفضاء الخارجي مفتوحة أمام كل الدول.

ومع أن حجم الإقليم، من حيث المساحة الصغيرة أو الكبيرة، لا يؤثر في وضع الدولة من الناحية القانونية كوحدة سياسية مستقلة، إلا أن هناك فوارق هامة على شتى الصعد بين الدول ذات المساحة الشاسعة، وتلك ذات المساحة الضيقة.

فالمساحة تلعب هنا دورا رئيسا في قوة الدولة، ولاسيما عندما تتضمن مواقع إستراتيجية هامة من الناحية العسكرية، أو ثروات إقتصادية تشكل عنصرا في غنى الدولة وقوتها.

وبسبب تأثير الحتمية الجغرافية (دور المناخ، طبيعة الأرض، حجم الموارد المعدنية وغيرها) على موقع الدولة على الساحة السياسية الدولية، والتي أكدها نابوليون بونابرت بقوله أن سياسة الدول تقوم على جغرافيتها "، فقد قام بعض العلماء الالمان، وعلى رأسهم فريدريك راتزل " Frédéric Ratzel بدراسة العلاقة بين الجغرافيا والسياسة، وشرح سياسة الدول بحتمية العوامل الطبيعية.

فقوة الدولة، كما يقول راتزل، تخضع لعلاقتها بالمكان الذي يجب رؤيته من ثلاث زوايا: المدي، والموقع، والشكل الخارجي، وقد ميز راتزل، على صعيد الأرض، بين موقع البلد، ومداه، وحدوده. والشعوب الكبرى برأيه، هي تلك التي تمتلك حس المدي، وبالنتيجة، فإن الحدود تكون قابلة للتوسع أو الانكماش بحسب ديناميكية الشعب المعني بالمسألة. وقد قادت هذه الأفكار، في ظل الرايخ الثالث، إلى نظرية المجال الحيوي الخطيرة¹."

ب (الشعب أو السكان La population :

يعتبر الشعب أحد الأركان الأساسية في تشكيل الدولة، إذ لا يمكن قيام دولة بدون الشعب باعتبار أن الشعب هو المكون الوحيد للجماعة السياسية التي تشكل النظام..

وعلى غرار تباين مساحة الأرض، فإن عدد السكان لا يلعب أي دور في الوضع القانوني والسياسي للدولة. فقد نجد دولة يتجاوز عدد سكانها المليار إنسان كالصين، مثلما قد نجد دولة أخرى لا يتعدى عدد سكانها بضعة آلاف.

ويمكن أن تتنوع فئات السكان من دولة لأخرى. فتكون متقدمة في السن، كما هي الحال في معظم دول أوروبا، أو شابة، كما هو واقع الأمر في كثير من الدول النامية.

وتنبع أهمية الشعب في الدولة من كونه مصدر قوتها، وإزدهارها، ولا سيما إذا ما كان يشكل وحدة متجانسة ومتوافقة على المصالح الرئيسة التي يقوم عليها الوطن، أي يؤلف ما يعرف بالأمة.

وهنا لا بد لنا من التوقف أمام مثل هذه الحالة الشائعة، أي ظاهرة الدولة الامة الدولة - الأمة².

¹ - PAXTON, Will et DIXON, Mike. The state of the nation. An Audit of Injustice in the UK. IPPR paper, London, 2004.

² - PAXTON, op.cit.,p.67.

حتى بداية القرن التاسع عشر، كانت ظاهرة الدولة الامة تقتصر على قوتين كبيرتين هما إنكلترا، وفرنسا. أما اليوم فان معظم دول العالم تدخل في إطار هذا التصنيف. فكيف ولدت فكرة الأمة، وما العلاقة القائمة بينها وبين الدولة.

من المعروف بأن الجماعة السياسية أسبق في وجودها على الدولة. وهي قد مرت بمراحل عدة من التطور الإجتماعي، والاقتصادي قبل أن تصل إلى وعي هويتها الوطنية وتتحول إلى امة ذات خصائص محددة. وهذا التطور لم يكن معتمدا، بل إتصف بنوع من العفوية التي فرضها سياق العلاقات التي كانت قائمة بين العائلات الكبرى، ومن ثم العشائر والقبائل قبل أن تتوحد وتنصهر في بوتقة واحدة وتتحول الى مجتمع كلي، أي أمة¹.

ومن الطبيعي أن تساهم مسألة التواجد على أرض واحدة، والايمان بمعتقدات واحدة، والنطق بلغة واحدة، والتعلق بتراث مشترك من الذكريات الغابرة، والتطلع إلى طموحات وأمال مستقبلية يخلق هذه الحالة الوجدانية من شعور كل فرد وإحساسه بذلك الرباط الخفي الذي يضيفه عليه العيش وسط هذه الجماعة الإنسانية.

إلا أن هذا لا يعني إطلاقا ضرورة توفر كل هذه العناصر بصورة تامة لكي تكون الأمة، فبعض الأمم كما هو معروف موزعة بين عدة أراض أو دول. والمعتقد الديني ليس لازما في عملية التكون القومي بمقدار ما هو عامل مساعد على ذلك. واللغة، أو العرق أيضا لا يلعبان دورا فاصلا في عملية التكوين القومي.

من هنا تبرز صعوبة القول بحتمية هذه العناصر في نشوء الأمة التي لا يمكن قيامها بمجرد توافر العوامل المذكورة، فالأمة تتكون عبر عمل تاريخي طويل يترجم في وعي أفرادها للحالة الروحية التي تسودها. وقد عبر أرنست رينان عن تصور للأمة بالقول أن الأمة هي روح، ومبدأ روحي "، مضيفا بأن تكون لها أمجاد مشتركة في الماضي، وإرادة مشتركة في الحاضر، وأن تكون قد صنعت بأكملها أشياء عظيمة، ولا تزال تريد صنع الكثير من هذه الأشياء².

وإذا ما كانت الأمة تسبق الدولة في وجودها، وتقدم الأرض التي هي الاطار الطبيعي للجماعة السياسية، وللوجود الشرعي، وممارسة السيادة "، فهذا لا يعني إستحالة نشوء الدولة قبل إكتمال حالة الوعي القومي، فبعض الدول التي نالت إستقلالها حديثا، ولا سيما في القارة الأفريقية، لم تبلغ بعد تلك المرحلة المطلوبة من الاندماج الوطني، ولا تزال تعيش مرحلة صراعاتها القبلية القديمة في وقتنا الراهن³. الدولة الأمة، مكتملة النمو والشروط، هي تلك التي تعيش حالة متقدمة من الوعي الذاتي الذي يجنبها الوقوع في الصراعات الداخلية، ويوفر لها سلطة مركزية ثابتة، ويؤمن لسكانها تلك الدرجة المطلوبة من الإنسجام الثقافي والفكري الذي يسمح لهم بتوجيه كل طاقاتهم لخدمة الدولة وتطويرها

¹ - Idem.

² - WATTS, William et FREE, Lloyd A. *State of the Nation*, 1974. Potomac Associates, 1974.

³ -Watts, op.cit.,p.67.

. وعندما نتكلم عن الدولة الامة، كوحدة سياسية متكاملة، فاننا نشير بذلك إلى تسمية مزدوجة ذات مضمون واحد. فالأمة تصبح هي الدولة أو الوطن، وهذا الأخير يصبح بدوره التسمية العاطفية والروحية للأمة.

ج) السلطة السياسية¹:

تعتبر السلطة السياسية الركن الثالث من أركان الدولة، فلا يمكن تشكل الدولة من غير وجود السلطة السياسية التي تكون مستقلة كلياً عن أي سلطة أخرى. واستقلالها هذا يكون أحادي الجانب. وتقوم السلطة السياسية على مبدأ الأمر والإكراه. فلا شيء مستقل عن سلطة الدولة، فجميع الأفراد والمؤسسات المتواجدين داخل إقليمها يكونون خاضعين تماماً للقوانين التي تضعها السلطة السياسية. وهذا يعني أننا عندما نقول بأن الدولة في المجتمع نفسه، أو هي مجموع المواطنين، أو أنها لوحدها تمثل كامل الحقوق والمصالح المشتركة بينهم، فهذا يعني أنه يستحيل وجود أي شيء ضمنها أكبر منها.

وبما أن الدولة هي التجسيد القانوني للأمة، فإن عليها تولي تنظيم هذه الأمة من الناحيتين السياسية والقانونية عن طريق سلطة سياسية تمكنها من ضمان استمرارها على المستوى الداخلي، وحمايتها على المستوى الخارجي، ولذا، فانه لا بد لهذه السلطة من أن تمتلك خصائص أساسية²:

أولها: الشخصية المعنوية، وهي تلك الصفة التي تسمح لنا بفهم قدرة الدولة واستمراريتها فالدولة هي كيان خاص يتمتع بصلاحيات وحقوق متميزة، ويمتلك حياة خاصة مستقلة عن حياة أعضائه، ولا سيما الحكام. فهؤلاء يستمدون سلطتهم من الدولة ويمارسونها بإسمها، والشرعية التي يتمسكون بها لتبرير تصرفاتهم السلطوية على المستويين السياسي والإداري تتبع أصلاً من هذه الشخصية الكيانية للدولة.

والدولة، من حيث المبدأ، دائمة، بالرغم من التغيرات أو التبدلات التي يمكن أن تطرأ على النظام السياسي السائد فيها، فانتقال النظام من الديموقراطي إلى الديكتاتوري أو من القيادة الجماعية إلى الفردية لا يغير في شيء من جوهر وجود الدولة.

ثانيهما: السيادة، أي أنها " لا تلقي قوانينها الأساسية من أحد، فهي لوحدها تمتلك صلاحية الصلاحية، التي تمكنها من التصرف بحرية على المستويين الداخلي والخارجي.

وتتلخص السيادة على المستوى الداخلي بقدرة الدولة المطلقة على إتخاذ ما تشاء من قرارات، وفرض ما تراه ملائماً من قواعد لتنظيم حياتها الذاتية، أو حياة الجماعات المختلفة، أو الأفراد الذين يعيشون في كنفها.

وهي لوحدها تحتكر قوة الإرغام (من قضاء وقوات مسلحة لإجبار الآخرين على التقيد بقراراتها، واحترام، وتنفيذ قوانينها..

¹ - GOBLE, Carole et STEVENS, Robert. State of the nation in data integration for bioinformatics. *Journal of biomedical informatics*, 2008, vol. 41, no 5, p. 687-693.

² - Idem.

وتتميز هذه السيادة، على المستوى الدولي بالإستقلال التام تجاه الدول أو الوحدات السياسية المستقلة الأخرى. فلا تستطيع أية قوة خارجية فرض إرادتها على الدولة، أو إجبارها على التنازل عن جزء من أراضيها، أو إرادتها. فالسيادة، بهذا المعنى، كلياً وشاملاً، ولا تقبل التجزئة أو التنازل. وللدولة ملء الحرية بإختيار ما تشاء من صنوف التعاقد والالتزام حسبما تمليه عليها مصالحها، وما تقتضيه ضرورات حماية حدودها وأراضيها.

وثالثهما: ممارسة الصلاحيات اللازمة لتنظيم المجتمع، وتطوير مرافقه، والسهر على إستقراره وأمنه، من خلال تدخلها المباشر في الشؤون العامة بهدف التوجيه، أو التحكيم، أو التقرير. أي بكلمة موجزة أن ممارستها لهذه الصلاحيات تشمل كافة أوجه وقطاعات الحياة الاجتماعية. وهي تقوم بذلك من خلال المؤسسات السياسية العامة المتمثلة بالسلطات الأساسية في الدولة، أي: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

وهكذا نرى بأن السلطة السيدة لا تقوم في تعدد الإرادات، وإنما في الدولة الممهورة بسلطة الإرغام بواسطة عقد خضوع الأفراد. وهذه السيادة لا تبدأ بالوجود إلا في المرحلة التي تمتلك فيها الدولة، بعد تأسيسها في شخصية معنوية، إرادة بديلة عن كل الإرادات الفردية، وتستطيع فيها فرض هذه الإرادة بالقوة عند الحاجة.

المبحث الثاني: علم السياسة هو علم السلطة:

أولاً: مدخل مفاهيمي

يعتبر تعريف علم السلطة في عصرنا الحاضر أكثر التعاريف شيوعاً لعلم السياسة. ويعتبر ماكس فيبر، هارولد لاسويل، وجورج بيردو، وموريس ديفرجيه، وريمون آرون أبرز المدافعين عنه، وقبل الغوص في تحليل الموضوع وجب التمييز بين معاني المصطلحات التالية: التأثير، القوة، القدرة الشرعية والطاعة وعلاقتها بمصطلح السلطة.¹

إن كلمة التأثير تعني ان فرداً ما يحمل فرداً آخر على القيام بعمل لم يكن ينوي القيام به، أو عكس ذلك، يدفعه إلى عدم القيام بالفعل الذي كان يود فعله، وكل علاقة بشرية لا يكون أطرافها متساوين، تتضمن عامل تأثير، على حد قول موريس ديفرجيه.

وقد عرف روبير دال التأثير بأنه علاقة بين فعاليات، يقود أحدهم الآخرين بواسطتها إلى عمل الشيء الذي لم يكونوا ينوون عمله لولا تدخله. فالتأثير يعني وجود من هو أقوى من الآخرين، أي وجود عدم مساواة واقعية، وإن كانت هناك مساواة قانونية وردت في نصوص تشريعية، فقد تكون هناك

¹ - ELIAS, Norbert. Processes of state formation and nation building. In: *Transactions of the seventh world congress of sociology*. Geneva: International Sociological Association, 1972. p. 274-84.

مساواة بين شخصين على الصعيد الحقوقي، ولكن امتلاك أحدهما قوة أكبر من الآخر، تجعله يؤثر على فعله ويرتدي التأثير أشكالاً مختلفة، فقد أحصى روبير دال 1400 شكل، يركز على عوامل متعددة، منها القوة المادية، والغنى، والامتيازات، الخ.¹

أما كلمة قدرة، فهي تنطوي على عامل ممارسة القهر والإكراه، بمعنى أنه يمكن أن ينزل فرداً ما عقوبة يفرد آخر، في حال عدم إنصياحه لطلبه. لهذا يقول دال إن القدرة هي حالة تأثير خاصة تنطوي على خسائر كبيرة بالنسبة لمن يرفض الإلتزام بها. كما أن لاسويل يعبر تقريباً عن الشيء عينه، قائلاً إن التهديد بالعقوبات، هو الذي يميز عامة القدرة عن التأثير. فالقدرة هي حالة خاصة لممارسة التأثير، وهي تعني العملية التي تصيب سياسات الآخرين بواسطة التهديد أو الاستعمال الفعلي لعقوبات صارمة، في حال عدم الخضوع للسياسات المرادة.

بالنسبة لمصطلح القوة: كثيراً ما يعرف علماء السياسة القوة بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين بمقاومة أو بدون مقاومة. وقد تنبع القوة من عدد من المصادر، بما في ذلك الطبقة الاجتماعية، الموارد المادية، الكاريزما الشخصية أو الجماعية، والتأثير الاجتماعي للتقاليد... إلخ. غالباً ما يستخدم مصطلح السلطة لوصف القوة التي تعتبر شرعية من قبل البنية الاجتماعية. وبحسب المرجعية الفيبيرية "نسبة لماكس فيبر" يمكن للدولة أن تفرض مبادئها بالقوة دون أن تفقد سلطتها الشرعية.

فالشرعية أمر حيوي لمفهوم السلطة؛ وهي الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها تمييز السلطة عن المفاهيم المختلفة للقوة. ولا يمتلك من هم في السلطة فقط القدرة على إجبارنا على الامتثال، ولكن يُعتقد أيضاً أن لديهم الحق في القيام بذلك. هذا تمييز مهم حقاً، ويساعد على وضع فواصل دلالية تحدد الفرق بين القوة والسلطة.²

القوة = القدرة على جعلنا نفعل شيئاً ما.

السلطة = الحق في جعلنا نفعل شيئاً ما.

في حين يمكن وصف القوة بأنها القدرة على التأثير في سلوك شخص آخر، يمكن فهم السلطة على أنها الحق في القيام بذلك. إن أساس هذا الحق يعود إلى الشرعية والوجه الآخر للشرعية هو الطاعة.

¹ - Idem.

² - NUGENT, David. Building the state, making the nation: The bases and limits of state centralization in "modern" Peru. *American anthropologist*, 1994, vol. 96, no 2, p. 333-369.

في كتابه "قواعد السياسة" يذكر هارولد لاسكي أن الدولة، تاريخيا، قدمت دوما، الوجه الصارخ لمجموعة كبيرة من الناس (المحكومين) تدين بالطاعة الى عدد قليل من الرجال (الحكام). وفي هذا الصدد فان الظاهرة السياسية الاولى لعلم السياسية (و التي تتخفى وراء السلطة) ليست السلطة وانما الطاعة تعبيرا عن اهمية هذا التوجه افترض أحد ابرز الباحثين السياسيين وهو " برتران دي جوفينال" المعروف بتعريفه الخاص للدولة باعتبارها الاحتكار الشرعي للسلطة، "، كتابه المعنون "في السلطة" بفصل مخصص "للطاعة المدنية" تعتبر الطاعة حسب تعبير "غابريال مارسيل" لغزا يحتاج للاستكشاف لفهم السلطة وتفسيرها، لأن هذه الأخيرة كظاهرة لا تكمن في من يمتلكها فقط ولكن أيضا من يتجاوب ويخضع لها ويؤيدها سرا وعلانية. وهذا ما يضع الباحث السياسي وجهها لوجه مع أحد أكثر المسائل إثارة في علم السياسة وهي مسألة الشرعية¹.

أساس الشرعية هو قبول الأغلبية حق فرد أو جماعة في الحكم وممارسة السلطة بما فيها حق اللجوء الى القوة ان اقتضى الأمر ذلك. هذا التعريف المبسط يرسم بدقة معالم الشرعية، فهو يوضح:

أولا: ان قبول المحكومين وقناعتهم، وليس ادعائهم، هو جوهر الشرعية.

وثانيا: الشرعية ليست مكسبا أبديا ونهائيا بل هي ذات طبيعة تطويرية ومتقلبة تتجدد باستمرار، وعلى الحاكم صيانتها دوما وإلا سقط العقد الذي بموجبه تحصل من قبل المحكومين على هذه الشرعية.

اذ يجب صيانة ما يسمية ماكس فيبر ب "الايمان بالشرعية" الذي يعتبره عاملا حاسما، فهو يرى ان كل سلطة تسعى الى صيانة الايمان بشرعيتها. باختصار الشرعية هي فكرة و اعتقاد و قناعة شعبية بجدارة الحاكمين باحتلال موقع القرار و مركز السلطة السياسية. وحسب جون لوك تعتمد شرعية السلطة السياسية في الدولة، على ما إذا كان نقل السلطة قد تم بالطريقة الصحيحة².

وتستمد الشرعية، حسب ماكس فيبر، من مصادر ثلاث: التقاليد، الزعامة الملهمة (الكاريزما)، والعقلانية القانونية.

وتعتبر الشرعية القانونية، المعمول بها في الديمقراطيات الغربية، أرقى نموذج وتعرف بالشرعية الدستورية أو المؤسسية. اضافة الى مصادر فيبر للشرعية يمكن اضافة الايديولوجيا التي اصبحت تقريبا

¹ - MCNAUGHT, Douglas. The state of the nation: contemporary issues in Indigenous language education in Taiwan. In: *Taiwan's contemporary Indigenous peoples*. Routledge, 2021. p. 128-146.

² - Idem.

المصدر الوحيد للشرعية لبعض أنظمة الحكم في العالم الثالث وفي المنطقة العربية خلال العقود الماضية، فلقد كانت الايديولوجيا القومية مصدرا لشرعية العديد من الأنظمة العربية.

ثانيا: ماذا نعني بالسياسة علم السلطة:

حسب توماس كوك أحد أبرز مفكري علم السياسة في الولايات المتحدة الامريكية، فإن فكرة علم السلطة يعتبر الموضوع الأساسي لعلم السياسة. بمختلف فروعه، ويهتم علم السلطة بدراسة السلطة في المجتمع من جوانبها المختلفة (أسسها، طبيعتها، مصدرها، أدواتها، أهدافها، وآثارها الأخلاقية والفكرية المادية). ومن هذه النقطة نلاحظ أن موضوع علم السياسة، لا يمكن حصره فقط في علم الدولة، فهو أوسع من ذلك بكثير إذ يمتد أيضا إلى، الجمعيات المحلية، المؤسسات، النقابات، المؤسسات الدينية. الخ.¹

وأطروحة علم السياسة علم السلطة ليست حديثة ولا أمريكية خالصة كما الاعتقاد سائد، فهي تعود الى العهد اليوناني ممثلة على سبيل المثال في جمهورية أفلاطون كما أنها اساس ما اصطلح عليه بالنزعة الميكيفالية في عصر النهضة، وكان وصول أساتذة مهاجرين الى الولايات المتحدة وهارين من الانظمة الشمولية دور في احياء هذه الاطروحة والدفاع عليها في المجتمع العلمي السياسي.²

فما هي السلطة ؟

تنحدر أصول الكلمة للغة الإغريقية حيث أطلق عليها لفظ كراتوس cratos وتعني السلطة وهي شكل من أشكال القوة يستند لفكرتي الطاعة والشرعية، ويقصد بها الأمر والتوجيه.³

ولهذا وكما سبق تقديمه غالبًا ما يستخدم مصطلح السلطة لوصف القوة التي تعتبر شرعية من قبل البنية الاجتماعية.

والسلطة بهذا المعنى تتصف بصفات ثلاث هي:

أولا تفترض عنصر الإكراه.

وهي ثانيا ظاهرة نسبية ؛

وهي ثالثا ظاهرة شرعية.

¹ - NUGENT, David. Building the state, making the nation: The bases and limits of state centralization in "modern" Peru. *American anthropologist*, 1994, vol. 96, no 2, p. 333-369.

² - Ibid, P 345

³ - ELIAS, Norbert. Processes of state formation and nation building. In: *Transactions of the seventh world congress of sociology*. Geneva: International Sociological Association, 1972. p. 274-84.

1- السلطة والإكراه المادي والمعنوي والنفسي Coercive¹ :

الإكراه وهو أحد عناصر السلطة الأساسية إذ تتضمنه في أوسع معانيها وفي أبسطها. نعني بالإكراه الضغط الشديد الذي يولد الانطواء والخضوع وإكراه نوعان إكراه مادي و إكراه معنوي. والإكراه المادي أي الجسدي في الجماعة المنظمة، أدواته عديدة ابتداء من الشرطة والجيش والسجون دون الحديث عن التعذيب وأساليب، والإكراه المعنوي يكون نتيجة للخوف والرغبة وكذلك الإكراه عن طريق الاستيعاب الجماعي ونقصد بذلك خضوع الفرد واضطراره للانسحاق في اتجاه معين نتيجة لانتسابه لجماعة أو منظمة أو حزب أو مجتمع معين.

2- السلطة نسبية Relative² :

لا تتحدد السلطة فقط بأصحابها بل تمتد أيضا إلى من توجه إليهم. فهي علاقات اجتماعية تدور في حلقة مفرغة فكل حاكم محكوم في آن واحد، و مثال ذلك مدير الجامعة هو صاحب سلطة بالنسبة للأستاذ، ولكنه محكوم وليس حاكم بالنسبة لوزير التعليم العالي و البحث العلمي وهناك الكثير من الأمثلة المشابهة وهو ما يعبر عن حقيقة نسبية السلطة.

3- السلطة تتصف بصفة الشرعية Legitimate³ :

يعني مصطلح الشرعية التسليم والقبول ولا يكون هذا المعنى بمفهوم السلطة فقط، بل يمتد لكل من يستعملها ضمن حدود استعمالها، وفكرة شرعية السلطة تستند أساسا إلى مجموعة من الشروط تحدد أسلوب الوصول إلى السلطة.

فالسلطة تصير شرعية عندما تعكس تلك المجموعة من المعتقدات السائدة، وهكذا لا يمكن الحديث عن شرعية واحدة وإنما عن شرعية تحددت بالمكان والزمان، فالشرعية السياسية في خلال القرن السابع عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر كانت تتحدد بالأصل الملكي، بالدم الأزرق، أما الشرعية اليوم فتدور في فلك فكرة السلطة الشعبية، أو بعبارة أخرى انتخاب أو الاقتراع العام كما نجد النظرية الشيوعية وأحزاب الإسلام السياسي التي تضيف فكرة الانتماء للحزب والولاء للعقيدة كمصدر للشرعية السياسية.

¹ - BOHLER-MULLER, Narnia et SOUDIEN, Crain. Ethics, politics, inequality: new directions: state of the nation. 2021.

² - Idem

³ - Idem

إن تعريف علم السياسة بأنه علم السلطة يركز على مبدأ الفصل في التحليل السياسي بين الدولة والمجتمع ؛ وعلى ضرورة تجاوز التحليل السياسي للإطار المؤسسي، لكي يتناول كل ما له صفة سياسية في المجتمع.

والصفة السياسية، برأي جورج بيردو، هي الصفة المرتبطة بكل حدث أو عمل أو حالة تعبر عن وجود علاقات سلطوية وطاعة، هدفها خدمة غاية مشتركة، لجماعة بشرية. ففي كل جماعة بشرية، مهما كان حجمها ودرجة تطورها، نجد من يقود ويوجه ويتخذ القرارات ومن يطيع وينفذ ويتحمل النتائج. فجذور ظاهرة السلطة تنطلق من التمييز في المجتمع بين الحكام والمحكومين. وهذا التمييز لا يقتصر على الدولة، إنما يشمل كافة المجتمعات البشرية.

والسياسة، برأي ريمون آرون، هي دراسة العلاقات السلطوية بين الأفراد والجماعات، في سلم تراتبية القوى داخل الجماعات المتعددة والمعقدة.

فالسلطة تتكون من نشاط الحاكمين إن في الدولة، أو في سائر الجماعات البشرية. نتيجة لذلك، تصبح السلطة في الدولة غير مغايرة لما هي عليه في الجماعات البشرية الأخرى. وإذا كانت تحمل فروقات، في الواقع، فإن الدراسة المقارنة للقدرة في كل من الجماعات البشرية، بما فيها الدولة، تسمح بتسليط الضوء على هذه الفروقات.

من هذا المنطلق نستطيع القول أن تعريف علم السياسة بأنه علم السلطة، هو تعريف عملي أكثر من تعريفه بأنه علم الدولة، لأن¹:

- الأول يفسح في المجال لإمكانية دراسة طبيعة السلطة في الدولة دراسة علمية، وذلك بالمقارنة مع السلطة في الجماعات البشرية الأخرى ؛ بينما يزيل المفهوم الثاني هذه الإمكانية. فدراسة السلطة، دراسة مقارنة في مختلف الجماعات البشرية، تمكننا من إكتشاف الفروقات في طبيعة السلطة في كل من الدولة والجماعات الأخرى، هذا إذا كان هناك من فروقات، كما سبق وقلنا.

- من جهة أخرى، كان لتضخيم القدرة السياسية وللأبعاد التي اتخذتها في الدولة الحديثة، خاصة في إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية، أثر كبير في تحول علم السياسة عن الدراسة العامة للدولة إلى الدراسة المركزة والمعمقة للسلطة السياسية. ذلك أن سلطة الحكام تجاوزت الحدود التي رسمها القانون والقواعد الدستورية، في نطاق الشرعية، مما يستلزم تخطي دراسة القواعد القانونية التي تركز عليها الدولة أو السلطة، والبحث عن قوانين

¹ - SEHGAL, Ikram. State of the Nation 2013. *Defence Journal*, 2013, vol. 16, no 5-6.

السلطة التي يستمد المحاكم قوته منها. وهذه السلطة السياسية شهدت تضخما إن في الإتحاد السوفياتي أو في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي الأولى ظهر ذلك مع ستالين الذي إمتاز حكمه بالخضوع لقواعد السلطة الشخصية المطلقة أكثر مما خضع لأي اعتبارات أخرى، وقد برز ذلك في الحملة التي شنها خروتشوف على ستالين في التقرير الذي قدمه للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن تضخم السلطة السياسية هو ناتج، بشكل أساسي، عن تقدم التكنولوجيا العسكرية، وعن قيام جهاز دفاعي منظم تنظيماً دقيقاً، يركز على هذه التكنولوجيا، ويهدد باستيعاب سائر مؤسسات الدولة، وبالحلول محل الدولة المدنية. وقد نبه إلى هذا الخطر الرئيس أيزنهاور في رسالته الوداعية للشعب الأمريكي في 17-1-1961، إثر انتهاء ولايته، إذ قال يتوجب الحذر من اكتساب المركب العسكري - الصناعي (لقوة تأثير في مجالس الحكومة... ويكمن في مثل هذا التأثير خطر كارثي، وهو خطر نشوء قدرة محل جميع القدرات الأخرى. وهو خطر موجود ويمكن أن يستمر. فعلياً أن لا نتيح مطلقاً لقوة هذا المركب الجديد أن تهدد حرياتنا وعملياتنا الديمقراطية. أما في دول العالم الثالث، فإننا نشهد أيضاً تضخماً للسلطة السياسية، ولكن بأشكال مختلفة، تتلخص بتركيز السلطة في شخص واحد، أو مؤسسة واحدة (حزب، جيش).

لكل هذه الأسباب ينصب علم السياسة في عصرنا الراهن على دراسة السلطة السياسية أكثر مما ينصب على دراسة الدولة. يؤخذ على تعريف علم السياسة بأنه علم السلطة ما يلي:

- تحويله علم السياسة إلى مجرد البحث عن القوانين التي تحكم الصراع على السلطة، وهذا الصراع ليس سوى مظهر من مظاهر الحياة السياسية. فالسلطة تبدو كأنها أداة سياسية، وفي كثير من الأحيان لا يكون إكتساب السلطة هدفاً قائماً بذاته، إنما يكون وسيلة لتحقيق أهداف أخرى. لذلك يخشى أن يؤدي، حصر علم السياسة بالبحث عن قوانين السلطة، إلى إهمال أوجه أخرى أساسية في الحياة السياسية..

- من ناحية أخرى، لا يبعد، تعريف علم السياسة بأنه علم السلطة، خطر الوصف النيو - مؤسسي Neo - Institutionnelle على حد تعبير جان - بييار كوت لأن بعض الباحثين السياسيين يعتمدون هذا المفهوم لعلم السياسة، وفي الوقت نفسه، يكتفون بأبحاثهم بوصفه تأسيس للسلطة، أي كيفية تحويلها إلى مؤسسة، وإقترح نماذج تصنيفية للسلطة المؤسسة

- المأخذ الثالث على تعريف علم السياسة بأنه علم السلطة، هو مغالاته بالشمولية. فإن تركيز علم السياسة على تحليل ظاهرة السلطة يقود في النهاية إلى إدماج علم السياسة بعلم الاجتماع، لأنه لا يوجد جماعة تجهل ظاهرة السلطة، ولأن تمييز السلطة السياسية عن السلطة بوجه عام هو صعب جدا. فمن الممكن أن تكون كل سلطة، في شكل من الأشكال، سلطة سياسية، أو أن تتحول إلى سلطة سياسية، فالثروة والقوة العسكرية مثلا يمكنهما أن يتحولا إلى سلطة سياسية. لذلك يقول البعض أن هذا التعريف بعلم السياسة تنقصه الدقة، لأنه لا يسمح بوضع حدود واقعية بين علم السياسة وعلم الاجتماع.

ولكن هل من الممكن وضع حدود واضحة بين علم السياسة وسائر العلوم الاجتماعية؟ إن ذلك يبدو غير ممكن لأنها لا تمتلك ميادين متميزة تمايزا ماديا، غير أن ما يمتاز به كل منها هو طريقة اختيار الوقائع.

ومحور إهتمام علم السياسة واضح ويسير التعريف: فهو يهتم بالسلطة، وبكيفية الاستيلاء عليها، والمحافظة عليها، وممارستها، ومقاومتها. ويكفي هذا لتبرير نزوعه لأن يعتبر علما متميزا عن سائر العلوم، كما يقول، روبسون.

المبحث الثالث: علم السياسة علم شامل ديناميكي Political Science is a comprehensive Science:

برجوع للعناصر التي تم التطرق إليها نلاحظ أن علم السياسة هو علم شامل. فهو يجمع علم الدولة بشموليتها، بعلم السلطة بمختلف تطبيقاتها ومظاهرها.¹

- أولا: السلطة الجماعية المباشرة: مثل السلطة في الجماعات البدائية مثل العشائر وسلطتها الجماعية على الفرد الذي إن خالف تقاليدها وعاداتها يتعرض للعنة والنبد أو لعنة الطوطم (اله عند البدائي وهي لعنة السلف أو الألهة، فهو يواجه حكم الإعدام الذي لاجابة به إلى قاضي أو مقصلة).

- ثانيا: السلطة المشخصة: وتتمثل هذه الصورة في المجتمع القبلي حيث يختص رئيس القبيلة بالسلطة السياسية، وفي المجتمعات ذات السلطة الفردية المطلقة حيث السلطة من خصائص

¹ - BUTLER, Judith, SPIVAK, Gayatri Chakravorty, et al. Who sings the nation-state. *Language, politics, belonging*, 2007, p. 58-61.

فرد واحد لا يخضع في ممارسته لمظاهرها لنظام معين، أو المجتمع الإقطاعي الوسيط في أوروبا حيث كانت من خصائص القادة الإقطاعيين.

— ثالثا: صورة السلطة الأبوية أو سلطة رجل الدين أو مدير المدرسة أو سلطة الأسد في الغابة أو الديك في حظيرة الدجاج والتطبيقات المختلفة.

— رابعا: السلطة المنظمة: وهي تعبير عن السلطة المنظمة في المجتمع السياسي أو الدولة.

من هنا القول إن موضوع علم السياسة هو التوزيع السلطوي للقيم، لأنه لا يتناول فئة من المجتمع، إنما المجتمع بكامله، وهو ملزم لجميع أفراد هذا المجتمع، وهذا التعريف بعلم السياسة يمتاز عن غيره بالدقة، وبمحاولة الفصل بين السياسيات والاجتماعيات، بواسطة التمييز بين التوزيع السلطوي وغير السلطوي للقيم، كما يمتاز بعدم حصر موضوع السياسة بالدولة، لأن التوزيع السلطوي للقيم لا ينحصر ظهوره بالدولة؛ إنما يظهر أيضا في المجتمعات البدائية والقبلية حيث توجد سياسة تتناول جميع فئات المجتمع، كما يظهر أيضا على الصعيد الدولي على الرغم من عدم وجود سلطة دولية لها صفة الحكومة.

والتوزيع السلطوي للقيم يظهر في المجتمع بظهور سياسة اجتماعية تتناول فيه جميع فئات المجتمع لا فئة من دون الأخرى، وظهور هذه السياسة هو نتيجة لتنازع فئاته على القيم الكائنة أو التي يجب أن تكون فيه. ولا يمكن أن يسوى هذا التنازع إلا بوضع سياسة تفرض على الجميع.

والخلاصة أن علم السياسة يتناول ظاهرة السلطة من نواح ثلاث:

— أولا: الناحية الشكلية، Formal: دراسة قانونية هيكلية تدور حول النظم السياسية، أي الإطار الذي يحتضن الحقيقة الاجتماعية، فيه تختلط الدراسة السياسية بالدراسة القانونية.

— ثانيا: ناحية ديناميكية Dynamic: تناول الواقع السياسي أي التطبيق الفعلي للنظم، أي دراسة ما هو قائم وليس ذلك الذي يفترض أن يكون. وهنا يكون الارتباط بالنواحي الاجتماعية وال نفسية أكثر وضوحا ولو من حيث التحليل الميكروكزمي (الجزئي) للمادة السياسية.

— ثالثا: النواحي الوظيفية، unctional: أي الأهداف التي تسعى إليها الجماعة السياسية في كلياتها أو في جزئياتها، كحقائق عقيدة مطلقة أو كأهداف محددة بدواعي الأمن القومي، الدراسة هنا تتطرق إلى ميدان القيم محمولة هذه على أوسع معانيها.

إستنتاج:

أن حصر موضوع علم السياسة أمر غير ممكن فربطه بعلم الدولة لا يصلح باعتبار أن هناك مجتمعات نشأة قبل وجود الدولة، كما أن ربطه بعلم السلطة غير فعال باعتبار أن السلطة نسبية ولا يمكن حصوها، لدي فمن الأفضل ربط موضوع السياسة بالتوزيع السلطوي للقيم.

الفصل الخامس

مجالات علم السياسة

الفصل الخامس: مجالات علم السياسة

تمهيد

ينفرد كل علم بموضوع يختص بمعالجته معالجة دقيقة وشاملة، بحيث يصب جل إهتمامه عليه، وعلى الظواهر المنبثقة منه. وبعد أن أصبح علم السياسة علما قائما بذاته، فمن الطبيعي أن يتوجه اهتمام المفكرين السياسيين نحو البحث عن الموضوع الأساسي لهذا العلم. وبسبب عدم إتفاق المفكرين بخصوص هذه النقطة فقد تم رسميا الاتفاق على تحديد موضوعات لعلم السياسة.

عملت نخبة من الباحثين السياسيين، إجتمعت في دار اليونيسكو في باريس في سبتمبر 1948 على تحديد المجالات التي تشملها دراسة الظواهر السياسية تحديدا واضحا. فاعتبرت أن علم السياسة علم قائم في الواقع، وأن عليها سبره أكثر مما عليها الاعتراف به. فحددت مجالاته إنطلاقا من وجوده الواقعي، أي من إهتمامات المؤسسات والاختصاصيين العاملين في مجال التعليم والبحث السياسي، وليس من تصور عقلائي عام. وقد حددت هذه المجالات كما يلي:

أولا- المؤسسات السياسية:

ثانيا - الأحزاب والقوى الضاغطة والرأي العام:

ثالثا - النظرية السياسية:

رابعا - العلاقات الدولية:

وسنعتي لمحة موجزة عن هذه المجالات، لأن دراستها بالتفصيل تتعدى إطار هذه المحاضرة:

المبحث الأول: المؤسسات السياسية.

أولا: تعريف المؤسسة:

لم يتفق المفكرين على تعريف واحد للمؤسسات وذلك نظرا لشمولها مجالات عدة، سياسية وإجتماعية وإقتصادية وغيرها، حيث عرفها كل حسب نظرته الخاصة. فقال فريدريك . من خلال رؤية إجتماعية سياسية، أن المؤسسة هي "مجموعة أفعال أو أعمال سياسية، منظمة بشكل ثابت، ولها وظيفة أو هدف داخل منتظم سياسى" أما فوكونه وموس ، فقد عرف المؤسسة بأنها "مجموعة أفعال أو أفكار مؤسسة، يجد الأفراد أنفسهم أمامها، وخاضعين لها"¹

كما أن موريس هوريو عرف المؤسسة من زاوية حقوقية، فقال "أنها تنظيم حقوقي - إجتماعي"، أي تنظيم مخصص لمجموعة أفراد يتم الاعتراف بسلطتهم لأنها نشأت متلازمة مع النظام العام، ولها طابع الديمومة، وهي قائمة على موازين قوى أو على فصل للسلطات، وتضمن المؤسسة المتخصصين، فتحافظ على حالة من السلم الاجتماعي، هي بمثابة التعويض عن الإكراه الذي تمارسه على أعضائها"².

¹ - COLOMER, Josep. *Political institutions in Europe*. Routledge, 2003.

² - Ibid, P43

والمؤسسة، برأي مارسيل بريلو، هي "جمع إنساني موحد، ذو تنظيم داخلي وذاتية خارجية". ويمكننا القول، بعد الاطلاع على هذه التعريفات وغيرها، وعلى بنية المؤسسات ووظائفها، أن المؤسسات "هي مجموعة بني أساسية، يقوم عليها تنظيم المجتمع، وفق قواعد حقوقية مكتوبة أو عرفية. وهي تنطوي على فكرة تعمل على تحقيقها، بواسطة القيام بوظائف محددة، وللمؤسسة صفة الديمومة، ولها شخصية معنوية، لأن مصلحتها متميزة عن مصالح أعضائها، أي الأفراد العاملين فيها. وهذه الشخصية المعنوية هي التي تعطي المؤسسة طابع الديمومة، لأنها تستمر رغم تبدل هؤلاء الأفراد. فالمؤسسة تجسد فكرة أو قيمة معينة، وترتكز على قواعد، وتقيم روابط بين مجموعة من الأفراد. وهي تكتسي شخصية تضعها فوق إرادة مؤسسيها، وتستمر بعد زوالهم".

والمؤسسات على نوعين خاصة وعامة. فالمؤسسات الخاصة ترتبط أهدافها بالأفراد، أما المؤسسات العامة فهي مرتبطة بالنظام العام في المجتمع أو الدولة.

والمؤسسات العامة، تقسم بدورها إلى مؤسسات سياسية ومؤسسات غير سياسية (إدارية، قضائية، عسكرية، الخ).

ثانيا: تعريف المؤسسات السياسية:

تعرف المؤسسات السياسية على أنها المؤسسات العامة التي تمتلك صلاحية إتخاذ القرارات السياسية التي تضم المجتمع السياسي.

فلا تنحصر صلاحياتها في مجال محدد، ولا في فئة أو جماعة معينة، إنما تتناول المجتمع الشامل التي تتواجد فيه كل الجماعات والفئات. فهي تجسد إرادة عامة، شعبية أو وطنية، وتخضع لقراراتها وتوجيهاتها كافة المؤسسات القائمة في إطار المجتمع السياسي والدولة¹.

— فمجلس النواب والحكومة ورئاسة الجمهورية، هي المؤسسات السياسية الأساسية، وهي توجد في قمة هرم السلطة، وتوجد على مستوى أدنى منها، المؤسسات الإدارية والقضائية والعسكرية.

— فالمؤسسات السياسية تحدد التوجهات العامة، وتتخذ القرارات الأساسية، وتقوم المؤسسات الإدارية بالتحضير لهذه التوجهات والقرارات، ومن ثم تنفيذها.

— أما المؤسسات القضائية، فتتخصص مهمتها في فصل النزاعات وتطبيق القوانين،

— في حين تعمل المؤسسات العسكرية على تنفيذ القرارات السياسية ذات الطابع العسكري.

والتمييز بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الإدارية لا يبدو واضحا إلا على الصعيد الحقوقي، أما على الصعيد العملي فيوجد مجال مشترك بين الاثنين، لأن الهيئات العليا والموظفين الكبار

¹ - MOE, Terry M. Power and political institutions. *Perspectives on politics*, 2005, vol. 3, no 2, p. 215-233.

في الدولة يشكلون، في الوقت نفسه، جزء من المؤسسات السياسية والمؤسسات الادارية، فهم لا يشاركون، رسميا إلا في تنفيذ القرارات والتوجهات، ولكن، عمليا، يلعبون دورا هاما في إتخاذ القرار¹.

وللمؤسسات العامة جميعا، سياسية وإدارية وقضائية وعسكرية، أهمية سياسية كبرى، لأنها تقوم بدور أساسي في الحفاظ على الدولة والمجتمع عبر الوظائف التي تقوم بها، أما بالنسبة لنشوء المؤسسات السياسية، فيرى بعض الباحثين السياسيين، الذين يسيطر على أبحاثهم الطابع الحقوقي، أن هذه المؤسسات لا تنشأ إلا في إطار الدولة، أي بعد أن يصبح للمجتمع كيانا حقوقيا. فالسياسة برأيهم هي علم الدولة، ولا وجود لمؤسسات سياسية، إلا في الدولة. فالدولة هي مؤسسة المؤسسات، على حد تعبير مارسيل بريلو أحد أبرز القائلين بهذا الرأي.

أما الباحثين الذي يغلب على أبحاثهم الطابع السوسيولوجي، فيقولون أن السياسة هي علم السلطة وليست علم الدولة، والسلطة سبقت نشوء الدولة، وهي موجودة في مختلف المجتمعات البشرية، لذلك توجد في هذه المجتمعات مؤسسات سياسية إلى جانب وجود هذه المؤسسات في الدولة. وسنطرح هذه الآراء ونناقشها لاحقا.

ثالثا: النظام السياسي: Le regime politique

تعتبر المؤسسات السياسية المكون الأساسي لأي نظام وتتمثل هذه المؤسسات في رئاسة الجمهورية أو الحكومة، البرلمان بغرفتيه... الخ وتكون هذه المؤسسات مترابطة ومتنافسة فيما بينها، وتتوزع بينها آلية التقرير السياسي. وصلاحيات كل من هذه المؤسسات وطبيعة العلاقات القائمة فيما بينها تحدد طبيعة النظام السياسي، فهناك النظام البرلماني والنظام الرئاسي والنظام شبه الرئاسي، والنظام المجلسي. كما أن نمط توزيع القوى السياسية، العاملة في إطار هذه المؤسسات، يحدد بدوره نوع النظام السياسي. فهناك نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، ونظام تعدد الأحزاب. فالنظام الحالي في فرنسا، مثلا، هو نظام شبه رئاسي متعدد الأحزاب، بينما نظام الولايات المتحدة الأميركية هو نظام رئاسي يقوم على التنافس بين حزبين أساسيين، الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي².

رابعا: المنتظم السياسي Le systeme politique :

عرف جان وليم لايبير المنتظم السياسي على أنه "كل مكون من عناصر مترابطة، أي متصلة بعضها بعض بعلاقات، بنوع أنه اذا تعدلت إحدى هذه العلاقات، حصل تعديل في العلاقات الأخرى، ونتيجة لذلك يحصل تحول في الكل"³

وبهذا المعنى نتكلم مثلا عن المنتظم الشمسي. فالترباط بين عناصر المنتظم هو ترباط حركي، لأن حركة كل جزء مرتبطة بالجزء الآخر. فإذا ما تعدلت العلاقة بين عنصريين أو أكثر، من عناصر

¹ - PETERS, B. Guy. Political institutions, old and new. A new handbook of political science, 1996, p. 205-220.

² - VERNEY, Douglas V. The analysis of political systems. Routledge, 2013.

³ - Idem

المنتظم، تعدلت العلاقة بين العناصر الأخرى. وهذه التعديلات ينتج عنها حركات، تتواتر جميعها في اتجاه واحد.

والمنتظم السياسي لا يتكون فقط من المؤسسات السياسية المترابطة والمتناسقة، والتي تشكل النظام السياسي. فهو أوسع من النظام السياسي لأنه يشمل هذه المؤسسات، أي النظام السياسي، وعلاقاتها بمختلف عناصر المنتظم المجتمعي، أي العناصر الاقتصادية والثقافية والتاريخية والايديولوجية، الخ.

ويمتاز المنتظم السياسي عن غيره من المنتظمات المجتمعية، بارتكازه على علاقات الأمر والطاعة من جهة، وعلاقات السيطرة والخضوع من جهة أخرى. فهو مجموع العمليات التقريرية التي تتعلق بالمجتمع الكلي «Societe globale»، على حد تعبير جان وليم لابييار¹. والنظام السياسي هو جزء من المنتظم السياسي. ودراسة هذا الأخير تقتضي تحليل المؤسسات السياسية، التي تكون هذا النظام، والعلاقات التي تربطها بكافة عناصر المنتظم المجتمعي.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية:

إن للرأي العام أهمية كبيرة في الحياة السياسية، ففي الأنظمة الديمقراطية، يسمح للمواطنين المشاركة في ممارسة السلطة من خلال الإنتخاب. لكن هذه الوسيلة تعرضت لبعض الإنتقادات على اعتبار أنها غير كافية وذلك كونها تجرى دوريا وفرديا، مما تجعل المواطن وحيدا إزاء السلطة القوية والمتناسكة. من هنا ولدت الرغبة في عدم ترك المواطن على هذه الحالة، وإيجاد وسيلة إتصال مستمرة بينه وبين الحكام، تمكنه من المشاركة الفعلية في السلطة عبر العمل الجماعي، فنشأت تجمعات، سعت جاهدة إلى لعب دور الوسيط بين المواطنين والسلطة الحاكمة، وإلى التأثير بفاعلية كبيرة في سياسة هذه السلطة. هذه التجمعات تعرف بالقوى السياسية².

فالقوى السياسية هي مجموعات بشرية، على درجة متفاوتة من التنظيم، تعمل للتأثير، باستمرار أو في مناسبات معينة، على الحكام بشكل أو بآخر، كالأحزاب السياسية والنقابات والتنظيمات الثقافية والدينية.

وكل تجمع يمكن أن يتحول إلى قوة سياسية في مناسبة ما إذا عمل من أجل التأثير على توجهات الحكومة، بغية اعتماد سياسة معينة، في مجال من المجالات. فلكل نشاط في عصرنا الراهن، إمتدادات سياسية، مهما كان بطبيعته بعيدا عن السياسة، بسبب إتساع نطاق وظائف الحكومة، وشمولها مختلف النشاطات البشرية³.

¹ - VERNEY, Douglas V. *The analysis of political systems*. Routledge, 2013.

² - LEVY, Gilat. A model of political parties. *Journal of Economic theory*, 2004, vol. 115, no 2, p. 250-277.

³ - Idem

فاذا عمد تجمع غير سياسى، ثقافى مثلا أو رياضى، إلى الضغط على الحكومة من أجل إقرار سياسة ثقافية أو رياضية محددة، يكون قد تحول بعمله هذا إلى قوة سياسية.

وفي الدولة الحديثة، توجد قوى سياسية متنوعة، منها ما هو على درجة عالية من التنظيم والفاعلية، ومنها ما هو غير منظم جيدا وأقل فاعلية، منها ما هو دائم، ومنها ما ينشأ في ظروف معينة ويزول بزوالها.

وستتناول هنا من بين القوى السياسية، الأحزاب والقوى الضاغطة

أولاً: الأحزاب السياسية:

أ- تعريف الحزب السياسي:

يعرف الحزب السياسي على أنه تجمع منظم للأفراد، يهدف للتعبير عن وجهات نظر ومواقف ومصالح أعضائه وأنصاره، كما يعبر أيضا وعن خياراتهم السياسية، وفتح المجال أمامهم لممارسة السلطة. وذلك باعتبار أن الهدف الأساسي لأي حزب هو الوصول إلى السلطة .

ب- الأحزاب المنظمة والأحزاب غير المنظمة:

تختلف بنية الأحزاب الداخلية، باختلاف طبيعة الحزب السياسي فهناك أحزاب منظمة وأحزاب غير منظمة أو ضعيفة التنظيم.

- الأحزاب المنظمة: هي تلك التي تمتلك هيكلية داخلية مترابطة ومتماسكة بقوة، وقائمة على تسلسل في الوظائف والمسؤوليات.

فالتماسك الداخلي يفترض تنظيم الحزب، من القاعدة حتى القمة، على أساس وحدات وخلايا وأقسام محلية، وجهاز قيادي على المستوى الوطني (مكتب سياسى، مجلس قيادي، لجنة مركزية، الخ)، مترابطة ببعضها بعض، بحيث يحيط المسؤولون الحزبيون بأعضاء الحزب، على كل مستوى من المستويات التنظيمية.

ولهذا التماسك الداخلي نتائج، أهمها إلزام المنخرطين بايديولوجية الحزب وبرنامجه السياسي، وتقوية سلطة القيادة الحزبية وتشديد قبضتها على الحزب. ويتجلى ذلك في إختيار القيادة الحزبية للمرشحين الذين يخوضون الانتخابات التشريعية والبلدية باسم الحزب، وتقيد نواب الحزب بالتعليمات والتوجيهات الصادرة عن القيادة الحزبية. وكمثال على الأحزاب المنظمة، الأحزاب في بريطانيا، وأحزاب اليسار في فرنسا، والأحزاب الشيوعية¹.

- الأحزاب غير المنظمة: هي تلك التي لا تمتلك بنية داخلية متماسكة، إما بسبب تباعد الإتجاهات داخل الحزب، وإما بهدف ترك المجال واسعا أمام المنخرطين للتعبير عن آرائهم ومواقفهم بحرية.

¹ - NOEL, Hans. *Political ideologies and political parties in America*. Cambridge University Press, 2014.

هذه الأحزاب لها أقسام محلية وأجهزة قيادية مركزية، غير أن المسؤولين الحزبيين لا يقيدون المنخرطين بمواقف وتوجهات صارمة.

فهذه الأحزاب تترك للنواب مثلاً حرية التصويت في البرلمان، وهذا ما يؤدي غالباً إلى إنقسام نواب الحزب أثناء التصويت على القضايا الهامة. مثال على ذلك، أحزاب الوسط في فرنسا (وسط اليمين ووسط اليسار) كالحزب الراديكالي الاشتراكي، والأحزاب في الولايات المتحدة الأميركية، التي تمتاز بتنظيم صلب على مستوى الولايات، ولكنها لا تمتلك مثل هذا التنظيم على المستوى الفيدرالي، حيث التصويت حر.

ج - أحزاب الكوادر وأحزاب الجماهير:

يعود سبب اعتماد تصنيف الأحزاب السياسية، إلى أحزاب كوادر وأحزاب جماهير، لعدة عوامل فردية وجماعية، تحدد طريقة التوجه إلى الرأي العام.

- أحزاب الكوادر:

عدد أعضاء هذه الأحزاب ضئيل نسبياً، ولكنهم يختارون من النخبة. وقيادة الحزب هي كناية عن هيئة أركان، تحدد الخيارات السياسية، وتضع البرامج التي تعبر عنها، وتنقلها إلى الرأي العام بواسطة الدعاية السياسية، التي يغلب عليها عامة الطابع الثقافي، كالخطب والمحاضرات، والصحف، والمنشورات. وهذه الأحزاب، التي هي أحزاب النخب الإجتماعية، تسعى للنجاح، في عملها السياسي، عبر الاقناع، ولا تتوجه جدياً للجماهير إلا أثناء الحملات الانتخابية. نماذج من هذه الأحزاب: الحزب الراديكالي في فرنسا في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة. وحزبي الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية في لبنان اللذين بلغ نشاطهما السياسي أوجه في الأربعينات والخمسينات. كما يمكن إدراج الأحزاب في الولايات المتحدة الأميركية في عداد أحزاب الكوادر، لأنه على الرغم من العلاقات القوية التي تربطها بالناخبين فإن إدارتها لا تزال خاضعة لمجموعة من الوجهاء، تحرك بنشاطاتها مختلف الأجهزة الحزبية¹.

- أحزاب الجماهير²:

هذه الأحزاب تسعى جاهدة إلى جذب أكبر عدد من المواطنين إلى صفوفها. عدد أعضائها هو أكبر بكثير من عدد أعضاء أحزاب الكوادر، ولكنه يبقى ضئيلاً نسبة لمجموع أفراد الشعب، ففي عام 1981 بلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي السوفييتي أربعة عشر مليون وخمسمائة ألف من أصل 224 مليون مواطن سوفييتي، وبلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني، عام 1965، ثمانية عشر مليوناً، أي ما نسبته 12.5 بالمائة من مجموع سكان الصين.

إن طريقة توجه أحزاب الجماهير إلى الرأي العام هي مباشرة، فهذه الأحزاب تعمل على إستقطاب منخرطين من كل الفئات، بغض النظر عن مستواهم الإجتماعي والثقافي، بواسطة أساليب من

¹ - NOEL, Hans. *Political ideologies and political parties in America*. Cambridge University Press, 2014.

² - Idem

شأنها تحريك الجماهير وتعبئتهم كالمهرجانات والاستعراضات والمظاهرات، الخ. وهي تتوجه بشكل خاص إلى الفئات الشعبية، وتتبنى مطالبها من أجل ربطها بها. وتندرج في إطار هذه الأحزاب أحزاب اليسار عامة..

إن التمييز بين أحزاب الكوادر وأحزاب الجماهير ليس مطلقا. فهناك أحزاب تقع في موقع وسط بين الإثنين، بحيث توجد فيها بعض خصائص أحزاب الكوادر وبعض خصائص أحزاب الجماهير، في آن. ففي بعض الدول التي هي في طور النمو، تتكون أحزاب الجماهير من أعداد كبيرة من المنخرطين الأميين أو غير المتمتعين بالوعي السياسي، وفي هذه الحالة، تتشكل داخل الحزب نخبة أو مجموعة كوادر، تتفرد في تسيير الحزب، فيصبح الحزب حزب مخضرم.

د - عدد الأحزاب¹:

يؤثر عدد الأحزاب بشكل مباشر على عمل الأنظمة السياسية. إذ ينحصر النشاط السياسي في بعض الأنظمة على حزب واحد، بينما تتعدد الأحزاب السياسية في أنظمة أخرى. وعليه يمكن تمييز أربعة أنظمة حزبية أساسية وهي: نظام الحزب الواحد، نظام الحزبين، نظام تعدد الأحزاب ونظام تعدد الأحزاب في ظل حزب مهيمن

- نظام الحزب الواحد:

هو نظام يسمح بممارسة العمل السياسي في حدود حزب واحد فقط وتنبع قوة هذا الحزب من إنفراده بالعمل السياسي وذلك لأنه يخرج الأشخاص القادرين الذين يتولون المسؤوليات السياسية والإدارية في الدولة.

لقد ظهر نظام الحزب الواحد في أوروبا بين عامي 1917 و 1930 (في الاتحاد السوفياتي مع الثورة البولشفية، وفي إيطاليا على أثر قيام الحكم الفاشي، وفي ألمانيا في ظل النازية).

وعلى الرغم من تناقض الأيديولوجيات التي يركز عليها نظام الحزب الواحد، يمتاز هذا الحزب بكونه الأداة السياسية للثورة الشاملة مهما كانت أسسها ماركسية أو قومية. ولقد إتسعت دائرة نظام الحزب الواحد بعد عام 1945، فشملت، مع بعض التمايز، الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية، كما إمتدت، في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات، إلى العديد من الدول الآسيوية والأفريقية التي نالت إستقلالها حديثا، إن بعض الدول التي هي في طور النمو، تبرر إعتقادها بنظام الحزب الواحد بالأسباب التالية:²

- الحزب الواحد هو الأداة الملائمة لتحقيق الوحدة الوطنية، فتعدد الأحزاب في المجتمعات غير المنصهرة، قد يؤدي إلى تعميق الانقسامات الإثنية، واللغوية، والطائفية، والمذهبية والقومية، وبروز السياسات العشائرية. وهذه كلها تقود إلى تفتت الدولة والمجتمع

¹ - SCHMITT, Hermann et HOLMBERG, Sören. Political parties in decline?. In : *Citizens and the State*. Oxford University Press, 1995. p. 95-133.

² - Idem

- ويحد الحزب الواحد من الصراعات الثانوية والشخصية، التي تؤدي إلى هدر الطاقات والوقت والمال، وتحول دون تحقيق عملية النهوض الاقتصادي.

- ويساعد الحزب الواحد على إجراء تغييرات جذرية في المجتمع وتبديل ذهنية المواطنين، عبر التوجيه الحزبي والتربية المدنية.

غير أن نظام الحزب الواحد، برأي دعاة الليبرالية السياسية، يشكل خطراً على الحريات العامة الأساسية، وي طرح تساؤلاً حول إمكانية التوفيق بينه وبين الديمقراطية. فالديمقراطية تقوم على الحوار وتعدد الآراء والاتجاهات، وهل يسمح نظام الحزب الواحد بذلك ؟

إن تحقيق الديمقراطية، في ظل نظام الحزب الواحد، تعترضه صعوبات، ويتوقف على سلوك الحكام، الذين هم في الوقت نفسه قادة الحزب، وخصوصاً على البنية الداخلية للحزب، وإمكانية الحوار الديمقراطي داخل المؤسسات الحزبية..

نظام الحزبين¹:

هو نظام يمارس فيه النشاط السياسي بين حزبين أساسيين كبيرين، دون إغفال أنه قد يوجد إلى جانب الحزبين أحزاب أخرى صغيرة ضعيفة التأثير، ويمكن تقسيم نظام الحزبين إلى قسمين، نظام الحزبين الصلب ونظام الحزبين المرن.

نظام الحزبين الصلب:

هو النظام الذي يمتاز فيه الحزبان ببنية داخلية صلبة، ونظام حزبي متشدد، كحزبي العمال والمحافظين في بريطانيا.

ونظام الحزبين المرن:

هو النظام الذي لا يخضع فيه الحزبان لنظام صارم، خاصة بالنسبة للتصويت. وهذا ما يقود إلى تحالفات مؤقتة بين اتجاهات متعددة داخل كل من الحزبين، كالحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأميركية

. يسهم نظام الحزبين في استقرار المؤسسات الدستورية، وفي خلق التوازن في الحياة السياسية، لأنه يساعد على تحقيق عملية التناوب في السلطة بانتظام، بحيث يتعاقب كل من الحزبين المتنافسين على ممارسة السلطة في الدولة. وهذا ما هو حاصل في بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية.

- نظام تعدد الأحزاب²:

يتميز هذا نظام بوجود ثلاثة أحزاب سياسية أو أكثر، تتنافس للوصول للسلطة ومن أبرز الدول التي تعتمد نظام التعددية حزبية نجد فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، الدول الاسكندنافية، اليابان، ولبنان حيث يتجاوز عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية الأربعين، وفي بعض الإحصاءات تقدم التعددية

¹ - ALDRICH, John H., et al. *Why parties?: The origin and transformation of political parties in America*. University of Chicago Press, 1995.

² - Ibid, P54

الحزبية للمواطنين عدة خيارات، وتفسح المجال أمامهم لانتقاء الأفضل. وكل الفئات، التي تشكل الرأي العام، تجد فيها وسيلة للتعبير عن تطلعاتها ومصالحها.

ولكن من ناحية ثانية، تحول التعددية الحزبية، عامة، دون نشوء كتل برلمانية قوية، فتساهم في الشرذمة، وعدم استقرار المؤسسات الدستورية. فالحكومة، مثلا، في نظام تعدد الأحزاب، خاصة إذا كان عدد الأحزاب كبيرا، وغالبيتها ممثلة في البرلمان، تكون إما حكومة إئتلافية أي ناتجة عن تحالف بين عدة أحزاب، وإما حكومة تدعمها غالبية ضئيلة في البرلمان، نظرا إلى توزيع المقاعد النيابية على عدد كبير من الأحزاب، وفي الحالتين يكون وضعها غير مستقر، لأنه، في الحالة الأولى، يتعرض التحالف الحكومي للتفكك تحت تأثير أي أزمة سياسية، وفي الحالة الثانية، تكون الحكومة معرضة للسقوط لأن الكتل البرلمانية التي تدعمها لا تشكل اكثرية كبيرة.

وعدم الاستقرار الحكومي ينعكس سلبا على استقرار سائر مؤسسات الدولة، وحتى على البرلمان نفسه الذي يتعرض للحل، في النظام البرلماني، على أساس أن الانتخابات التشريعية الجديدة قد تأتي بأكثرية نيابية بارزة، تنبثق منها حكومة قوية ومستقرة، ولكن غالبا لا تؤدي الانتخابات إلى مثل هذه النتيجة.

- نظام تعدد الأحزاب في ظل حزب مهيمن:

يمكن القول بوجود حزب مهيمن في نظام تعدد الأحزاب، عندما يتمكن أحد الأحزاب من إستقطاب جزءا كبيرا من الرأي العام، قياسا على الأحزاب الأخرى، والحصول على الأكثرية المطلقة في البرلمان. مثال على ذلك حزب المؤتمر في الهند بين عامي 1947 و 1971.

إن وجود الحزب المهيمن، لا يلغي بالطبع الأحزاب الأخرى، ولا يشل قدرتها السياسية، ولكنه يستطيع لوحده ممارسة الحكم دون اللجوء إلى تحالفات مع أحزاب أخرى. وهو بذلك يحقق إستقرار في المؤسسات الدستورية، غير أنه يشكل، من ناحية ثانية، عقبة في وجه تحقيق التناوب في السلطة، بسبب تشرذم المعارضة بين عدة أحزاب ضعيفة نسبيا

المبحث الثالث: القوى الضاغطة Pressure - Group أو Groupes de Pression

أولا: تعريف القوى الضاغطة:

تعرف القوى الضاغطة على أنها كل تجمع يعمل بهدف التأثير على السلطة الحاكمة بشكل أو بآخر، ويصعب تصنيف القوى الضاغطة باعتبارها موجودة أو قد تتواجد في مختلف التجمعات المهنية والثقافية والاقتصادية والطائفية والرياضية والتجمعات الأخرى، لذلك يمكن القول أن القوى الضاغطة متنوعة جدا وتتحول هذه التجمعات إلى قوى ضاغطة بمجرد تطبيق الضغط على السلطة السياسية غايتا في التأثير على إتخاذ القرارات، أو تغيير التوجهات السياسية¹.

¹ - ECKSTEIN, Harry. Pressure group politics. Academic Medicine, 1960, vol. 35, no 11, p. 1069.

ففي الولايات المتحدة الأميركية، حيث أخذت دراسة القوى الضاغطة حيزا خاصا، أمكن إحصاء أكثر من ألفين من هذه القوى على المستوى الفدرالي، إضافة إلى عدد كبير من القوى الضاغطة في الولايات. ومن هذه القوى الأوساط المالية في وول ستريت wall street ، واللوبي Lohly الصهيوني، واللوبي النفطي، ورابطة المزارعين، والتجمعات والهيئات النسائية، والتجمعات الطائفية، والأوساط العسكرية، الخ¹.

وفي إيطاليا، تشكل عصابات المافيا، خاصة في جنوبي جزيرة صقلية، قوة ضاغطة إلى جانب قوى ضاغطة أخرى.

وتمتاز القوى الضاغطة بالدفاع عن المصالح الخاصة وإعتماد الأسلوب غير المباشر في عملها. فالقوى الضاغطة تدافع عن مصالح أفرادها وعن الأفكار والمبادئ التي يؤمنون بها. وهي تعمل على توجيه سياسة الدولة في الإتجاه الذي يخدم هذه المصالح والأفكار. فهدفها هو التأثير على السلطة السياسية، من أجل تحقيق المكاسب، وهي لا تسعى إلى ممارسة السلطة، وهذا ما يميزها عن الأحزاب السياسية. أما أسلوب عمل القوى الضاغطة فهو أسلوب غير مباشر. فهي تمارس نشاطها بالخفاء وبطرق مختلفة، ولا تلجأ إلى العمل العلني كما تفعل الأحزاب والنقابات²

ب - وسائل عمل القوى الضاغطة:

تتنوع الوسائل التي تعمد بها القوى الضاغطة للوصول إلى أهدافها فهي ترسخ وتزرع في أعضائها ضرورة الدفاع بقوة عن مصالحهم وذلك من خلال المؤتمرات، ندوات، نشرات داخلية التي تنظمها. وتستخدم وسائل الإعلام للتأثير في الرأي العام، عبر، وذلك بهدف دفعه إلى تبني القضايا التي تدافع عنها. فتستعين بالصحف والقنوات التلفزيونية وإلى تمويل الإعلانات المنشورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي³ وتجند القوى الضاغطة الأحزاب، للسير في خط عملها، فتقدم لها المساعدات المالية، وتسخرها لخدمة أهدافها وتؤثر القوى الضاغطة على السلطتين التشريعية والتنفيذية، والإدارة، بواسطة بعض العاملين في مؤسسات الدولة والمرتبطين بشكل سري بها، والذين يعملون للتأثير في إتخاذ القرارات السياسية لصالح هذه القوى. كما تلجأ القوى الضاغطة، أحيانا، إلى إستخدام وسائل الإغراء والرشوة. وليس من الضروري أن تنجح القوى الضاغطة في التوصل إلى أهدافها. ففي أحيان كثيرة تفشل في عملها، إما بسبب سوء التنظيم والخطط المرسومة، وإما بسبب مقاومة المسؤولين في الدولة للضغوط التي تمارسها عليهم. ولكن مما لا شك فيه أن القوى الضاغطة تؤثر إلى حد ما في الحياة السياسية، في بعض الدول، خاصة في الولايات المتحدة الأميركية⁴.

المبحث الرابع: الرأي العام:

¹ - Ibid, P65

² - BERNAUER, Thomas et CADUFF, Ladina. In whose interest? Pressure group politics, economic competition and environmental regulation. *Journal of Public Policy*, 2004, vol. 24, no 1, p. 99-126.

³ - Idem

⁴ - Idem

أ-تعريف الرأي العام:

هناك العديد من التعريفات للرأي العام. فقد عرفه اليونارد دوب على أنه "موقف جماعة إزاء مشكلة معينة أو حد ما".

وعرفه جيمس برايس بأنه "التعبير عن آراء الناس تجاه القضايا التي تؤثر في مصالحهم العامة والخاصة".

وقال نوال نيمان أن "الرأي العام هو الرأي المسيطر، الذي نستطيع علنا العمل وفقه والتعبير، بما ينسجم معه، دون الخوف من الوقوع في العزلة"¹.

فالرأي العام هو مجموع الآراء الفردية المعبر عنها إزاء موضوع مرتبط بالمصلحة العامة. فالناس في المجتمع يعبرون عن آرائهم ومواقفهم من القضايا التي تهم المجتمع، لأن هذه القضايا تنعكس على حياتهم الشخصية بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذه الآراء لا تكون متطابقة مع بعضها البعض، نظرا لتعدد الإتجاهات وتضارب المصالح، واختلاف المستويات الاجتماعية والثقافية، فإذا تمكن رأي من الآراء من استقطاب غالبية الشعب، يتحول إلى ما يسمى بالرأي العام.

فالرأي العام هو الرأي المسيطر داخل الجماعة أو رأي الغالبية العظمى من الشعب. وللرأي العام تأثير مباشر على سلوك الأفراد والجماعات، وعلى السلطة الحاكمة.

ودور الرأي العام في الدول الديمقراطية أخذ بالتعاظم، ولا يمكن لحكومات هذه الدول أن تتجاهله، فهي تحاول أن تتعرف على اتجاهات الرأي العام تجاه كل مشكلة من المشاكل المطروحة، لتطور سياساتها بما يتفق مع هذه الإتجاهات، ولتتخذ القرارات المناسبة.

ب - دراسة الرأي العام²:

يعتبر الرأي العام أهم محددات السلطة في الأنظمة الديمقراطية، باعتبار أن السلطة تنبثق من الشعب. فمصالح القوى السياسية، المتنافسة على ممارسة السلطة، تقضي بطرح البرامج التي تلقى تجاوبا في أوساط الرأي العام. وهذا يتطلب معرفة دقيقة بالقضايا التي تثير إهتمامات قطاعات واسعة من الشعب ويتم سبر الرأي العام بطرق متنوعة، كطريقة الإستقصاء المستخدمة في التنبؤ بنتائج الانتخابات، وطريقة المقابلات الشخصية.

ج - العوامل المؤثرة في الرأي العام:

يمكن التأثير في الرأي العام من خلال مجموعة عوامل ماساعدة. كالدعاية والاشاعات، التي تنشرها مختلف الوسائل التكنولوجية والتقليدية، (كوسائل الاعلام، من صحافة وإذاعة وتلفزيون وكتب و مجلات وأفلام سينمائية) كذلك المناقشات العلنية، إضافة للأحداث والمواقف التي تترك إنطباعا

¹ - ANSTEAD, Nick et O'LOUGHLIN, Ben. Social media analysis and public opinion: The 2010 UK general election. *Journal of computer-mediated communication*, 2015, vol. 20, no 2, p. 204-220.

² -Ibid, P 215

عميقا في نفوس الناس ، وتعتبر هذه الوسائل هي الوسائل الأساسية التي يتم إعتمادها في توجيه الرأي العام.

فالصحافة تؤثر في الرأي العام بواسطة الأخبار والرسوم والمقالات والتعليقات التي تنشرها. فالقراء الذين لا يتمتعون بقدرة على تكوين آراء خاصة بهم يؤخذون عادة بالتحليلات الواردة في الصحف فيتبنون الآراء الواردة فيها. أما الذين هم على درجة كبيرة من الثقافة والوعي السياسي، فيولون إهتمامهم إلى المواد الاخبارية ليكونوا آراءهم الخاصة. وفي هذه الحالة، من الواجب اعتماد عدة مصادر صحافية للتعرف على الحقيقة، على أساس أن بعض الصحف تعتمد إلى تحريف الواقع، بما يتفق مع أغراضها السياسية. والصحف التي تستعمل هذا الأسلوب تفقد ثقة الرأي العام¹.

وللإذاعة تأثير في الرأي العام يفوق تأثير الصحافة، لأنها تصل إلى عدد من الناس يفوق كثيرا عدد القراء. والكلمة المسموعة أكثر وقعا من الكلمة المكتوبة، كما أن الكلمة المرئية والمسموعة في آن هي أكثر وقعا من الكلمة المسموعة. فللتلفزيون الموقع الأول في التأثير في الرأي العام..

المبحث الخامس: النظرية السياسية:

هي عبارة عن بناء تصوري، يعتمد على التحليل المقارن لمنتظمات سياسية لها واقع متشابه بشكل نسبي، وتعتمد المقارنة على إستخراج العناصر المشتركة بينها، وطبيعة العلاقات التي تجمع هذه العناصر مع بعضها ببعض وبالخارج، كما يهدف التحليل إلى معرفة ظروف النشأة التاريخية للمنتظمات السياسية وتحديد مساراتها وتطورها².

والنظرية هي تفسيرية لأنها تعطي فكرة عن عمل المنظمات التي إستخلصت منها، أكثر دقة وعمقا من الفكرة الناتجة عن دراسة كل منتظم منها منفصلا عن الآخر. ومن الممكن أن تفسح النظرية السياسية المجال أمام التكهن بالتطورات المحتملة في هذا أو ذاك من المنظمات³

والنظرية لا تعبر عن حالة وهمية لا وجود لها في الواقع، كما يتصور البعض، إنما عكس ذلك، فهي تنطلق من دراسة الواقع وفهم العلاقة القائمة بين عناصره، والعناصر المؤثرة فيه، وحركة تطوره.

وأهم النظريات السياسية إستمدت من دراسة الواقع السياسي وعلاقته بسائر المعطيات المجتمعية. فنظرية مونتكيو، حول فصل السلطات، مستمدة من دراسة النظام السياسي البريطاني، والنظرية الماركسية استمدت من الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عاشتها المجتمعات الغربية أثناء الثورة الصناعية.

إن انطلاق النظرية من دراسة الواقع دراسة منهجية لا يكفي لجعل النظرية نظرية علمية. فلكي تصبح النظرية نظرية علمية يجب أن تثبت التجربة صحتها. وسنرى، فيما بعد، أن التجربة العلمية صعبة

¹ - LI, Jiwei, OTT, Myle, CARDIE, Claire, *et al.* Towards a general rule for identifying deceptive opinion spam. In : *Proceedings of the 52nd Annual Meeting of the Association for Computational Linguistics (Volume 1: Long Papers)*. 2014. p. 1566-1576.

² - ALMOND, Gabriel A. Political theory and political science. *American Political Science Review*, 1966, vol. 60, no 4, p. 869-879.

³ - Idem

التحقيق، في مجال السياسة وسائر العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من ذلك يمكن التوصل إلى نظريات سياسية، ولكن ليس لها دقة النظريات في العلوم الطبيعية والرياضيات¹.

ففي علم السياسة يصعب التوصل إلى نظريات ذات قدرة كبيرة على تفسير الأحداث بدقة وشمولية، والجزم بما ستقود إليه التطورات المستقبلية.

ففكرة النظرية، في علم السياسة، لا يعول عليها كثيرا كما في العلوم الطبيعية والرياضية، فالمفاهيم المنطقية المترابطة ببعضها، في إطار النظرية، ليست قادرة على إعطاء تفسير جامع للأحداث والمنتظمات السياسية، إنما تتمكن من تقديم تفسير محدود. هذه النسبية التي تتسم بها النظرية، في علم السياسة، جعلت النظرية السياسية ذات أهمية محدودة².

فالنظرية السياسية، تركز عامة على معرفة أي من المتغيرات يجب أخذه بالاعتبار، في كل من المشاكل والحالات، أكثر مما تركز على التأكيد الواضح للعلاقات القائمة بين المتغيرات، وما ستقود إليه بطريقة حتمية، لأن محور الظاهرة السياسية هو الإنسان، ولا يمكن ضبط مواقفه وتصرفاته وانفعالاته بقوانين ثابتة حتمية، كما هي الحال بالنسبة للظواهر الطبيعية³.

مرت النظرية السياسية في تطورها بمراحل ثلاث رئيسية المرحلة الأولى هي مرحلة النظرية المعيارية ثم مرحلة النظرية الأمبريقية، وأخيرا المرحلة التي أصبحت فيها النظرية مصطلح لي يجمع تحته نوعي النظرية

المرحلة الأولى: النظرية السياسية المعيارية⁴ Normative political Theory

يعتبر البحث في الظواهر السياسية من الأمور القديمة وبرغم من أن هذا البحث لم يأخذ شكل منظومة معرفية يطلق عليها إسم "علم السياسة" إلا أنه جاء في تعريف منظمة اليونسكو وجاءت النظرية السياسية كأحد الأفرع الست الرئيسية لعلم السياسة.

وكانت مادة البحث الرئيسية لعلم السياسة كما تبلور في القرن العشرين في الدولة ولما كانت النظرية السياسية فرعاً رئيسياً من أفرع العلوم السياسية فقد اهتمت هي الأخرى بأن تجعل من الدولة محور بحثها. وكان السؤال البحث الرئيسي لنظرية السياسة في هذه المرحلة هو: ما هو النظام السياسي الأمثل؟ وجعلت النظرية السياسية "الدولة" في محور هذا السؤال البحث حيث كان المفكر السياسي يهتم بالبحث في أفضل سبل تأسيس الدولة، وأفضل السمات التي يجب أن تتسببها، وأفضل توزيع

¹ - Idem

² - CONNOLLY, William E. *Political theory and modernity*. Cornell University Press, 1988.

³ - CONNOLLY, William E. Op, Cit.,

⁴ - ORDESHOOK, Peter C. *Game theory and political theory: An introduction*. Cambridge University Press, 1986.

الحقوق والواجبات داخلها، وكذلك الغايات المثلى التي يجب أن تسعى الدولة لتحقيقها، وذلك كله بغرض الوصول إلى المثالية السياسية أو النظام السياسي الأفضل.

ومن الواضح أن النظرية السياسية كانت تهتم بالبحث فيما ينبغي أن يكون لا فيما هو قائم بالفعل، وبحث مثل هذا بحث محمل بقيم صاحبه بالضرورة، وعليه، فإن المنظر السياسي في هذه المرحلة من مراحل تطور النظرية السياسية كان يستخدم مقتربا معياريا وهو يقترب من سؤاله البحثي الرئيسي. أما أدواته البحثية الرئيسية فكانت هي القراءة المكثفة في أمهات كتب الفكر السياسي منذ أفلاطون فصاعدا، ولهذا فإن النظرية السياسية في هذه المرحلة المتقدمة كانت تقدم لنا نماذج متعددة ومتنوعة للمثالية تختلف باختلاف المنظومات القيمية والتفضيلات الشخصية للمنظرين السياسيين.

ولم يشكل لا المقرب القيمي المعياري ولا أداة البحث في تاريخ تطور الفكر السياسي أي مشكلة للمنظر السياسي في تلك المرحلة. رغم الذاتية التي كانت تغلف المنتج النهائي للمنظرين السياسيين. بل كان ينظر للمنظر السياسي بكثير من الاحترام في إطار منظومة المعارف السياسية بالأخذ في الاعتبار نوع النظر والتأمل في المثالية السياسية التي كان يعكف عليها باستخدام ذلك المقرب وتلك الأداة.

ولكن بدأت النظرية السياسية المعيارية، والتي تعرف أيضا في الأدبيات بإسم النظرية السياسية التقليدية، تعاني من أزمة أخذت معالمها تتشكل منذ ثلاثينيات القرن العشرين وذلك نتيجة لصعود مدرستين في التحليل السياسي وهما: المدرسة السلوكية والوضعية المنطقية.¹

المرحلة الثانية: النظرية السياسية الإمبريقية: Empirical political Theory²

أزمة النظرية السياسية

في السابق كانت الدولة هي الظاهرة المهيمنة في مجال السياسة، أي أنها المادة الرئيسية في البحث. ومع التقدم الزمني بدا اهتمام الباحثين السياسيين بالبحث في الدولة يقل وينحصر فقط في العصور القديمة.

ولقد جاء هذا التحول في الاهتمام نتيجة عوامل عدة لعل من أهمها بروز تنظيمات سياسية إلى جوار الدولة، مثل الأحزاب والنقابات والاتحادات، لا تمارس فقط ذات الأنشطة السياسية التي تقوم بها الدولة، بل وتتحدى من خلال أنشطتها وتحركاتها الدولة وهيمنتها على الحياة السياسية.

وهنا بدا العديد من الباحثين السياسيين مثل تشارلز ميريام وهارولد لأزويل يؤكدون أن الباحث السياسي لكي يفهم الظاهرة السياسية عليه أن يبحث في النشاط السياسي (السلوك السياسي) الكل

¹ - RIKER, William H. et ORDESHOOK, Peter C. *An introduction to positive political theory*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall, 1973.

² - Idem

مؤسسات النظام، بل للأفراد كذلك، وأكدوا أنه لا يجوز أن ينتصر بحثه السياسي على الدولة في حالتها الإستراتيجية كما هي متضمنة في الدساتير والنصوص المكتوبة وكانت هذه هي إرهاصات المدرسة السلوكية.

المدرسة السلوكية

عندما بدأ بعض الباحثين السياسيين يطالبون بضرورة دراسة السياسة كنشاط بدني وكانهم يطالبون بأهمية دراسة واقع الحياة السياسية أي بدراسة الظواهر السياسية كما هي قائمة بالفعل في الواقع السياسي، ومع اكتساب هذه الدعوة أرضاً واسعة، خاصة مع اكتشاف الباحثين السياسيين وجود هوة واسعة بين ما تنص عليه الدساتير من قواعد وإجراءات وما هو ممارساً بالفعل على أرض الواقع السياسي من أنشطة سياسية، برزت قناعة بين الباحثين السياسيين بعدم ملائمة لا المقترَب القيمي/المعياري ولا أداة البحث التاريخية لدراسة الواقع السياسي القائم¹

وهنا بدأت الدعوة إلى ضرورة استخدام مقترَبات أكثر ملائمة لدراسة الواقع السياسي المعاش، وعلى رأسها كانت الدعوة إلى استخدام المقترَب الإمبريقي الذي يعتمد الملاحظة والتجريب كأدوات وحيدة الدراسة الظاهرة السياسية وهكذا تكونت معالم المدرسة السلوكية التي تصب اهتمامها².

— أولاً على دراسة السلوك سياسي للأفراد والمؤسسات بوصفه استجابة لمثيرات خارجية وليس نتاجاً لعملية تنشئة أو لمنظومة أخلاقية،

— وهي ثانياً تستخدم المقترَب الإمبريقي عند تحليلها لهذا السلوك. وإذا كانت المدرسة السلوكية التي بدأت معالمها تبلور على يد علماء السياسة الأمريكيين منذ أربعينات القرن العشرين، قد بدأت بالدعوة إلى استخدام المقترَب الإمبريقي،

إلا أنها في تطور لاحق وبدعوى استحقاق علم السياسة صفة العلمية scientism، بدأ أصحابها يطالبون باعتماد أداة التحليل الكمي كأداة بحث وتحليل رئيسية في مجال دراسة الظواهر السياسية ومن شدة اهتمامهم بهذه الأداة وبتفعيلها بدأ أنهم لا يخضعون للبحث إلا الظواهر السياسية التي يمكن تحويل متغيراتها إلى مؤشرات قابلة للقياس الكمي، وكان من أهم هذه الظواهر ظاهرة السلوك الانتخابي والتي تمحور حولها البحث السياسي طوال عقد كامل هو عقد الستينيات.

¹ - HEYWOOD, Andrew. *Political theory: An introduction*. Macmillan International Higher Education, 2015.

² - CANOVAN, Margaret, et al. *Nationhood and political theory. Books*, 1996.

والملاحظ أن هذا النوع من البحث لاقى نجاحات هائلة ألقت بظلال كثيفة من الشك حول جدوى النظرية السياسية التقليدية التي تهتم بالبحث فيما ينبغي أن يكون عوضا عما هو قائم بالفعل والتي تستخدم مقتربا معياريا قيميا محملا بذاتية الباحث ومعتقداته الشخصية ومنظومته القيمية.

الوضعية المنطقية¹:

وإذا كان نجاح المدرسة السلوكية بمقترباتها وادواتها التحليلية قد ألقى بظلال من الشك على جدوى النظرية السياسية، فإن الضربة القاصمة جاءت للنظرية السياسية التقليدية من الوضعيين المناطق.

والوضعية مذهب يؤمن أن العقل البشري لا يمكن أن يدرك إلا الظواهر المحسوسة ولا يستطيع أن يفهم إلا العلاقات القائمة بين مثل هذه الظواهر المحسوسة.

وعليه، فهو مذهب وثيق الصلة بالمغرب الإمبريقي الذي يعتمد التجريب والملاحظة والملاحظة ذلك أنه مذهب يقوم على قاعدة مؤداها أن الحواس هي مصدر المعرفة.

والوضعية مذهب انتشر إلى سائر المعارف ومنها المنطق والوضعيين المناطق يرون أن المعارف التي يحصلها العقل البشري تبدأ بفرضيات محددة ولقد فرقوا في هذا المقام بين أنواع ثلاثة من الفرضيات:²

1. فرضيات إمبريقية: وهي تلك الفرضيات التي يمكن إثبات صحتها أو خطاها عن طريق التجريب

والملاحظة والملاحظة

2. فرضيات صورية: وهي تلك الفرضيات التي يمكن إثبات صحتها أو خطاها عن طريق التحليل

اللغوي المفردات الفرضية وينائها للوقوف على مدى تناغمها المنطقي، أي أنه تحليل يعتمد على شكل (صورة) الفرضية وليس على محتواها.

3. فرضيات قيمية: وهي الفرضيات التي لا يمكن إثبات لا صحتها ولا خطاها حيث هي تعكس آراء

شخصية خاصة بقائلها تعتمد على تفضيلاته وقناعاته الشخصية.

وارتئى الوضعيين المناطق أن المعارف التي تعتمد على النوع الأول من الفرضيات تضحي في مجال

العلم، أما المعارف التي تعتمد على النوع الثاني من الفرضيات فهي محال الفلسفة. أما النوع الثالث من

الفرضيات فقد أكدوا أنه لا ينتج أي نوع من المعارف الإنسانية المقبولة لأنه يتمحور حول القيم لا حول

الحقائق، والقيع ليست من قبيل المعارف التي يمكن للعقل البشري أن يحصلها لأن مصدرها لا يوجد في

الحواس..³

¹ - PENNOCK, James Roland. *Democratic political theory*. Princeton University Press, 2015.

² - HELD, David. *Political theory today*. Stanford University Press, 1991.

³ - Idem

وإذا نقلنا هذا إلى مجال المعارف السياسية فإنه وبتغير الوضعيين المنطقة، فإن المعارف السياسية التي تبدأ من فرضيات إمبيريقية تنتج لنا علم السياسة، وأما المعارف السياسية التي تبدأ من فرضيات صورية فتنتج الفلسفة السياسية في حين المعارف السياسية التي تبدأ من فرضيات قيمية فتنتج النظرية السياسية المعيارية، وهذه لا يجوز أن تقبل ضمن المعارف السياسية المشروعة، بقول آخر هي غير معترف بها طالما أن العقل البشري لا يستطيع إثبات لا صحتها ولا خطاها وهكذا وبتأثير الوضعيين المنطقة فقدت النظرية السياسية التقليدية مشروعيتها كواحدة من المعارف السياسية المعترف بها ولم يعد مقبولا في إطار هذه المعارف إلا علم السياسة والفلسفة السياسية.¹

أما علم السياسة فأصبح ينظر إليه بوصفه ذلك الفرع من المعارف السياسية الذي يهتم بوصف وتفسير واقع السلوك السياسي القائم. والهدف من هذا الفرع من فروع المعارف السياسية فهو التوصل إلى أحكام تتسم بالعمومية والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بطبيعة العلاقات القائمة فيما بين الأفراد والدولة وبالتوزيع القائم للقوة والموارد في مجتمع ما، وفي سبيل الوصول إلى ذلك يستخدم علم السياسة المقرب الإمبيريقى وادوات التحليل والقياس الكمي²

وأما الفلسفة السياسية فهي ذلك النوع من المعارف السياسية الذي يهتم بصك تعريفات محكمة للمصطلحات السياسية التي يستخدمها عالم السياسة أثناء بحثه، تعريفات يلتزم بها كل علماء السياسة بحيث لا يترك المجال لأي منهم لوضع تعريفات للمصطلحات السياسية تتأثر بقيمه الذاتية أو تفضيلاته الشخصية.

وروعي أن تكون تعريفات المصطلحات السياسية التي يعكف على صكها الفلاسفة السياسيون - في مرحلة مد المدرسة السلوكية والوضعية المنطقية - معبرة عن المنحى السلوكي. ومن أهم أمثلة ذلك تعريف الديمقراطية بأنها: صوت واحد لكل مواطن، وتعريف العدالة بأنها إعطاء كل ذي حق حقه.

وهكذا، وبعد أن كانت النظرية السياسية التقليدية المعيارية وحتى ثلاثينات القرن العشرين فرعا رئيسيا من أفرع العلوم السياسية ينظر إليها بكثير من الاحترام، دخلت في مرحلة أزمة حقيقية شككت في مشروعيتها كأحد المعارف السياسية وذلك بتأثير المدرسة السلوكية ثم الوضعية المنطقية، حتى أن واحدا من أبرز علماء السياسة كتب مقالته الشهيرة في الستينيات والتي يعبر عنونها " هل مازالت النظرية السياسية قائمة؟" عن عمق الأزمة التي خبرتها النظرية السياسية في ذلك الوقت.

¹ - PENNOCK, James Roland. *Democratic political theory*. Princeton University Press, 2015.

² - Idem

المرحلة الثالثة: النظرية السياسية مصطلح مظلٍ¹.

عودة الاعتبار للنظرية السياسية :

لقد ضلت النظرية السياسية صامدة رغم التساؤلات التي بدأت تشكك في جدوى ما تفعله النظرية السياسية التقليدية .

والواقع أنها ومنذ نهاية سبعينيات القرن العشرين قد عادت وبقوة إلى ساحة المعارف السياسية مرة أخرى. وإذا كان أحد العوامل التي ساعدت على هذا هو إصرار بعض المنظرين السياسيين، خاصة في إطار الثقافة الألمانية والفرنسية على الاستمرار في البحث والدراسة في مجال النظرية السياسية باستخدام المقتربات والأدوات التقليدية (المقترب المعياري وأداة البحث التاريخي)، إلا أن العامل الأهم هو ما ظهر من مثالب كل من المدرسة السلوكية والوضعية المنطقية عندما وضعا على محك الاختبار الواقعي.

1- مثالب المدرسة السلوكية: قامت المدرسة السلوكية على دعائتين رئيسيتين عندما تم

اختيارها على أرض الواقع ظهرت مثالبهما. والدعائتان هما²:

أ. الإدعاء بأن علم السياسة لكي يستحق هذه الصفة لا بد وأن يقيم بالموضوعية وابتعد عن الذاتية وإن ما يفرق علم السياسة عن النظرية السياسية هو أن الأول متحرر من كل تأثر بالقيم في حين أن الثانية محملة تماما بقيم الباحث. ومن ثم فإن الأول موضوعي والثانية ذاتية.

ولكن عندما بدأ علماء السياسة، بتأثير المدرسة السلوكية، في درامنة ظواهر الواقع السياسي القابلة للبحث الإمبريقي وللقياس والتحليل الكمي اكتشفوا أنه حتى هذا النوع من البحث غير متحرر من القيم تمام ذلك أن الباحث السياسي، على خلاف الباحث في مجال العلوم الطبيعية، إنما هو بشر محمل بقيم ويدرس الملوك السياسي لبشر محملين هم الآخرون يقيم فقيم الباحث السياسي تتدخل في بحثه من لحظة اختياره للظاهرة التي يبحثها مروراً بالكيفية التي يصف بها مشاهدته وملاحظته وتجربته ووصولاً إلى تفسيره لنتائج هذه المشاهدة والملاحظة والتجريب.

كما أن البشر الذين يدرسه الباحث السياسي عندما يتصرفون بطريقة معينة فإن سلوكهم هذا يتدخل في تشكيل منظومتهم القيمية وقناعاتهم ولأهائهم وتفضيلاتهم الشخصية.

والخلاصة أنه حتى علم السياسة لا يمكن أن يكون موضوعياً تملأها بنفس الكيفية المقصودة في مجال العلوم الطبيعية عندما توصف بالموضوعية.

¹ - PENNOCK, James Roland. *Democratic political theory*. Princeton University Press, 2015.

² - SABINE, George H. et THORSON, Thomas L. *A history of political theory*. Oxford and IBH Publishing, 2018.

ب _ الإصرار التام على أن تكون الظواهر محل الدراسة والبحث السياسي في الظواهر التي يمكن مشاهدتها وملاحظتها وتفكيكها إلى متغيرات يمكن ترجمتها إلى مؤشرات كمية، وذلك بإدعاء أن هذا هو ما يكسب المعارف السياسية سمة العلمية.

ولكن الإصرار على هذا أدى في الحقيقة إلى استبعاد كم هائل من الظواهر السياسية من مجال البحث السياسي الجاد على أهميتها وهي تلك الظواهر التي تستعصي على البحث الإمبريقي والتحليل الكمي، كما أنه أدى إلى اختزال مجال البحث السياسي في عدد محدود من الظواهر السياسية وهو ما ترتب عليه إفقار المعارف السياسية مقارنة بميادين العلم الأخرى التي تثرىها المادة الغنية للمعرفة التي تتدخل في بنائها بالارتكاز على العدد الضخم من الظواهر التي تخضعها للبحث والدراسة والتحليل¹.

2 - مثالب الوضعية المنطقية²:

قامت الوضعية المنطقية على منطق أن " العلم " ليس أحد أنواع المعارف الإنسانية، ولكنه هو النوع الوحيد المشروع والمقبول للمعارف الإنسانية.

وعليه، فإن الوضعية المنطقية لم تعترف بالمشروعية في مجال المعارف السياسية إلا " علم السياسة " الذي ينبني على فرضيات إمبريقية وكذلك الفلسفة السياسية التي تقوم على فرضيات صورية، على أساس أن الأحكام والتعريفات التي يصل إليها تتسم بالعمومية لأنها موضوعية على عكس النظرية السياسية التقليدية المعيارية التي لا يمكن تعميم ما تصل إليه من أحكام لأنها ذاتية ولا تعتمد أساليب البحث العلمي الموضوعي.

والواقع أن ما ترمي إليه الوضعية المنطقية في مجال المعارف السياسية هو ضرورة الوصول بهذه المعارف إلى مرحلة القدرة على صياغة احكام وقوانين تفسر الواقع السياسي تتسم بالعمومية وبالقدرة على التنبأ، مثلها في ذلك مثل العلوم الطبيعية.

وبدا عالم السياسة بالفعل يحاول من خلال بحثه "الموضوعي" ومقتربه "العلمي" وأدوات تحليله "الكمية" أن يصيغ ما اسماء بالنظرية السببية التي تحاول دراسة العلاقة بين متغيرين أو أكثر بغرض الوصول إلى حكم يمكن الادعاء بانه سينطبق في كل زمان ومكان وفي كل مرة تتفاعل فيها نفس المتغيرات.

ولكن بعد محاولات استمرت أكثر من عقد من الزمان استهدفت تطبيق هذا على واقع البحث السياسي، تم التأكد من أنه لا يمكن في مجال دراسة الظواهر السياسية الوصول إلى نظريات تتسم بسمة العمومية والقدرة على التنبؤ بنفس القدر القائم في مجال العلوم الطبيعية، وذلك بسبب التنوعات

¹ - SABINE, Op, Cit, p23

² - HELD, David. *Political theory and the modern state*. John Wiley & Sons, 2013.

الهائلة في إطار الظاهرة السياسية الواحدة والتي تنتج من تداخل عدد لا يستهان به من المتغيرات التي تختلف من بيئة إلى أخرى ومن زمن لآخر والتي يصعب إخضاعها كلها أو بعضها للتجريب والملاحظة والملاحظة أو للتحليل الكمي¹.

وهكذا، أدى إدراك الباحثين السياسيين أن البحث السياسي لا يمكن أن يتحرر تماما من القيم، وأنه لا يمكن في مجال البحث السياسي التوصل إلى نظريات علمية بالمعنى الموجود في إطار العلوم الطبيعية إلى وصولهم إلى قناعة بأن كل الظواهر السياسية جديرة بالبحث والدراسة، وإن ما يمكن إخضاعه من بين هذه الظواهر التجريب والملاحظة والملاحظة والتحليل الكمي فمن المهم دراسته بهذه الطريقة مع إدراك واع أن ما سيتم التوصل إليه من نتائج لا يمكن أن يوصف بالعمومية التامة ولا بالقدرة الكاملة على التنبأ².

أما الظواهر السياسية التي لا يمكن إخضاعها لمثل هذا النوع من البحث فلا يجوز استبعادها بل لابد من دراستها كذلك ولكن باستخدام المقترحات وادوات البحث الملائمة. ومع تسيد هذه القناعة أصبح ينظر إلى النظرية السياسية على أنها مصطلح مظلي ينطوي تحته نوعين من المعارف³:

1- علم السياسة: وهو دراسة وصفية وتفسيرية لظواهر الواقع السياسي كما هو قائم

2_ الفلسفة السياسية: وهي دراسة توصيفية وتقييمية لما يجب أن يكون عليه الواقع السياسي.

لماذا ينطوي علم السياسية والفلسفة السياسية تحت مظلة مصطلح النظرية السياسية ؟

لأن علم السياسة يستهدف التوصل إلى "نظريات سببية" تصف وتفسر العلاقة الصينية بين متغيرين أو أكثر وهو في سبيل ذلك يستخدم مقتربا إمبريقيا، وعليه، قد تسمى النظريات التي يتوصل لها بالنظريات الإمبريقية، أما الفلسفة السياسية فتستهدف التوصل إلى "نظريات قيمية" تهتم بالنظر والتأمل في المثالية السياسية وفي المبادئ العامة التي يجب ان تتسيد حتى تتحقق هذه المثالية السياسية من وجهة نظر الفيلسوف السياسي.

وهكذا تحددت من خلال ما سبق العلاقة فيما بين النظرية السياسية وعلم السياسة والفلسفة

السياسية والفكر السياسي. ويتبقى سؤال: ما هي العلاقة بين النظرية السياسية والأيديولوجية؟

النظرية السياسية والأيديولوجيا¹:

¹ - GALSTON, William A. Realism in political theory. *European journal of political theory*, 2010, vol. 9, no 4, p. 385-411.

² - Idem

³ - DELEON, Linda et DENHARDT, Robert B. The political theory of reinvention. *Public Administration Review*, 2000, vol. 60, no 2, p. 89-97.

- المنظرون السياسيون سواء علماء سياسة أو فلاسفة سياسيون هم أما طوباويون أو مؤدلجون. والمنظر السياسي الطوباوي هو الذي ينظر وهو يحلق في السماء بعيدا عن ارض الواقع، أي أنه يبحث في الظاهرة السياسية، سواء كعالم سياسة أو كفيلسوف سياسى، وهو مفرغ تماما من منظومته القيمية أو ولاءاته القومية أو تفضيلاته الشخصية.
- أما المنظر السياسي المؤدلج فهو يبحث في الظواهر السياسية، من منطلق العلم أو من منطلق الفلسفة وهو واقف على ارض الواقع. فيأتي بحثه السياسي متأثرا بقيمه وولاءاته وتفضيلاته. وإذا كان الوضع الأمثل للبحث السياسي هو أن يكون المنظر - سواء عالم سياسية أو فيلسوف سياسى- محايدا تماما أثناء بحثه، إلا أن الواقع المشاهد يؤكد أن كل بحث سياسي هو بحث مضرب بولاءات الباحث وقناعاته ومنظومته القيمية.
- فإذا تذكرنا أن كل منظر سياسى هو اما عالم سياسة وأما فيلسوف سياسى بالنظر إلى ما انتهت إليه النظرية السياسية من كونها مصطلح مظلي يضم تحته علم السياسة والفلسفة السياسية، لأمكننا القول أن الفيلسوف السياسي يكون طوباوي عندما يتامل في الوضع السياسي الأمثل فيحدد المبادئ التي عندما تتسيد تحقق المثالية السياسية التي ينظر لها وذلك في حياد تام أي دون أن يتأثر نظره وتأمله وتوصيفه للمثالية السياسية لا بمنظومته القيمية ولا بولاءاته القومية ولا بآرائه وتفضيلاته الشخصية.
- أما الفيلسوف السياسي المؤدلج فهو الذي عندما يوصف للمثالية السياسية يقدم تبريرا لترتيب سياسى و اجتماعى و اقتصادى قائم أو مستقبلي يكون متأثرا بولاءاته او تفضيلاته أو معتقداته أو منظومته القيمية.
- أما في إطار علم السياسة، فإن عالم السياسة الطوباوي هو من يقدم وصفا وتفسيرا للظواهر الواقع السياسي يكون محايدا تماما وغير متأثر بمنظومته القيمة.
- أما عالم السياسة المؤدلج فهو من يقدم وصفا وتفسيرا " مشوها " للواقع السياسي الذي يشاهده يبتعد به عن الحقيقة المحايدة. وهذا لا يعتبر كذبا أو إدعاء مقصودا من قبل عالم السياسة ولكنه يأتي نتيجة اختيار تتدخل فيه قيم عالم السياسة للظواهر التي يدرسها ولقراءته لها وتفسيره لنتائجها .

¹ - Idem

- وعليه، فرغم أن الوضع الأمثل للبحث السياسي هو أن تتشكل النظريات القيمية (الفلسفة السياسية) والنظريات السببية الإمبريقية (عم السياسة) في حياد تام من قبل الفيلسوف السياسي و عالم السياسة، إلا أن واقع كون الفيلسوف السياسي وعالم السياسة هم بشر محملون بالقيم فإن ما يصلون إليه يكون مضطرباً بولاءاتهم وآرائهم وقناعاتهم.
- وعليه، فإن معظم ما يدرس في إطار المعارف السياسية (علم السياسة والفلسفة السياسية) على أنه نظرية هو في واقع الأمر أيديولوجيا. فالنظرية السياسية سواء في مجال العلم أو الفلسفة يجب أن تكون طوباوية، ولكن الواقع السياسي ينتج حقيقة علماً وفلسفة في إطار الأيديولوجيا

الايديولوجيا	النظرية السياسية	
تبرير منحاز لترتيبات مجتمعية قائمة أو معتقالية بادعاء أنها هي المثالية السياسية	نظر وتأمل محايد في المثالية السياسية وفي الميساد التي تؤدي إلى تحقيقها	الفلسفة
وصف وتفسير مشوه لمتغيرات الواقع السياسي المشاهد	وصف وتفسير محايد لمتغيرات الواقع السياسي المشاهد	العلم

الخلاصة:

نعني بالنظرية السياسية وجود فيلسوف سياسي طوباوي وعالم سياسي طوباوي ولتعذر وجودهما، فإن الفيلسوف السياسي وعالم السياسة في واقفاً السياسي ينتجا أيديولوجيا وليس نظرية.

المبحث السادس: العلاقات الدولية:

أولاً: تعريف العلاقات الدولية:

تعرف العلاقات الدولية على أنها مجموعة العلاقات التي تربط الدول بعضها ببعض ، ولكن هذا التعريف يطرح تساؤلات¹.

- التساؤل الأول: هل العلاقات الدولية تنحصر في العلاقات بين الدول ام تتعدى الدول لتشمل العلاقات القائمة بين مواطني هذه الدول، كتبادل السلع، والتواصل الفكري والحضاري ؟

¹ MILNER, Helen V. International Relations. A Companion to Contemporary Political Philosophy, 2017, p. 214-225.

في الواقع، حكومات الدول هي التي تنظم مختلف العلاقات بين الأفراد المنتمين لشعوبها، فتخضعها لأنظمة دقيقة ولا تتركها وقفا على إرادتهم الخاصة فالدول هي التي تشرف على هذه العلاقات، لذلك هي محور العلاقات الدولية، على الرغم من أن العلاقات التي تقوم بين الشعوب، خارج إطار السلطات الحاكمة، تلعب أحيانا دورا أساسيا في تمتين العلاقات الدولية.

- التساؤل الثاني: هل العلاقات الدولية تقتصر على العلاقات السياسية، أم تشمل العلاقات الأخرى، كالعلاقات التجارية والثقافية مثلا ؟ هناك رأيان، رأي يقول بأن جوهر العلاقات الدولية هو السياسة، فكل ما له تأثير في السياسة يدخل في العلاقات الدولية. فإذا كان لصفقة تجارية أثر سياسي تدخل في صلب العلاقات الدولية. أما الرأي الآخر، فيقول أن كل علاقة لها تأثير في المجتمع الدولي تدخل في إطار العلاقات الدولية. فتبادل السلع بين الدول، مثلا، إذا كان له تأثير في المجتمع الدولي، يصبح جزءا من العلاقات الدولية.

وقد نشأت العلاقات بين الشعوب منذ القدم، غير أن العلاقات الدولية، بالمفهوم المتعارف عليه، لم تنشأ إلا بعد نشوء الدول بمفهومها الحديث، ولم يكن لها وجود قبل مؤتمر وستفاليا عام 1648.¹

أما بالنسبة للعلاقة بين العلاقات الدولية وعلم السياسة، فقد إعتبر بعض الباحثين السياسيين العلاقات الدولية علما قائما بذاته، بينما إعتبرها البعض الآخر جزءا من علم السياسة. وفي المؤتمر الذي عقد في مدينة كمبردج، في بريطانيا عام 1952، بناء على دعوة منظمة اليونسكو، تم الإتفاق على ان العلاقات الدولية تشكل فرع من علم السياسة، على أساس أن للعلاقات الدولية ولعلم السياسة هدف واحد هو دراسة السلطة والجماعة، وأن علم السياسة يتناول دراسة الدولة، والدولة هي محور العلاقات الدولية، وان السياسة الخارجية للدولة مرتبطة بنظامها السياسي، وأن وسائل البحث في علم السياسة وفي العلاقات الدولية هي واحدة.

ثانيا: فروع العلاقات الدولية:

قام مؤتمر اليونسكو سنة 1948، المتعلق بتحديد موضوعات علم السياسة، بتحدد الفروع التي تتضمنها دراسة العلاقات الدولية على الشكل التالي:²

- السياسة الدولية

- التنظيمات الدولية

- القانون الدولي.

أ- السياسة الدولية:

تتكون السياسة الدولية من السياسات التي تربط الدول بعضها ببعض، أي من السياسات الخارجية لهذه الدول. والسياسة الخارجية لدولة من الدول هي تنظيم نشاطها في علاقاتها مع الدول

¹ - Idem

² - WILKINSON, Paul. *International relations*. Sterling Publishing Company, Inc., 2010.

الأخرى. وهذه السياسة تتوخى تحقيق مصالح الدولة والحفاظ عليها. وهي تتأثر بعوامل متعددة، كالوضع الجغرافي والأوضاع الاقتصادية والديموغرافية، والقوة العسكرية، والنظام السياسي. فهذه العوامل تؤثر تأثيراً مباشراً في رسم سياسة الدولة الخارجية.

والسياسات الخارجية للدول قد تتوافق وقد تتصادم، بسبب تلاقي مصالح بعض الدول واختلافها مع مصالح الدول الأخرى. فتنشأ الأحلاف الدولية والمحاور السياسية، الإقليمية والعالمية، فتبرز ظاهرة الصراع الدولي، التي تقود عامة إلى قيام أحلاف عسكرية على غرار الحلف الأطلسي وحلف وارسو. والعلاقات القائمة بين هذه الأحلاف، السياسية والعسكرية، هي التي تحدد معالم السياسة الدولية، وتؤثر بدورها في رسم السياسات الخارجية لمختلف الدول¹.

أما الأدوات المستخدمة، في تنفيذ السياسة الخارجية، فهي الدبلوماسية والقوة العسكرية، إضافة إلى أدوات أخرى كالديبلوماسية والمساعدات الاقتصادية. فالديبلوماسية هي الأداة الأساسية المعتمدة في تنفيذ السياسة الخارجية، في زمن السلم. فهي تقوم بمهمة التمثيل والتفاوض بين الدول. ففي كل دولة توجد مؤسسة مركزية تتحمل مسؤولية إدارة الشؤون الخارجية، هي وزارة الخارجية. وتوجد لها في الخارج بعثات دبلوماسية (سفارات ومفوضيات)، تتولى مهمة التمثيل الدبلوماسي تجاه الدول المعتمدة لديها، وهي مرتبطة مباشرة بوزارة خارجية الدولة التي تقوم بتمثيلها. وفي الحالات التي تتوتر فيها العلاقات بين الدول، وتعجز الدبلوماسية عن حل المشاكل بالتفاوض، تلجأ هذه الدول إلى التلويح بالقوة العسكرية أو إستخدامها فعلياً، من أجل حسم الخلاف بالقوة، أو تبديل موازين القوى، بغية إفساح المجال مجدداً للتفاوض بالطرق الدبلوماسية، والحصول على ما لم يكن من الممكن الحصول عليه بالعمل الدبلوماسي وحده. لذلك يبدو أن الدبلوماسية والعمل العسكري يتكاملان، غالباً، في تنفيذ السياسة الخارجية².

ب - التنظيمات الدولية:

تنشأ المنظمات الدولية بموجب ميثاق أو معاهدة وهي عبارة عن تنظيمات تشمل العديد من الدول، تعمل لأجل تحقيق المصالح المشتركة من خلال الإشراف على بعض النشاطات وتنسيقها، وتمتين العلاقات فيما بينها، وحل المشاكل بالطرق السلمية، وغير ذلك من المهام و الصلاحيات التي يحددها ميثاق المنظمة الدولية.

وقد راودت فكرة التنظيم الدولي، منذ القدم، رجال السياسة والقانون، وقد قام نوع من التنظيم بين المدن اليونانية القديمة التي كانت تشكل كيانات سياسية قائمة بذاتها. غير أن التنظيم الدولي بمفهومه الحديث لم ينشأ إلا ابتداءً من بداية القرن السادس عشر، حيث بدأت تتكون في أوروبا كيانات سياسية، تحولت فيما بعد، تحت تأثير النزعة القومية، إلى دول ذات مصالح متضاربة، فنشأت النزاعات بينها، ونشبت الحروب، فأطلقت الدعوات إلى قيام سلم دائم في أوروبا، وعقدت المؤتمرات التي

¹ - Idem

² - Idem

ضمت مجموعة من هذه الدول، بهدف وضع حد ل نزاعاتها والحفاظ على مصالحها المشتركة، وقد أدت هذه المؤتمرات تدريجيا، وبعد فترة طويلة من الزمن، إلى إنشاء منظمات دولية¹.

وتطور التنظيم الدولي، تحت تأثير الحاجة الماسة لتحقيق السلام بين الدول وتنشيط العلاقات بينها، فنشأت عام 1919 أول منظمة دولية عالمية، هي عصبة الأمم، غير أنها لم تتمكن من القيام بمهامها في صيانة الأمن الدولي، فنشبت الحرب العالمية الثانية، وقامت من جديد الدعوة إلى إنشاء منظمة دولية أكثر فاعلية، في تحقيق الأمن والسلام والتعاون الدولي، فتأسست منظمة الأمم المتحدة عام 1945. وللأمم المتحدة ستة فروع رئيسية هي: الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، مجلس الوصاية، محكمة العدل الدولية، والأمانة العامة.

والى جانب هذه المنظمة الدولية العالمية، توجد منظمات دولية إقليمية، تضم مجموعات من الدول المتجاورة جغرافيا، والمتجانسة إلى حد ما ثقافيا واقتصادية وقوميا. وهي تعمل على تنسيق التعاون بين هذه الدول في ميادين مختلفة. من هذه المنظمات منظمة الدول الأمريكية، منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية².

ثالثا - القانون الدولي:

يقسم فقهاء القانون الدولي إلى قسمين، قانون دولي خاص وقانون دولي عام. القانون الدولي العام، هو مجموعة القواعد القانونية التي ترسم خارطة حقوق والتزامات الدول، كما يعمل القانون الدولي العام على تنظيم العلاقات الدولية في زمن السلم والحرب كما ينظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية، وبين الدول وبعض المجموعات التي لا تعتبر دولا، كما يعني، في بعض الحالات، بالحقوق الأساسية للأفراد³.

أما القانون الدولي الخاص، فهو مجموعة القواعد الحقوقية التي تحكم العلاقات الخاصة ذات الطابع الدولي، كالعقود والاتفاقات الموقعة بين أطراف ينتمون إلى جنسيات مختلفة.

رابعا: العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية

✓ السياسة الخارجية كما يعرفها مارسيل ميرل: هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود. وهي عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية.

إذن هي تتكون من أمرين هما⁴:

1. قرارات حكومية تتخذ من قبل صناع القرار

¹ - ARMSTRONG, David, FARRELL, Theo, et LAMBERT, Hélène. *International law and international relations*. Cambridge University Press, 2012.

² - Idem

³ - WEINER, Myron. On international migration and international relations. *Population and Development Review*, 1985, p. 441-455.

⁴ - CLAUDE, Inis L., et al. *Power and international relations*. New York : Random House, 1962

2. وأفعال تعالج مشاكل خارجية، وهذه القرارات والأفعال تستخدم لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة المدى من يصنع السياسة الخارجية:

تصنع السياسة الخارجية من قبل الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في الدولة وغالبا ما تقوم بها السلطة التنفيذية إضافة إلى السلطة التشريعية من خلال التشريعات التي تسنها والتي تحدد طريقة التعامل مع الدول الأخرى¹.

تعتبر السياسة الخارجية جزء من السياسة الوطنية التي تشكل مجموع السياسات الخارجية والداخلية للدولة غايتها:

1. تحقيق الأمن للدولة.

2. تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

السياسة الدولية²:

عندما تلتقي السياسات الخارجية للدول فإن التفاعل الناجم عنها يسمى السياسة الدولية وهي التفاعل السياسي الذي يتضمن نمط الصراع والتعاون في آن واحد..

ويعرفها فرانكلينها: " مجموع السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة بالإضافة إلى تبادلاتهم مع المنظومة الدولية والجماعات الاجتماعية من غير الدول. وهذا يعني أن التفاعل السياسي يشمل جميع وحدات المجتمع الدولي وليس فقط الدول ومحصلة هذا التفاعل هو السياسة الدولية.

عادة تتميز السياسة الدولية عن غيرها من السياسات بعنف الوسائل المستخدمة ويرى البعض إن السياسة الدولية تشمل جميع التفاعلات من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بين وحدات المجتمع الدولي. إذن هي حاصل جمع السياسات الخارجية.

رابعا: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية:

تؤثر في العلاقات الدولية عدة عوامل، وهذه العوامل غير ثابتة فهي تتغير وتتطور مع مرور الأيام والأزمان فالعوامل التي كانت مؤثرة في الماضي لم تعد كذلك في الحاضر، لا بل تقلص دورها وتراجع مركزها في التأثير من المقدمة إلى المؤخرة، ومن أبرز العوامل التي كانت مؤثرة في الماضي وتراجع دورها، الموقع الجغرافي، حيث كان يلعب دورا تقليديا في التأثير واستمر كذلك لفترات طويلة من الزمن ومازال ولكن بنسبة أقل، بالمقابل تقدم العامل الاقتصادي واحتل موقعا متقدما في التأثير على العلاقات بين الدول وهكذا باستمرار فإن العلاقات بين الدول متغيرة ومتأثرة بظروف كثيرة والعوامل المؤثرة ذاتها تتغير وتتبدل، ولنرى بشيء من التفصيل بعضا من العوامل المؤثرة في مجال العلاقات الدولية:

1. العوامل الاقتصادية³:

¹ - Idem

² - WEINER, Myron, op.cit.,p.67

³ - WEINER, Myron, , op.cit.,p.69

يعتبر الاقتصاد من أكثر العوامل فاعلية في التأثيرا في مجال العلاقات الدولية وذلك لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات لا بل الدول ذاتها فالقوة الاقتصادية تعنى نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى قدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصدقائها عندما تدعو الحاجة لذلك فإن القدرة الاقتصادية تعني قابلية الدولة في إدامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد سواء.

ومع ظهور مفهوم العولمة وتقلص المسافات بين الدول ازداد التبادل التجاري فيما بينها ونشط وذلك لعدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغ حجمها وقوتها واتساع مساحتها وتنوع مواردها أن تعلن الاكتفاء الذاتي أو أن لا تستورد أو تصدر شيئا من وإلى غيرها من الدول فالدول المنتجة تحتاج إلى أسواق مفتوحة لتصريف منتجاتها ليعود ذلك بالنفع عليها وعلى سكانها كذلك الدولة التي تحتاج السلع والخدمات لا بد لها من استيرادها، كذلك المواد الخام التي لا غنى لصناعتها عنها وخصوصا إذا لم تتوفر في أراضيها لذلك تنشأ حركة تجارية بين الدول من تلقاء ذاتها وهذه الحركة التجارية تضفي بظلالها على العلاقات الدولية فتجعل الدول توقع المعاهدات والاتفاقيات فيما بينها مما يعزز علاقاتها السياسية وبالتالي ينشط حركة العلاقات الدولية فيما بينها كجزء من المجتمع الدولي¹.

وللعوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة فهذا الجانب يجب عدم إغفاله من ناحية تأثيره في العلاقات بين الدول، وفي هذا الإطار تقوم الدول العظمى والدول الكبرى الصناعية بتقديم المساعدات والقروض للدول الفقيرة والنامية لمساعدتها في تنمية مجتمعاتها وصولا إلى تحسين نوعية حياة الإنسان في تلك الدول، وفي هذا المجال نشأت منظمات اقتصادية دولية مثل صندوق النقد الدولي البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة... الخ كلا تهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية للدول المحتاجة لها².

إن هذه المساعدات لها تأثير كبير في إضفاء نوع من التأثير السياسي من قبل الدول المانحة على غيرها من الدول من أجل أن تحتل مكانة دولية مؤثرة سعيا لأن تكون عنصرا رئيسيا فاعلا ومؤثرا في العلاقات الدولية وهذا ما نشاهده من خلال المساعدات الكبيرة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من دول العالم. أن هذه المساعدات أيضا قد تأخذ أشكالا متعددة غير التنمية مثل المساعدات العسكرية (أسلحة، معدات، ملابس، تجهيزات، اتصالات... الخ)

وهذه المساعدات تستخدم للمحافظة على توازن القوى وتعزيز الأحلاف، كذلك قد تأخذ شكل المساعدات الفنية حيث يتم إرسال الخبراء والفنيين للإنشاء وإدارة المشاريع التي تقام في الدول النامية. وتستخدم المساعدات الاقتصادية كوسيلة للضغط والتأثير على الدول المحتاجة لها من خلال التهديد بقطع هذه المساعدات، وأيضا المقاطعة الاقتصادية، ومنع الاستيراد كذلك زيادة الرسوم الجمركية على

¹ - CLAUDE, Inis L., et al, , op.cit.,p.67

² - WEINER, Myron, , op.cit.,p.98

البضائع المستوردة من الدول المراد الضغط عليها حيث تغلق أسواقها أمام هذه البضائع مما ينعكس سلباً على الدول المصدرة.

ومن آثار الاعتماد على المساعدات الاقتصادية الخارجية هو أن تبقى هذه الدول واقعة تحت سيطرة الدول المانحة وزيادة تبعيتها لها مما يجعلها تحكم سيطرتها عليها عسكرياً من خلال القواعد العسكرية تحقيقاً لأهدافها الإستراتيجية ذات المدى البعيد. لذلك نجد أن العامل الاقتصادي مهم جداً ومؤثر في العلاقات الدولية وما شاهدناه من إحداث في العالم ورغبة الدول الكبرى من السيطرة على منابع الطاقة ومصادرها دفعها وقد يدفعها مستقبلاً لشن حروب شرسة وطاحنة وذات تأثير طويل المدى على الأمم والشعوب المتأثرة بها فالأقتصاد هو عصب الحياة وهو في زمن العولمة عصب الحياة السياسية وروح العلاقات الدولية.

2. الموارد الأولية¹:

ترتبط الموارد بشكل وثيق بالعامل الاقتصادي، حيث أن أي بلد قائمة على الصناعات في لا بد لها من موارد و مواد أولية تزودها كي لا يتوقف عملها وإنتاجها وخصوصاً إذا علمنا أن لا دولة مكتفية ذاتياً مهما بلغت مساحتها فالدول بحاجة لبعضها البعض في هذا المجال.

يهدف الحصول على الموارد الأولية نشأت علاقات تجارية قوية بين الدول ذات المصالح المتبادلة تمخضت عنها اتفاقيات تجارة دولية يحترمها الطرفان استمراراً للحياة الاقتصادية في هذه الدول وهذه الاتفاقيات عززت العلاقات السياسية بين الدول.

فالموارد الأولية عامل مهم وامتلاك الدولة له يجعل لها مكانة ومركز دولي وفاعلية أكثر في العلاقات الدولية وكلما كانت الدولة فقيرة وبحاجة إلى لهذه الموارد كلما كانت واقعة تحت رحمة الدول الكبرى المالك هذه الموارد وهذا ما نلاحظه في العلاقات بين الدول الكبرى والدول النامية.

وهناك نقطة هامة لتكون الموارد الأولية ذات تأثير في العلاقات الدولية هو أن تكون الدولة مالكة هذه الموارد قادرة على استغلالها والسيطرة عليها سياسياً وإن يكون لها قرار سيادي عليها وإلا أصبح وجودها وعدمه سيان، كذلك فإن وجود الموارد الأولية المهمة كالنفط مثلاً يجعله دائماً محل أطاع من قبل الدول الكبرى وقد تتعرض الدول المالكة له للغزو والاحتلال وخاصة إذا فشلت الدول المحتاجة لهذا العنصر أو المورد في تأمين أنظمة موالية لها سياسية واقتصادية في تلك الدول وهذا ما نلاحظه من تاريخ العلاقات بين الدول العظمى كالولايات المتحدة والدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا من إقامة علاقات طيبة وودية مع دول الخليج العربي لامتلاكها مادة النفط المطلوبة لهذه الدول وما حروب الخليج المتوالية والرغبة في السيطرة على هذه المنطقة إلا خير دليل على ذلك².

3. العوامل الجغرافية: (الموقع، المساحة، السكان، الحدود):

¹ - THOMAS, Caroline. The environment in international relations. 1992.

² - THOMAS, Caroline. , op.cit.,p.65

يعبر عن الموقع الجغرافي لكل دولة على سطح الأرض بخطوط الطول ودوائر العرض وموقع الدولة بالنسبة لدوائر العرض أهم من موقع الدولة على خطوط الطول لأنه يؤثر بشكل مباشر في المناخ الذي يؤثر بالتالي في القوة البشرية وفي تنوع الثروات سواء الحيوانية أو النباتية في هذه الدولة وهناك مقولة تتحدث عن أن الحضارات المتقدمة أو الدول الكبرى نشأت في المناطق المعتدلة وابتعدت عن المناطق القطبية والقارية حيث نلاحظ بأن الحضارات الكبرى قد نشأت وازدهرت في ظل مناطق ليست شجرية مثل وادي النيل وأراضي ما بين النهرين وذلك لسهولة أراضي تلك المناطق وتوفير المياه فيها.¹

أ. الموقع:

يكتسي الموقع الجغرافي أهمية كبرى بالنسبة للدولة فهو يجسد شخصيتها ويحدد اتجاهات سياستها فمثلا الدول التي لها سواحل وحدود بحرية وانفتاح باتجاه المياه تكون أكثر اتصالا بالعالم وتتمتع بعلاقات تجارية وسياسية نشطة مع الدول الأخرى وقد تنهت الدول إلى مثل هذا الموضوع فحاولت باستمرار السيطرة على المياه والبحار من أجل استمرار تجارتها وبالتالي انعكاس ذلك على اقتصادها وقوتها ومكانتها الدولية.²

أما الدول المغلقة (الحبيسة) والتي ليست لها حدود بحرية فهي واقعة في مأزق يشكل لها عبئا كبيرا ويحرمها من الاتصال مع دول العالم الأخرى ولذلك فهي تسعى للحصول أو الوصول إلى أي منفذ يوصل إلى البحر ولذلك تجدها تركز في قوتها على القوات البرية والجوية مستعيضة عن حرمانها من البحر في حين أن الدول البحرية تركز في قوتها العسكرية والتجارية على بناء الأسطول البحري القوي وكذلك الأسطول التجاري الذي يخدم مصالحها بشكل أفضل.

ومن تأثيرات الموقع أيضا تأثيره على نوعية السكان حيث نجد أن سكان المناطق البحرية والساحلية يسعون ويعشقون التجارة والأسفار والحركة والتنقل وهذا كله يزيدهم معرفة وعلا وقدرة على التجارة وبالتالي ينعكس ذلك على نوعية حياتهم والنشاطات التي يمارسونها أو يرغبون بها ومن الأمثلة - ولذلك نجدهم لا يحبون العزلة والانطواء بل يسعون للبحث عن كل جديد الأمثلة على ذلك الفينيقيين اللذين اشتهروا بالتجارة والانفتاح على العالم.³

ولا ننسى أهمية الموقع المتوسط على طرق التجارة حيث يلعب دورا استراتيجية في التحكم في خطوط التنقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية ودائما تسعى الدول الكبرى - والتاريخ شاهد على ذلك - للسيطرة على الدول الواقعة في موقع قد يهدد حركتها البرية أو البحرية أو الجوية وسعت أيضا ليكون لها قواعد جوية أو بحرية أو برية في هذه الدول حتى لا تكون حجر عثرة في طريقها، ومن أمثلة المواقع المهمة في التاريخ هو الموقع المتوسط للوطن العربي الذي كان وما زال يربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب برا وبحرا وجوا رغم اكتشاف الممرات الهامة كراس الرجاء الصالح وفتح القنوات كقناة السويس إلا أنه

¹ - Idem

² - BARKER, J. Craig. *International law and international relations*. A&C Black, 2000.

³ - BARKER, J. , op.cit.,p.43

وبسبب مناخه المعتدل ومياهه الدافئة ما زال الوطن العربي طريقا محببا ومختصرا ومفضلا للتنقل بين أجزاء المعمورة وهذا ما جعله محط أطاع الدول الكبرى والاستعمارية والتاريخ شاهد على ذلك.

ب. المساحة:

تعتبر المساحة من بين العوامل المحدد للمكانة الدولة في العلاقات الدولية فكلما كانت المساحة كبيرة كلما حضت الدولة بإهتمام وهبة كبيرين ، وذلك مع تناسب هذه المساحة بعدد سكان كافي وشعب متحضر ومتطور فإنها تكون عاملا إيجابيا ومؤثرا في دعم موقف الدولة وزيادة هيبتها أمام العالم.

أما من الناحية العسكرية فالمساحة الواسعة مهمة جدا لأنها تعطي الدولة عمقا إقليميا يحمي العاصمة والمدن والمراكز الصناعية الهامة في البلاد وهذا الأمر شهد له التاريخ مثالا حيث أعطت المساحة الواسعة للاتحاد السوفياتي عمقا دفاعيا لصالحها ضد الغزو الألماني لأراضيها هذا بالإضافة لصعوبة احتلالها من قبل القوات الغازية حيث أن العمق الجغرافي للدولة يتيح لها إمكانية المناورة في القتال وإعادة التنظيم لقواتها كما يمكنها من سحب القوات الغازية إلى أماكن ذات خفايا ومميزات معروفة لقواتها وهذا ما فعله الجيش السوفياتي بالقوات الألمانية في الحرب العالمية الثانية¹.

أما الدول صغيرة المساحة فإنها تكون سهلة الاحتلال بالإضافة إلى رغبتها دائما بنقل المعركة إلى أرض الغير (إن كانت قوية) وذلك لعدم توفر العمق الكافي الذي يحمي مدنها و مراكزها التجارية والصناعية و السكانية.

أما من الناحية الاقتصادية فإن اتساع المساحة يؤدي إلى تنوع المناخ وأحوال الطقس فيها وبالتالي ينعكس على إنتاجها الاقتصادي وتنوع مواردها الطبيعية وخصوصا إذا أحسن استغلالها هذه الموارد وهذا يساعد الدول على الاكتفاء الذاتي والتحكم بهذه الموارد واستغلالها لصالحها للعب دور أو احتلال مكانة هامة ومؤثرة في العلاقات الدولية².

ولكن للمساحة الواسعة بالمقابل جانب سلبي وخصوصا إذا وجدت مساحات خالية من السكان مثل الصحاري والجبال الشاهقة فهذا يؤدي لقلّة عدد السكان فيها أو محاولة انفصال مجموعات معينة فيها كونها بعيدة عن المركز أو أن تصبح مراكز إزعاج للنظام الحاكم رغبة منها في الانفصال وكذلك فإن التخلخل السكاني يجعلها عرضة لأطماع الدول الأخرى وذلك لسهولة اقتطاع أجزاء ذلك لأن إمكانيات الدفاع عن تلك الأجزاء تتضاءل ويدخل في موضوع المساحة أيضا موضوع آخر له تأثير كبير في وضع الدولة من الناحية الدولية ألا وهو موضوع الحدود.

ج. الحدود:

وهي الحدود التي تفصل بين الدول فتنتهي عندها سيادة الدولة (أ) لتبدأ سيادة الدولة (ب) ، والحدود لها تأثير كبير في العلاقات بين الدول سلبا أو إيجابا حيث أنه إذا طالت الحدود بين دولتين وكانت علاقاتهما قوية فإن ذلك يساعد في فتح أبواب الاستيراد والتصدير وانسياب البضائع ورؤوس الأموال

¹ - THOMAS, Caroline. The environment in international relations. 1992.

² - VIOTTI, Paul R. et KAUPPI, Mark V. International relations theory. Rowman & Littlefield, 2019.

وحرية الحركة التجارية مما ينعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي لكلا الدولتين كذلك ينعكس طول الحدود سلبيًا إذا كانت العلاقات متوترة بين الدولتين، أما من الناحية العسكرية فإن طول الحدود ينعكس إيجاباً ويتطلب منه مهارة وقوة تحمل وأعداد هائلة من القوات لنشرها على هذه الحدود كذلك فإن الدول صاحبة الحدود الطويلة تحتاج إلى قوات حرس حدود بأعداد كبيرة لحماية حدودها ومنع الاختراقات التي قد تتعرض لها بكافه أشكالها وهذا يشكل عبئاً اقتصادياً وعسكرياً لا يستهان به لمثل هذه الدول.

وللحدود تأثير كبير على العلاقات بين الدول من حيث أنها مصدر نزاع مستمر بين كثير من الدول ونزاعات الحدود معروفة تاريخياً حيث صنعتها الدول المستعمرة لخدمة مصالحها ودون النظر إلى ظروف السكان وأحوال المواطنين وعدم مراعاتها الموضوع الأثنيات واتصال الشعوب المجاورة بروابط النسب والقربا والمصاهرة دافعها في ذلك هو مصالحها الاستعمارية.

لذلك فالصراعات الحدودية هي ظاهرة دولية لا تقتصر على دولة دون أخرى بل أنها قد تصيب الأسرة الدولية كاملة وذلك تلبية لغريزة الاستحواذ التي بنيت عليها نفسية الإنسان.

د. السكان:¹

يعد عامل السكان أحد أهم العوامل المحددة لقوة الدولة ومدى احتلالها مكانة متميزة في المجتمع الدولي فحجم السكان يلعب دوراً كبيراً في ذلك حيث أن عدد السكان إذا كان كبيراً وترافق بعوامل أخرى أهمها: المستوى التعليمي والتقني الذي وصل له السكان والتماسك الاجتماعي والابتعاد عن التفرقة بين الأجناس والأعراق وسيادة التسامح بينهم والترابط الروحي والمعنوي فإنه يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية أما إذا كان العكس فإن النتيجة ستكون معكوسة أيضاً.

كذلك فإن عدد السكان إذا كان كثيفاً مع مساحة صغيرة فإن ذلك يشكل عبئاً كبيراً على هذه الدولة وخصوصاً إذا ترافق ذلك مع تخلف اقتصادي واجتماعي وثقافي فإن ذلك يجعل الدولة في وضع لا تحسد عليه عالمياً. والشواهد كثيرة في التاريخ القديم والمعاصر خاصة إذا عجزت الدولة عن توفير الغذاء لسكانها فقد تقوم بالاعتداء على أراضي الدول المجاورة وغزوات المغول والتتار كانت نتيجة الفقر وعجز الدولة عن توفير الغذاء لسكانها، كذلك نجد في التاريخ الحديث أن اليابان مثلاً دعت إلى زيادة النسل والتكاثر لتزيد حروبها وغزواتها للدول المجاورة وكذلك دول المحور شجعت سكانها على التكاثر لنفس السبب قبل الحرب العالمية الثانية، ولا ننسى النمو السكاني وأثره على قوة الدول حيث أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرات الدولة البشرية والاقتصادية وله آثار عسكرية وجيوبولوتيكية تنعكس على قوة الدولة حيث أن بعض الدول تشجع سكانها على النسل والإنجاب وتقدم لهم الجوائز التشجيعية مثل فرنسا وبعض دول أوروبا الشرقية حيث أن هذه الدول تدرك أن انتقال هذه الفئات من الأطفال إلى مرحلة الشباب

¹ -VIOTTI, Paul R. et KAUPPI, Mark V. , op.cit.,p.I97

يزودها بالقدرات البشرية اللازمة لها خصوصا الدول الصناعية ذات المساحة الواسعة كالولايات المتحدة واستراليا.

4. العامل العسكري¹:

يلعب العامل العسكري دورا هاما ومؤثرا في العلاقات الدولية فبناء القوة العسكرية ضروري جدا لكل دولة وذلك لكي تحافظ على أمنها القومي وتحمي مقدراتها وتحقق أهدافها فامتلاك السلاح أمر ضروري لكل دولة وبه تقاس أهمية الدولة وقوتها وقدرتها على فرض نفسها على خريطة العلاقات الدولية كعنصر فاعل ومؤثر.

والقوة العسكرية: هي تعبير عن الحشد العلمي للعناصر البشرية والمقومات التقنية والاعتبارات الاقتصادية لما يخدم أهداف هذه المؤسسة التي من مظاهرها القوات المسلحة وذلك بما يخدم أعمال الدفاع والهجوم.

ويرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بقدرة الدولة الاقتصادية فالدولة الغنية ذات الاقتصاد القوي التي تتوفر فيها الإمكانيات المادية والبشرية تستطيع أن تتفوق على غيرها بامتلاك السلاح وتطويره، وهذا ما لاحظناه خلال فترة الحرب الباردة والتسابق على التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (السابق) فلولا القاعدة الاقتصادية والصناعية المتينة القوية لما استطاعت هذه الدول أن تطور وتصنع أسلحة حديثة وعالية التقنية مثل الصواريخ والقنابل النووية والغواصات والطائرات... الخ فالإقتصاد هو الدعامة الحقيقية للقوة العسكرية.

كذلك فإن القوة العسكرية يجب أن تحظى بدعم سياسي لتأخذ الشرعية المناسبة لها وتحتل الموقع المفضل لأبناء شعبها لأن القوة العسكرية قد تستنزف كثيرا من الجهود والنفقات التي قد تؤثر سلبا على أبناء الشعب وعلى دخولهم لذلك يجب أن تحظى بالدعم والرضى والتأييد على المستوى الرسمي والشعبي في البلاد².

ومن العناصر الهامة للقوة العسكرية التي قد تلعب أدوارا كثيرة ومؤثرة في العلاقات الدولية هو عدد (حجم) القوات المسلحة التي تحتفظ بها الدولة فلا شك أن العدد الكبير للجيش في دولة ما يعطيها القوة أمام دولة ذات جيش صغير العدد ويجعلها مهابة الجانب من قبل خصومها وأعداءها. والقوة العسكرية بكافة عناصرها البشرية والمادية لعبت وتلعب دورا كبيرا في تغيير شكل العلاقات بين دول العالم وفرض مفاهيم وأوضاع جديدة لم تكن معروفة ومن أمثلة ذلك في تاريخنا المعاصر هو قدرة الولايات المتحدة العسكرية والتي أصبحت تستخدمها في أدوار كثيرة وكبيرة في مختلف أرجاء العالم مثل مكافحة الإرهاب والتخلص من الأنظمة الدكتاتورية كما حصل في حروبها مع طالبان في أفغانستان وتهديدها باستخدام القوة العسكرية ضد الدول التي قد تمتلك السلاح النووي أو التي قد تهدد الأمن والسلم الدوليين مثل كوريا الشمالية وإيران وهذا التدخل من قبل الولايات المتحدة في شؤون الدول

¹ - VIOTTI, Paul R. et KAUPPI, Mark V. *International relations theory*. Rowman & Littlefield, 2019.

² - LAKE, David A. *Hierarchy in international relations*. Cornell University Press, 2011.

والشعوب احد الأدلة على إظهار قوتها العسكرية وهنا نستذكر قول الرئيس الأمريكي " كنيدي " من على ظهر حاملة الطائرات " كيتي هوك " : " أن السيطرة على البحار تعني الأمن والسلام ويمكن أن تعني النصر " ، وهذا ما دفع الولايات المتحدة لأن تدرك بأن الدفاع عن مصالحها البترولية في المنطقة لا يتم إلا بالسيطرة على البحر الأبيض المتوسط وهذا الحال مشابه لحال الإنجليز الذين أدركوا في فترة ما بأن من مصالحهم وضمنان استقرار ملاحظتهم هو السيطرة على قناة السويس¹.

ولذلك طورت الولايات المتحدة من استراتيجيتها في التحول من القواعد الثابتة إلى القواعد المتحركة وذلك من خلال حاملات الطائرات والأساطيل البحرية التي تجوب البحار و المحيطات دون إذن أو موافقة من أي دولة.

5. التقدم العلمي والتكنولوجي:

تشهد البشرية ثورة في مختلف المجالات العلمية، فالتسابق في ميدان التكنولوجيا يجعل الدول تتسابق للوصول على بشيء جديد وذلك في مختلف المجالات، فأمام عالم المعلوماتية والحواسيب والانترنت فالمعلومة أينما كانت ومهما كان مصدرها أصبحت متاحة أمام الجميع للاطلاع عليها وبالتالي إجراء ما يلزم عليها سواء من قبل الأفراد والمؤسسات أو الدول².

أضف إلى ذلك أن الحاسوب قد يدخل بل قد دخل في كل مجالات الحياة فهي هو يسيطر على تسيير المركبات الفضائية ويتحكم بمساراتها وبانطلاقها وسلامتها ثم عودتها محملة بالكم الهائل من المعلومات، وأيضا يتحكم الحاسوب بحركة الطيران والسير وأعمال البوليس وإطلاق الصواريخ وتوجيهها وله دور كبير في المجال العسكري فهو يوجه القذائف ويتحكم بإطلاقها ومسارها ووصولها إلى هدفها لتصبح تحمل اسما يليق بها " كالقنابل الذكية " (Smart Bomb) مثلا، كذلك ويتدخل في الحياة الاجتماعية والأحوال المدنية والشخصية وحفظ البيانات والإحصاءات ومجالات كثيرة يصعب حصرها، ناهيك عن ثورة الاتصالات الهائلة التي جعلت العالم كالقرية الصغيرة بل كالحبي الذي لا تجد صعوبة في الوصول إلى من تريد وما تريد بكبسة زر واحدة من جهاز صغير موضوع في جيب الإنسان. فالتقدم العلمي والتكنولوجي شمل كافة المرافق الحياتية من اجتماعية واقتصادية وعسكرية وغيرها مما دفع الدول للتسابق في الوصول إلى قمة الهرم العلمي والتكنولوجي لكي تتفوق على غيرها وتحتل مكانة ذات تأثير بالغ ومهم في العلاقات الدولية ومن أمثلة الدول المتقدمة في المجالات العلمية والتكنولوجية اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها وهذا ما جعل لها مكانة خاصة ومميزة في الميزان الدولي.

¹ - Idem

² - Idem

الخاتمة

الخاتمة:

وجهت هذه المطبوعة لطلبة السنة الأولى علوم سياسية وعلاقات دولية، السداسي الأول، وقد تناولت المفاهيم الأولية في هذا المقياس، بدءاً بمفهوم علم السياسة وتطوره التاريخي، ثم تطرقت إلى مناهج البحث في علم السياسة بصورة مبسطة لتعرج على علاقة علم السياسة بمختلف العلوم الأخرى الاجتماعية والانسانية والكمية، لتتطرق إلى تحديد موضوع علم السياسة باعتباره علم الدولة وعلم السلطة، وفي الفصل الأخير تناولت مجالات علم السياسة بصورة مختصرة ومبسطة وهي المؤسسات السياسية، الأحزاب والقوى الضاغطة والرأي العام، النظرية السياسية، والعلاقات الدولية، ومن أجل التقييم الذاتي للطلاب نطرح مجموعة من الاسئلة المرتبطة بمواضيع كل المحاضرات السابقة مرتبة حسب ترتيب فصول هذه المطبوعة حيث يحدد الطالب الإجابة الصحيحة حول كل سؤال مطروح بعد قراءته واستيعابه لمحتوى المحاضرة:

1. كتب هارولد لاسويل أستاذ العلوم السياسية البارز. كتابًا مرجعياً في العلوم السياسية عنوانه:

● السياسة: من يحصل على ماذا، متى، ولماذا؟

● السياسة: من يحصل على ماذا، متى، وكيف؟

● السياسة: من يحصل على ماذا، متى. كيف؟

2. -ألهم هذا الكتاب علماء آخرين في حقل العلوم السياسية للبحث في سؤال آخر اعتبرته مادلين غرافيتش بداية العلم، وهو:

● لماذا؟

● الى أي مدى؟

● أين؟

3. -يعود الأصل الاثيمولوجي لمفردة "سياسة" إلى الكلمة اليونانية بوليس polis وتعني:

● السلطة

● المدينة

● الحكم

4. -تعني كلمة السياسة la politique بوصفها اسماً مؤنثاً:

● علم دراسة الدولة

● فن حكم الدولة

● فن الممكن

5. -يتضمن مفهوم الحكم في الأدبيات الغربية تقسيم الناس الى فئتين وهما:

● فئة حاكمة فئة محكومة

- فئة تمثل السلطة وفئة تمارس مقاومتها
- فئة تمثل الأغلبية وفئة تنتمي للأقلية
- 6. -العلاقة بين هذين الطرفين هي علاقة قانونية في اطار مؤسسة الدولة وتسمى:
 - علاقة تبعية
 - علاقة سلطة
 - علاقة ولاء
- 7. -السياسة هي نشاط بشري/مجتمعي ولهذا وصف هوبز انسان حالة الطبيعة (ما قبل الدولة/السياسة) بأنها:
 - فوضوية/تعيبة
 - آمنة/مزدهرة
 - طبيعية/مستقرة
- 8. -يسمح الوصول الى السلطة بممارسة السياسة من موقع:
 - القوة
 - النفوذ
 - المسؤولية السياسية
- 9. -تتمثل الغاية الأساسية للسياسة في:
 - الحفاظ على امتيازات السلطة
 - الحفاظ على وحدة الدولة
 - الحفاظ ولاء المواطنين
- 10. -ربط ماكس فيبر بين السياسة والتنظيم الإداري، واعتبر أن الدولة مؤسسة على:
 - السيطرة على الاقليم
 - الهيمنة على المجتمع
 - ممارسة العنف الشرعي
- 11. يعتمد تصور أرسطو لدراسة السياسة على وحدة تحليل مركزية وهي:
 - الأسرة
 - المدينة
 - القبيلة
- 12. ركز المنظور الثاني في محاولته تحديد معنى ومجال الحقل السياسي على وحدة تحليل أساسية وهي:

- الدولة
- المدينة
- الامبراطورية
- 13. يميل الاتجاه الذي يمثله ميكيا فيلي الى اعتبار أن السياسة هي:
 - علاقات قوة
 - فن الحكم
 - علم الدولة
- 14. يعتبر الاتجاه الذي ينظر الى السياسة بوصفها فنا أن ممارستها تحتاج الى:
 - الحكمة والعبقرية
 - المكر والخديعة
 - القوة والهيبة
- 15. يدافع الاتجاه الذي ينادي بالسياسة كعلم إلى أن العلمية تقتضي:
 - تحليل الظواهر السياسية تحليلًا دقيقًا
 - تطبيق اجراءات الوصف والمقارنة والتصنيف على الظواهر السياسية
 - الابتعاد عن الذاتية في دراسة الظواهر السياسية
- 16. يرى أفلاطون ان السياسة لا يمكن ان تفهم بعيدا عن:
 - الحكام الممارسين لها
 - الظواهر السياسية التي تعبر عنها
 - الأسس الفلسفية التي تقوم عليها
- 17. افضل أنظمة الحكم عند توماس الاكويني هو:
 - الديمقراطي
 - الملكي
 - الارستقراطي
- 18. انتهى الصراع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية في عصر النهضة بعلمنة الحياة السياسية من خلال:
 - رفض التفسير الديني للظواهر
 - فصل الدين عن الدولة
 - منع تدخل السلطة الزمنية في الشؤون الدينية
- 19. قدم مونتيسكيو مبدأ يعتبره الفقه الدستوري معيارا لتصنيف الانظمة السياسية:

- مبدأ الفصل بين السلطات
 - مبدأ الشرعية
 - مبدأ المساواة في السيادة
20. مفكر وفيلسوف سياسي يعتبر مؤسس التنظير السياسي الواقعي دعا الى استقلالية علم السياسة؟
- توماس هوبز
 - جون بودان
 - نيقولا ميكافيلي
21. يؤمن اوغست كونط بإمكانية دراسة الظواهر الاجتماعية كما تدرس الظواهر الطبيعية وهو مؤسس المذهب:
- التجريبي
 - الواقعي
 - الوضعي
22. منظمة أممية حددت أربعة محاور رئيسية لعلم السياسة كما رعت ميلاد الجمعية الدولية لعلم السياسة:
- اليونسكو
 - اليونيسيف
 - الفاو
23. -يعتبرها بعض الباحثين سبب تطور العلوم و ليس النتائج:
- البحوث
 - الاكتشافات
 - المناهج
24. يعتبر معرفة مختبرة. يتعارض كليا مع الآراء العامة و الشائعة لأنها تمثل عقبة أمام تحقيقه:
- الاعتقاد
 - الاختبار
 - العلم
25. إلى أي حد يمكن أن تكون استجابات الناس للحكومة محددة ومتوقعة على نحو مضبوط؟.يشير تعبير "على نحو مضبوط" الى:
- التكرار والانتظام

- التسلسل و التراكم
- الاستقرار و الثبات
- 26. -من بين العراقيل التي تعيق علمية السياسة:
 - صعوبة وضع تعريف توافقي للسياسة
 - عدم امكانية دراسة الاستجابات استنادا لقاعدة عامة
 - غموض الظاهرة السياسية و تشعبها
- 27. -من أهم الاشكاليات التي تعرفها الحقول الاجتماعية بشكل عام و الحقل السياسي على وجه التحديد، و تشير الى عدم قابلية تكرار الحدث او السلوك:
 - التحري
 - التنظير
 - التجريب
- 28. -تطرح صعوبة الفصل بين الذات العارفة و موضوع المعرفة في العلوم السياسية اشكالية:
 - الموضوعية
 - الاستقلالية
 - التحقيق
- 29. -يعتقد الكثير من الباحثين أن تطوير النماذج يساعد في تحليل الانساق الاجتماعية و السياسية باعتبارها (أي النماذج):
 - صورة مصغرة عن الواقع
 - أداة منهجية لدراسة الواقع
 - نسخة نظرية للواقع
- 30. -رغم أهمية المدخل الفلسفي في الدراسات السياسية الا انه يعاني من بعض العيوب المنهجية أهمها:
 - يقدم نتائج عامة على مقدمات غير مختبرة
 - تعميم الملاحظات التي استخلصت من عينة محددة، على جميع أفراد العينة
 - التسليم بصدق الكلي بدعوى صدق الجزئي
- 31. -يعتبر التاريخ مصدرا مهما لجمع الشواهد و البيانات السياسية لتطوير و اختبار الفروض و لذلك يعتبر بالنسبة للباحث السياسي بمثابة:
 - مختبرا
 - مرجعا

- منهجا
- 32. -يستخدم المنهج التاريخي في العلوم السياسية بوصفه منهجا ل:
- دراسة تطور الأحداث
- رصد تطور الظاهرة
- استخلاص الشواهد التاريخية للمتغير التفسيري
- 33. -منهج غالبا في الدراسات السياسية المعاصرة، يقدم كبديل للتجربة في العلوم الطبيعية:
- التاريخي
- التجريبي
- المقارن
- 34. -نوع من البحوث السياسية، يعتمد على المنهج التجريبي:
- البحوث الاستكشافية
- البحوث الامبريقية
- البحوث نظرية
- 35. -يعتبرها بعض الباحثين سبب تطور العلوم و ليس النتائج:
- البحوث
- الاكتشافات
- المناهج
- 36. - يعتبر معرفة مختبرة. يتعارض كليا مع الآراء العامة و الشائعة لأنها تمثل عقبة أمام تحقيقه:
- الاعتقاد
- الاختبار
- العلم
- 37. - إلى أي حد يمكن أن تكون استجابات الناس للحكومة محددة ومتوقعة على نحو مضبوط؟. يشير تعبير "على نحو مضبوط" في سياق المحاضرة الى:
- التكرار و الانتظام
- التسلسل و التراكم
- الاستقرار و الثبات
- 38. -من بين العراقيين التي تعيق علمية السياسة:
- صعوبة وضع تعريف توافقي للسياسة
- عدم امكانية دراسة الاستجابات استنادا لقاعدة عامة

- غموض الظاهرة السياسية و تشعبها
- 39. -من أهم الاشكاليات التي تعرفها الحقول الاجتماعية بشكل عام و الحقل السياسي على وجه التحديد، و تشير الى عدم قابلية تكرار الحدث او السلوك:
 - التحري
 - التنظير
 - التجريب
- 40. -تطرح صعوبة الفصل بين الذات العارفة و موضوع المعرفة في العلوم السياسية اشكالية:
 - الموضوعية
 - الاستقلالية
 - التحقيق
- 41. -يعتقد الكثير من الباحثين أن تطوير النماذج يساعد في تحليل الانساق الاجتماعية و السياسية باعتبارها (أي النماذج):
 - صورة مصغرة للواقع
 - أداة منهجية لدراسة الواقع
 - نسخة نظرية عن الواقع
- 42. -رغم أهمية المدخل الفلسفي في الدراسات السياسية الا انه يعاني من بعض العيوب المنهجية أهمها:
 - يقدم نتائج عامة انطلاقا من مقدمات غير مختبرة
 - تعميم الملاحظات التي استخلصت من عينة محددة، على جميع أفراد العينة
 - التسليم بصدق الكلي بدعوى صدق الجزئي
- 43. -يعتبره التاريخ مصدرا مهما لجمع الشواهد و البيانات السياسية لتطوير و اختبار الفروض، و لذلك يعتبر بالنسبة للباحث السياسي:
 - بمثابة مختبر
 - بمثابة نظرية
 - بمكانة منهج
- 44. -يستخدم المنهج التاريخي في العلوم السياسية لغرض:
 - دراسة تطور الأحداث
 - رصد تطور الظاهرة
 - استخلاص الشواهد التاريخية للمتغير التفسيري

45. -يقدم كبديل عن التجربة في العلوم الطبيعية:

- المنهج التاريخي
- المنهج التجريبي
- المنهج المقارن

46. -نوع من البحوث السياسية، قوامها المنهج التجريبي:

- البحوث الاستكشافية
- البحوث الامبريقية
- البحوث نظرية

47. -يهتم علم النفس السياسي بدراسة:

- تأثير العوامل النفسية على السلوك السياسي
- تأثير السلوك السياسي على الجوانب النفسية
- تأثير القرارات السياسية على سيكولوجية الجماهير

48. -من اهم نتائج اقحام المقاربة الأنثروبولوجية في حقل العلوم السياسية انتباه الباحثين السياسيين لاهمية دراسة ما يسميه علماء الأنثروبولوجيا:

- "التقاليد" السياسية
- "الطقوس" السياسية
- "الاخلاق" السياسية

49. -يعتقد قطاع واسع من الباحثين أن إدخال الأحكام القيمية في التحليل السياسي يؤدي الى الطعن في أحد أهم المبادئ المشكلة للمفهوم الوضعي للعلم و هو مبدأ:

- النزاهة الأكاديمية
- الأحادية المنهجية
- الحيادية القيمية

50. -ترتكز الفلسفة السياسية لكل من مكيا فيلي و هوبز على الفصل بين:

- الدين و الدولة
- السياسة و الأخلاق
- الحق و القوة

51. -تدرس المقاربة القانونية النظم السياسية وفقا ل:

- تاريخها
- شرعيتها

- دستورهما
- 52. - يلتقي علم السياسة مع علم القانون في مجالين مشتركين أحدهما القانون الدستوري، أما الآخر فهو:
 - النظم السياسية المقارنة
 - القانون الدولي العام
 - القانون الدولي الخاص
- 53. -علاقة الادارة بالسياسة نابعة من كون الأولى:
 - أداة من أدوات النظام السياسي
 - هدف النظم السياسية
 - تمثل البعد المادي للممارسة السياسية
- 54. -يشير التدخل المفرط للإدارة في الشؤون العامة إلى مصطلح:
 - البيروقراطية
 - الأنوقراطية
 - الإدارة المحلية
- 55. -تستخدم النظم السياسية وسائل الاعلام لتوجيه الرأي العام عن طريق:
 - التضليل
 - الدعاية
 - الاشاعة
- 56. -يبحث الاتجاه المثالي في الفلسفة السياسية في:
 - ماهو كائن
 - ما ينبغي أن يكون
 - ما سيكون
- 57. -يعتبر الإحصاء من أهم الأساليب المستخدمة في الدراسات السياسية المعاصرة، وهو من المناهج:
 - الكيفية
 - الاستكشافية
 - الكمية
- 58. -في علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، يعتبر تعيين موضوع علم السياسية مقدمة:
 - لاعتباره كعلم
 - لاستقلاليته كعلم

• لالتحاقه بالعلوم الاجتماعية الأخرى

59. -اعتبر أحد الباحثين أن التعبير الأدق للتعبير عن أطروحة علم السياسية كعلم الدولة هو:

• Statologie

• Politologie

• Stato-centrism

60. -تعتبر مرحلة السياسة كعلم الدولة من أهم مراحل تطور علم السياسية و هي المرحلة التي شهدت هيمنة النزعة:

• التعددية

• المابعد سلوكية

• الدولتية

61. -يدافع اتجاه علم السياسة هو علم الدولة على فكرة ان الظاهرة السياسية هي ظاهرة مؤسسية، و على هذا الأساس يعرف هوريو الدولة بانها:

• مؤسسة قانونية

• مؤسسة سياسية

• مؤسسة المؤسسات

62. -يركز التعريف القانوني للدولة على مفهوم:

• السيادة

• المؤسسة

• الأمة

63. -هناك مفهومين/تقليدين مهيمنين على تعريف الدولة، الأول قانوني، أما الثاني فهو:

• سياسي

• تاريخي

• سوسيولوجي

64. -رافقت الأرض تاريخيا نشأت الدولة، و على هذا الأساس تعتبر دعائمها المادية الرئيسية.و المفهوم الذي يعبر عن هذه العلاقة هو:

• الدولة الأمة

• الدولة الإقليمية

• الدولة الوطنية

65. -عبر ارنست رينان عن تصوره للأمة بالقول أن الأمة هي:

• وطن

• روح

• دولة

66. -العنصر الثالث المؤسس للدولة و يستحيل وجودها بدونها هو:

• السلطة

• الجيش

• الطاعة

67. -من أهم الخصائص التي تتمتع بها الدولة، تشير الى أهليتها لاكتساب الحقوق و تحمل الالتزامات:

• السيادة

• الشخصية المعنوية

• احتكار العنف الشرعي

68. -الأصل الاثيمولوجي لكلمة سلطة هو المفردة الاغريقية:

• Polis

• Cratos

• Ethnos

69. -يسمح تعريف علم السياسة كعلم السلطة بتجاوز:

• القوى الرسمية في التحليل السياسي

• المقاربة المؤسسة في التحليل السياسي

• المقاربة السوسيولوجية في التحليل السياسي

70. - اذا كانت القوة power تعني القدرة على جعلنا نفعل شيئاً ما، فإن السلطة Authority تعني:

• الحق في جعلنا نفعل شيئاً ما.

• اكراهنا لنفعل شيئاً ما.

• التأثير علينا لدفعنا لفعل شيئاً ما.

71. -السلطة هي شكل من أشكال القوة و هي ممارسة مقبولة استنادا لفكرة:

• الوطن

• الأمة

• الشرعية

72. -السياسة هي علم السلطة، هذا يعني ان اي تجمع(جمعيات، نقابات، مؤسسات....) يعود لعلم

السياسة فور حيازته:

• سلطة

• حاكم و محكومين

• قيادة

73. -حسب بعض الدارسين، تؤدي اطروحة علم السلطة إلى اندماج علم السياسة في:

• علم الاجتماع

• علم القانون

• علم الادارة

74. -الأصل الاثيمولوجي لكلمة سلطة هو المفردة الاغريقية:

• Polis

• Cratos

• Ethnos

75. -يسمح تعريف علم السياسة كعلم السلطة بتجاوز:

• القوى الرسمية في التحليل السياسي

• المقاربة المؤسسة في التحليل السياسي

• المقاربة السوسيولوجية في التحليل السياسي

76. - اذا كانت القوة power تعني القدرة على جعلنا نفعل شيئاً ما، فإن السلطة Authority تعني:

• الحق في جعلنا نفعل شيئاً ما.

• اكرهنا لنفعل شيئاً ما.

• التأثير علينا لدفعنا لفعل شيئاً ما.

77. -السلطة هي شكل من أشكال القوة و هي ممارسة مقبولة استناداً لفكرة:

• الوطن

• الأمة

• الشرعية

78. -السياسة هي علم السلطة، هذا يعني ان اي تجمع(جمعيات، نقابات، مؤسسات....) يعود لعلم

السياسة فور حيازته:

• سلطة

• حاكم و محكومين

• قيادة

79. -حسب بعض الدارسين، تؤدي اطروحة علم السلطة إلى اندماج علم السياسة في:

- علم الاجتماع
 - علم القانون
 - علم الادارة
80. -السلطة الكاريزمية هي القوة التي يتم إضفاء الشرعية عليها من خلال:
- الصفات الشخصية الاستثنائية للقائد
 - الانتماءات الادولوجية للقائد
 - الصفات الجسدية للقائد
81. -حدد ماكس فيبر ثلاث مصادر أساسية للشرعية و هي: التقاليد، الكاريزما، و...:
- العقلانية القانونية
 - الادولوجيا القومية
 - الانتماءات العائلية
82. -يعرف دفيد استون السياسة بأنها:
- فن ممارسة الحكم
 - التوزيع السلطوي للقيم
 - الممارسة المشروعة للقوة
83. -يعرف برتراند دي جوفينال الدولة بأنها:
- المحتكر الشرعي للعنف
 - المحتكر الشرعي للدولة
 - المحتكر الشرعي للسلطة
84. اختلفت التعاريف المقدمة، من قبل المفكرين، لمصطلح المؤسسة، و يرجع ذلك الى:
- انتماء المصطلح لحقول معرفية مختلفة
 - كون المصطلح متنازع عليه أساسا
 - عدم قابلية المؤسسة للتعريف
85. -بالنسبة للباحثين السياسيين الذين يعتمدون على مقارنة حقوقية في ابحاثهم فإن المؤسسات لا تنشأ الا في إطار:
- علم الدولة
 - الدولة
 - الدستور
86. -تحدد العلاقة بين المؤسسات السياسية الدستورية التي تكون النظام السياسي:

- طبيعة النظام السياسي (رئاسي، برلماني...)
- نوع النظام السياسي (نظام الحزب الواحد...)
- شكل نظام الحكم (ملكي، ديمقراطي...)
- 87. - النظام السياسي هو:
 - نفسه المنتظم السياسي
 - أشمل من المنتظم السياسي
 - جزء من المنتظم السياسي
- 88. - من أهم خصائص الأحزاب السياسية غير المنظمة:
 - أنها لا تملك قاعدة شعبية كبير
 - حرية تصويت نوابها في البرلمان
 - عدم وضوح مرجعيتها الايديولوجية
- 89. - أحزاب الكوادر هي:
 - أحزاب الأغنياء
 - أحزاب النخبة
 - أحزاب السلطة
- 90. - يؤكد غالبية الدارسين أن نظام الحزب الواحد يتعارض و مساعي تحقيق:
 - العدالة
 - الديمقراطية
 - التطور
- 91. - يبرز نمط الحزب المهيمن في الأنظمة الحزبية:
 - الأحادية
 - الثنائية
 - التعددية
- 92. - يعتبر قوة ضاغطة كل تجمع يعمل من أجل:
 - الوصول الى السلطة
 - التأثير في السلطة
 - مساومة السلطة
- 93. - تبرز أهمية الرأي العام و تتعاضد في الأنظمة:
 - الديمقراطية

- الدكتاتورية
- الملكية
- 94. تكون النظرية علمية:
- إذا عبرت عن الواقع
- إذا كانت مجردة
- إذا انبثت التجربة صحتها
- 95. -كانت الدولة مجال اهتمام النظرية السياسية المعيارية التي حاولت الإجابة على السؤال التالي:
- ما هو النظام السياسي الأفضل
- كيف تتشكل الدول
- ما هي العلاقة بين الدولة و المجتمع
- 96. -اعتبرت النظرية السياسية معيارية في مرحلة تطورها الأولى لأنها اهتمت:
- بما هو قائم
- بما ينبغي أن يكون
- بما هو ممكن
- 97. -في فترة الثلاثينيات واجهت النظرية المعيارية تحديا معرفيا حقيقيا تمثل في:
- بروز المدرسة السلوكية و الوضعية المنطقية
- تراجع الدولة كظاهرة سياسية
- صعود الحركات الفاشية للحك في أوروبا
- 98. -اعتمدت المدرسة السلوكية في دراستها للظواهر السياسية على مجموعة من الأدوات أهمها:
- الملاحظة و التجريب
- الوصف و التفسير
- التحليل و المناقشة
- 99. -حسب التصنيف الثلاثي للفرضيات عند الوضعيين المنطقيين يؤدي الاعتماد على الفرضيات الامبريقية في الحقل السياسي إلى إنتاج:
- الفلسفة السياسية
- النظرية السياسية المعيارية
- علم السياسة
- 100. -بتأثير من الوضعية المنطقية فقدت النظرة السياسية التقليدية أهميتها لأنها (النظرية التقليدية):

- تركيز على القيم لا الحقائق
- تدرس الدولة و تهمل المجتمع
- تبحث في المرغوب على حساب الممكن
- 101. - من النتائج السلبية للصرامة المنهجية للسلوكيين و إصرارهم على دراسة الظواهر القابلة للملاحظة و القياس:
- الاختزالية (اختزال مجال البحث السياسي)
- التكميم (تحويل الظواهر السياسية الى مجرد مؤشرات كمية)
- الحيادية (تجنب اتخاذ مواقف سياسية ازاء قضايا سياسية)
- 102. - تهتم الفلسفة السياسية بالتأمل في المثالية السياسية و في المبادئ العامة و تسمى النظرية التي تستهدف الوصول إليها ب:
- النظرية الفلسفية
- النظرية القيمية
- النظرية السياسية
- 103. - كل منظر سياسي هو: إما عالم سياسي و إما:
- رجل سياسي (يمارس السياسة)
- مؤرخ سياسي (يدرس تاريخ الفكر السياسي)
- فيلسوف سياسي (ينتج نوع من النظرية السياسية)
- 104. - معظم ما يدرس في إطار المعارف السياسية (علم السياسة والفلسفة السياسية) على أنه نظرية هو في واقع:
- فكر سياسي
- اديولوجيا
- يوتوبيا
- 105. يحتاج غالبية الباحثين في حقل العلاقات الدولية (IR) أن العلاقات الدولية (ir) بالمفهوم المتعارف عليه حاليا تعود إلى سنة:
- 1648 (معاهدة وستفاليا)
- 1815 (اتفاقية فيينا)
- 1919 (اتفاقية فارساي)
- 106. -أسس دفيد ديفيز أول كرسي لتدريس السياسة الدولية في ابريسويث سنة:
- 1648

• 1815

• 1919

107. -في المؤتمر الذي عقد في كامبريدج سنة 1952 بدعوة من اليونسكو تم الاتفاق على أن العلاقات الدولية بوصفها علما:

• علم مستقل عن علم السياسة

• فرع من علم السياسة

• موضوع لعلم السياسة

108. -تعتبر كل من الدبلوماسية و القوة العسكرية:

• موضوعات للسياسة الدولية

• أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية

• أهداف للعلاقات الدولية

109. -تطور التنظيم الدولي تحت تأثير الحاجة:

• لتحقيق السلام بين الدول

• لتنظيم العلاقات بين الدول

• لإدارة العلاقات بين الدول

110. -إذا كانت السياسة الخارجية هي ذلك النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج بتعريف مارسيل مارل فإن السياسة الدولية بتعريف فرانكل هي:

• مجموع السياسات الخارجية للدول

• الحقل الذي يدرس السياسات الخارجية للدول

• سياسة الدول في الخارج

111. -المصطلح المستخدم في حقل العلاقات الدولية لدراسة محددات العلاقات الدولية هو:

• الفواعل

• الوكلاء

• العوامل

112. -يعتبر العامل الجغرافي من اهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية.و تسمى الدول التي ليست لها حدودا بحرية:

• بالدول الحاجز

• بالدول الحبسية

• بالدول الفاشلة

113. -تعتبر الحدود خطوط فاصلة بين الدول و تستمد أهميتها في العلاقات الدولية من كونها:

- حدود جغرافية

- حدود أمنية

- حدود سيادية

114. -من أهم عوامل قوة الدولة، احتل صدارة السلم التراتبي لبنية القوة أثناء الحرب الباردة، وراهن

البعض على تراجعها بعدها:

- العامل العسكري

- العامل التكنولوجي

- العامل الاقتصادي

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع.

I. قائمة المصادر

1- القرآن الكريم

II. قائمة المراجع بالعربية.

أولاً: الكتب:

1. سليمان عصام، مدخل إلى علم السياسة، ط 3، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1989.
2. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال، بيروت، 1995.
3. عطوة عبد العال أحمد، المدخل إلى السياسة الشرعية، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1993.
4. محمد علي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1985.
5. محمد فتح الله الخطيب، مبادئ العلوم السياسية، دار الفكر العربي، 1998.
6. محمود محمد علي محمد، السياسة: مفاهيمها وموضوعاتها في الفكر الإسلامي، الاسكندرية، 2017.

ثانياً: المقالات والبحوث العلمية:

1. بوشحمة باديس. علم الاجتماع السياسي: الجذور التاريخية و الفلسفية. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 8 ، العدد 8، 2014.
2. شينار سامية، بولجبال آية، و بوتعني فريد. تكامل المناهج الكمية والكيفية في العلوم الاجتماعية. مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، المجلد 5، 2021.
3. صالح زيان. علم السياسة وتحديات القرن الواحد والعشرون: نحو اعتماد مزيد من البحوث الكمية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 3، العدد 1، 2013.
4. نورالدين التقاوي، محمد المنصوري. علم السياسة: محاولة في التقريب النظري. المجلة الافريقية للعلوم السياسية، المجلد 6 العدد 2، سنة 2017.

III. قائمة المصادر والمراجع باللغات الأجنبية

1. ACEMOGLU, Daron. Constitutions, politics, and economics: A review essay on Persson and Tabellini's The Economic Effects of Constitutions. *Journal of Economic Literature*, 2005, vol. 43, no 4.
2. ACEMOGLU, Daron. Introduction to economic growth. *Journal of economic theory*, 2012, vol. 147, no 2.
3. ALDRICH, John H., et al. *Why parties?: The origin and transformation of political parties in America*. University of Chicago Press, 1995.
4. ALLISON, Lincoln, et al. Sport and politics. *The politics of sport*, 1986.

5. ALMOND, Gabriel A. Political Science: The History of the. *A new handbook of political science*, 1996, no 75-82.
6. ALMOND, Gabriel A. Political theory and political science. *American Political Science Review*, 1966, vol. 60, no 4.
7. ANSTEAD, Nick et O'LOUGHLIN, Ben. Social media analysis and public opinion: The 2010 UK general election. *Journal of computer-mediated communication*, 2015, vol. 20, no 2.
8. ARMSTRONG, David, FARRELL, Theo, et LAMBERT, Hélène. *International law and international relations*. Cambridge University Press, 2012.
9. BARKER, J. Craig. *International law and international relations*. A&C Black, 2000.
10. BARKIN, J. Samuel et CRONIN, Bruce. The state and the nation: changing norms and the rules of sovereignty in international relations. *International organization*, 1994, vol. 48, no 1.
11. Bay and Bhattacharys, Political theory, ideas and institution, Calcutta, world press, 1969.
12. BERNAUER, Thomas et CADUFF, Ladina. In whose interest? Pressure group politics, economic competition and environmental regulation. *Journal of Public Policy*, 2004, vol. 24, no 1.
13. BIRD, Colin. *An introduction to political philosophy*. Cambridge University Press, 2019.
14. BOHLER-MULLER, Narnia et SOUDIEN, Crain. Ethics, politics, inequality: new directions: state of the nation. 2021.
15. BUKHARIN, Nikolai. *The politics and economics of the transition period*. Routledge, 2013.
16. BUTLER, Judith, SPIVAK, Gayatri Chakravorty, et al. Who sings the nation-state. *Language, politics, belonging*, 2007.
17. CANOVAN, Margaret, et al. Nationhood and political theory. *Books*, 1996.
18. CLAUDE, Inis L., et al. *Power and international relations*. New York : Random House, 1962
19. COLOMER, Josep. *Political institutions in Europe*. Routledge, 2003.
20. CONNOLLY, William E. *Political theory and modernity*. Cornell University Press, 1988.
21. DELEON, Linda et DENHARDT, Robert B. The political theory of reinvention. *Public Administration Review*, 2000, vol. 60, no 2.
22. DOI: <https://doi.org/10.25007/ajnu.v8n2a390>
23. DOWDING, Keith. *The philosophy and methods of political science*. Macmillan International Higher Education, 2015.
24. DRYZEK, John S. et LEONARD, Stephen T. History and discipline in political science. *American Political Science Review*, 1988, vol. 82, no 4.
25. EASTON, David. The new revolution in political science. *American Political Science Review*, 1969, vol. 63, no 4.
26. ECKSTEIN, Harry. Pressure group politics. *Academic Medicine*, 1960, vol. 35, no 11.

27. ELIAS, Norbert. Processes of state formation and nation building.
In: *Transactions of the seventh world congress of sociology*. Geneva: International Sociological Association, 1972.
28. EVANS, Geoffrey et WHITEFIELD, Stephen. The politics and economics of democratic commitment: Support for democracy in transition societies. *British Journal of Political Science*, 1995, vol. 25, no 4.
29. Faculty of Law and Politics, Department of International Relations, Nawroz University, Kurdistan Region, Iraq
30. FALLON JR, Richard H. The Supreme Court, habeas corpus, and the war on terror: An essay on law and political science. *Columbia Law Review*, 2010.
31. FARR, James. The history of political science. *American Journal of Political Science*, 1988, vol. 32, no 4.
32. GALSTON, William A. Realism in political theory. *European journal of political theory*, 2010, vol. 9, no 4.
33. GOBLE, Carole et STEVENS, Robert. State of the nation in data integration for bioinformatics. *Journal of biomedical informatics*, 2008, vol. 41, no 5.
34. HELD, David. *Political theory and the modern state*. John Wiley & Sons, 2013.
35. HELD, David. *Political theory today*. Stanford University Press, 1991.
36. HERMANN, Margaret G. Political psychology. In: *The Oxford Handbook of Political Leadership*. 1986.
37. HEYWOOD, Andrew. *Political theory: An introduction*. Macmillan International Higher Education, 2015.
38. HOFFMAN, John et GRAHAM, Paul. *Introduction to political theory*. Routledge, 2015
39. Jacobsen and Lipman, An outline of political science, barnes and nobel, nwouyork.
40. James Farr, The History of Political Science, *American Journal of Political Science* , Vol. 32, No. 4 (Nov., 1988), pp. 1175-1195 (21 pages),
<https://doi.org/10.2307/2111205>
41. KURKI, Milja et WIGHT, Colin. International relations and social science. *International relations theories: Discipline and diversity*, 2007..
42. LAITIN, David D. Comparative politics: The state of the subdiscipline. *Political science: The state of the discipline*, 2002.
43. LAKE, David A. *Hierarchy in international relations*. Cornell University Press, 2011.
44. Leiserson , Problems of Methodology in Political Research *Political Science Quarterly* , Vol. LXV III , 1953.
45. Leo, strauss, What is political philosophy, free press 1999.
46. LEVY, Gilat. A model of political parties. *Journal of Economic theory*, 2004, vol. 115, no 2.
47. LI, Jiwei, OTT, Myle, CARDIE, Claire, *et al.* Towards a general rule for identifying deceptive opinion spam. In : *Proceedings of the 52nd Annual Meeting of the Association for Computational Linguistics (Volume 1: Long Papers)*. 2014.
48. LOUGHLIN, Martin. *Public law and political theory*. Clarendon Press, 1992.

49. March, Andrew F. "What is comparative political theory?." *The Review of Politics* 71.4 2009
50. Martin, Lisa L., and Beth A. Simmons. "Theories and empirical studies of international institutions." *International organization* 52.4, 1998.
51. MCNAUGHT, Douglas. The state of the nation: contemporary issues in Indigenous language education in Taiwan. In: *Taiwan's contemporary Indigenous peoples*. Routledge, 2021.
52. MEDLAND, Sarah E. et HATEMI, Peter K. Political science, biometric theory, and twin studies: A methodological introduction. *Political Analysis*, 2009, vol. 17, no 2.
53. MERRIAM, Charles E. The present state of the study of politics. *American Political Science Review*, 1921, vol. 15, no 2.
54. Merriam, Political Power, New York; McGraw_Hill, 1934.
55. MILNER, Helen V. International Relations. *A Companion to Contemporary Political Philosophy*, 2017.
56. MOE, Terry M. Power and political institutions. *Perspectives on politics*, 2005, vol. 3, no 2.
57. NOEL, Hans. *Political ideologies and political parties in America*. Cambridge University Press, 2014.
58. NUGENT, David. Building the state, making the nation: The bases and limits of state centralization in "modern" Peru. *American anthropologist*, 1994, vol. 96, no 2.
59. ORDESHOOK, Peter C. *Game theory and political theory: An introduction*. Cambridge University Press, 1986.
60. PAXTON, Will et DIXON, Mike. The state of the nation. *An Audit of Injustice in the UK. IPPR paper, London*, 2004.
61. PENNOCK, James Roland. *Democratic political theory*. Princeton University Press, 2015.
62. PETERS, B. Guy. Political institutions, old and new. *A new handbook of political science*, 1996.
63. REUTER, Ora John et SZAKONYI, David. Online social media and political awareness in authoritarian regimes. *British Journal of Political Science*, 2015, vol. 45, no 1.
64. RIKER, William H. et ORDESHOOK, Peter C. *An introduction to positive political theory*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall, 1973.
65. RIKER, William H. The two-party system and Duverger's law: an essay on the history of political science. *American political science review*, 1982, vol. 76, no 4..
66. SABATIER, Paul A. Political science and public policy. *PS: Political Science & Politics*, 1991, vol. 24, no 2.
67. SABINE, George H. et THORSON, Thomas L. *A history of political theory*. Oxford and IBH Publishing, 2018.
68. SARTORI, Giovanni. From the sociology of politics to political sociology. *Government and Opposition*, 1969, vol. 4, no 2, p.
69. SCHMITT, Hermann et HOLMBERG, Sören. Political parties in decline?. In : *Citizens and the State*. Oxford University Press, 1995..

70. SEARS, David O. Political psychology. *Annual Review of Psychology*, 1987, vol. 38, no1.
71. SEARS, David O. Political psychology. *Annual Review of Psychology*, 1987, vol. 38, no1.
72. SEHGAL, Ikram. State of the Nation 2013. *Defence Journal*, 2013, vol. 16, no 5-6.
73. Social Contract. ed. E. Barker (World Classics). London Oxford University Press , 1956.
74. STRAUSS, Leo. *An introduction to political philosophy: Ten essays*. Wayne State University Press, 1989.
75. STRENK, Andrew. What price victory? The world of international sports and politics. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 1979, vol. 445, no 1.
76. STRETTON, Hugh. *The political sciences: General principles of selection in social science and history*. Routledge, 2013.
77. THOMAS, Caroline. The environment in international relations. 1992.
78. Trent, John E. "Should political science be more relevant? An empirical and critical analysis of the discipline." *European Political Science* 10.2 (2011): 191-209.
79. VERNEY, Douglas V. *The analysis of political systems*. Routledge, 2013.
80. VIOTTI, Paul R. et KAUPPI, Mark V. *International relations theory*. Rowman & Littlefield, 2019.
81. W. G. Runciman , social science and political theory, Cambridge, university press, 1995 .
82. WATTS, William et FREE, Lloyd A. *State of the Nation*, 1974. Potomac Associates.
83. WEINER, Myron. On international migration and international relations. *Population and Development Review*, 1985.
84. WILKINSON, Paul. *International relations*. Sterling Publishing Company, Inc., 2010.
85. WOLFF, Jonathan. *An introduction to political philosophy*. American Chemical Society, 2006.